Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

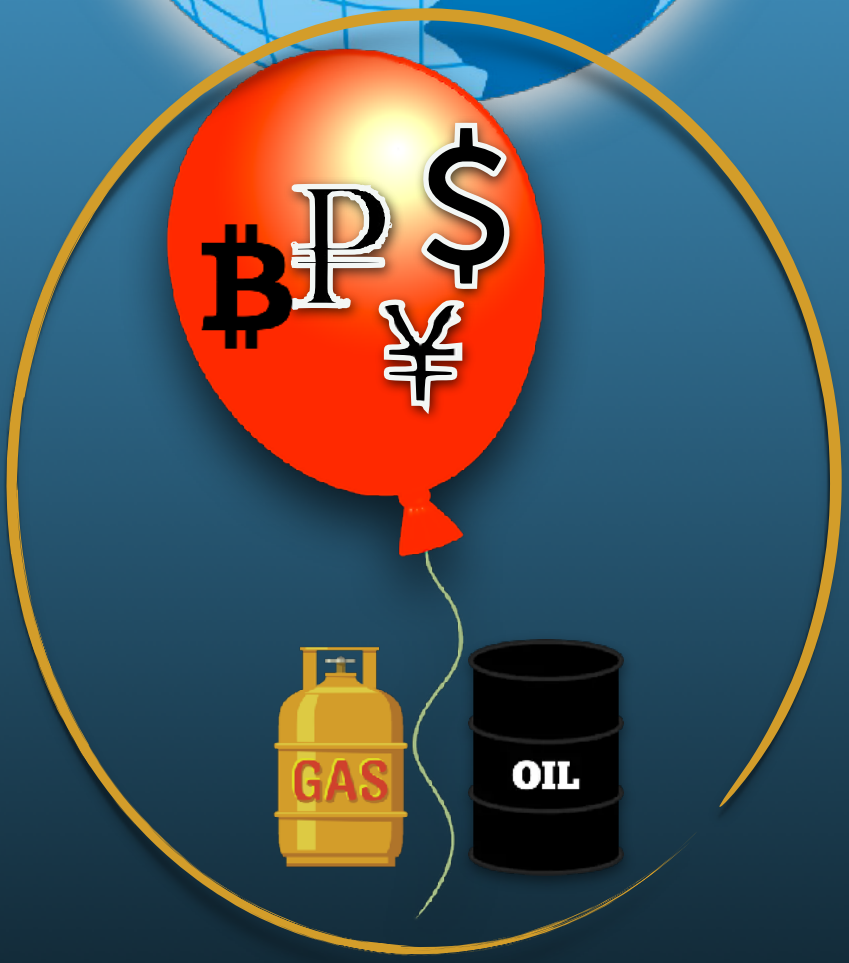

التدافع نحو زعامة النقد العالمي

- الفرص والتحديات -

Volume No. 119, APRIL 2022 - RAMADAN, 1443

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونيًا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد احمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير – مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني – ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة – ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
- الأستاذة هاجر الحاج حسن / مراجعة لغوية – لغة عربية.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإسلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل..

ونحو تفعيل الإفصاح والشفافية سعيًا لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه..

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

لرعاية المجلة أو للإعلان فيها

https://giem.kantakji.com/contact-us/

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٩٢٧ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/Abdulbari-Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/aagharbi/

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم
لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٤

إعلان هام للسادة الناشرين ٥

فهرس المحتويات ٦

طلب مرشحين ٨

لوحة رسم: تراث سعودي ٩

بريشة محمد حسان السراج

التدافع نحو زعامة النقد العالمي ١٠

– الفرص والتحديات –

د. سامر مظهر قنطقجي

Une modélisation économétrique des déterminants de l'attractivité territoriale ١٩

نمذجة اقتصادية قياسية لمحددات الجاذبية الإقليمية

LAKHYAR ZOUHAIR

EDDOUMI ASMAA

مؤشر الزكاة zi البديل والمقترح لقياس نسبة التضخم والقدرة الشرائية ٣٢

دراسة مقارنة بين (zi) و(cpi) في الاقتصاد الجزائري

د. فؤاد بن حدو

Droit de communication et contrôle fiscal ٤٤

ALINI MOHAMED SALAH

De la microéconomie irrationnelle : Analyse de l'équilibre du consommateur dans les cas où la consommation des biens dépasse le revenu disponible ٥٣

LAKHYAR ZOUHAIR

MOUTTAKI HLAL

أهمية فكر التنظيم الاجتماعي للقيادة الناجحة ٥٧

حافظ لصفر

إجراءات خطابات الاعتمادات المستندية ٦٩
المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب
دراسة نظرية عن مساهمات Richard Thaler في التمويل السلوكي ٧٤
رحاب عادل صلاح الدين أمين
تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر: الواقع والآفاق ٨٤
عبد الوهاب صخري
د. سمية بن علي
احتساب هامش الربح بطريقة القيد الزمني ٩٥
أوهاج بادنين عمر
هدية العدد: كتاب – صورٌ إيمانية من التكافل الاجتماعي في صدر الإسلام ٩٩
د. عامر محمد نزار جلعوط

طلب مرشحين

تعلن مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية عن رغبتها في تأسيس هيئة استشارية من مختصين ومهتمين، مهمتها إعادة تحديد مسار المجلة ومستقبلها؛ بوصفها منصة عالمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه، وذلك سعياً لاقتصاد رشيد و عادل، ولتفعيل الإفصاح و الشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه؛ علما أن العمل سيكون تبرعاً لوجه الله تعالى شأنه شأن كل العاملين في المجلة.

شروط الترشح للعضوية: يشترط ملء طلب الانضمام (أدناه)، مرفقاً بسيرة ذاتية مختصرة وصورة شخصية، وسيفضل العضو:

- صاحب مَلَكات البحث العلمي والرؤى الاستراتيجية.
- الباحث في مجال الاقتصاد عموماً والإسلامي خصوصاً، أو الباحث في مجال العلوم الشرعيّة؛
- من لديه القدرة والمرونة للتطوير والارتقاء بما يساير المستجدات الاقتصاديّة.

عن أسرة التحرير / رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية GIEM

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

استمارة طلب العضوية

الاسم واللقب: .....

الدرجة العلميّة: .....

الوظيفة: .....

مؤسسة الانتماء: .....

البلد: .....

الهاتف أو النقال: .....

البريد الالكتروني: .....

ترسل المعلومات إلى **الدكتور فؤاد بن حدو** – البريد الإلكتروني: fouadomati@gmail.com

لوحة رسم: تراث سعودي

بريشة محمد حسان السراج

دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

التدافع نحو زعامة النقد العالمي

- الفرص والتحديات -

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

إنّه عهدٌ نقديٌّ جديدٌ يوشِكُ أنْ يولَدُ منْ رَحِمِ صراعٍ سياسيٍّ وعسكريٍّ واجتماعيَ يشتدُّ حينًا ويتراخى أحيانًا، فمنذُ أنْ تخلّى الجُنيهُ الاسترلينيُّ عنْ موقِعِهِ العالميِّ إثرَ الحربِ العالميةِ الأولى وانحسرَتْ عظمةُ بريطانيا الّتي لمْ تكنْ تغيبُ عنها الشّمسُ حتّى لازمَتْها سمةُ Great Britain أو GB لتعودَ إلى حجمِها فتسمّى بَريطانيا، وتصبحَ ظلاً للمتسيّدِ الجديدِ، أي الولاياتُ المتحدةُ الأمريكيةُ التي اعتلى نقدُها العرشَ العالميَّ مستفيداً منَ الظّروفِ العالميةِ؛ حيثُ سادَتْ أزمةٌ عالميةٌ بسببِ الصّراعاتِ السّياسيةِ تلتْها الحربُ العالميةُ الأولى. كما استفادَتِ الولاياتُ المُتّحدةُ من الأزمةِ المالية العالميةِ الأولى التي تلتْها الحربُ العالميةُ الثانيةُ وكانَتْ تلكَ الحربُ ضروريةً لغسْلِ آثامِ الرِّبا والفُحشِ الماليِّ الظّالمِ الذي سادَ إثرَ تطبيقِ المفاهيمِ الاقتصاديةِ الغربيةِ المُتوحشةِ. واستفادَتِ الولاياتُ المتحدةُ منْ كونِ الحروبِ وقعَتْ خارجَ أراضيها؛ فلمْ تتكبّدْ أيةَ أضرارٍ في بُنيتِها التّحتيةِ، بلْ عملَتْ على استغلالِ الفراغِ العالميِّ في إحكامِ سيطرَتِها المَاليةِ والاقتصاديةِ وبثِّ سمومِها في تخريبِ وتدميرِ غيرِها ثمَّ ربطِ الغيرِ ليدورَ في فلكِها.

إثرَ ذلكَ تدخّلتِ المدرسةُ النّقديةُ المسماةُ مدرسةَ شيكاغو النّقديةِ لتقومَ بأكبرِ عمليةِ سطوٍ في التّاريخِ بما يُعرفُ باتفاقيةِ (بريتن وودز) فألغَتْ قاعدةَ الصّكِ بالذّهبِ ومنعَتْ تداولَ الذّهبِ إلا عبرَ المؤسساتِ المالية المسمّاةِ البنوكِ المركزيّةِ التي غذّتْها بقواعدَ ومفاهيمَ ماليةٍ ونقديةٍ جعلتْها تابعةً للبنكِ الاحتياطيِّ

الفيدرالي الأمريكيّ، ليصبحَ الدّولارُ الأمريكيُّ عملةَ الاحتياطِ العالميِّ، ودخلَ الجميعُ بلا استثناءٍ في هذهِ اللعبةِ بعلمٍ أو بغيرِ علم.

ولا تعتبرُ حقوقُ السّحبِ الخاصّةُ منافساً للدولارِ بل خياراً للمحفظةِ الماليةِ العالميةِ لأنَّ تقييمَها لا يبتعدُ عن الدّولارِ الأمريكيّ.

وقدْ حاولَتْ أوروبا في تسعينياتِ القرنِ الماضي تغييرَ قواعدَ اللُّعبةِ منْ خلالِ سُوقِها المشتركةِ التي أفرزَتْ اتحاداً يخصُّها وجعلَتِ (اليورو) عُملتَها، فكانَ (اليورو) منافساً متواضعاً للدّولارِ على مستوى النّقدِ العالميّ؛ فقدْ تقدّمَ (اليورو) في سباقِ القِمّةِ شيئًا قليلاً لعقودٍ ثلاثةٍ تلَتْ ولادَتَه. وكانَ الصّراعُ خفيًا بينَ النّقديْنِ، فالولاياتُ المتّحدةُ تعلمُ تماماً أنَّ سيادةَ الدّولارِ هو مفتاحُ السّيطرةِ على العالمِ وكلمةُ سرٍّ بقائِها وسيادتِها، فكما تحرِصُ كلُّ دولةٍ على عملتِها بوصفِه رمزًا سياديًا تعاقبُ من يتجرّأُ عليه، عاقبَتِ الولاياتُ المُتّحدةُ صدامَ حسينٍ الذي أعلنَ بيعَ النّفطِ مقابلَ (اليورو) وأتبعتْهُ بالقذّافي وتشافيز ليكونوا عِبرةً لمنْ ينتهجُ نهجَهُمْ.

وبسببِ القوةِ الاقتصاديةِ الصِّينيةِ برزَتْ عُملَتها (اليوان) كمنافسٍ ضعيفٍ للدّولارِ الأمريكيّ وأخذَتْ حصةً بسيطةً من الكعكةِ العالميةِ خلالَ فترةٍ زمنيةٍ مشابهةٍ لليورو.

واستمرَّ نظامُ المقايضةِ في التّبادلاتِ العالميةِ SWAP يشغُلُ حيِّزًا في التّبادلاتِ العالميّةِ لكنّهُ لا يستطيعُ الانفكاكَ عن التّقييمِ الحِسابيِّ للدّولار.

إذاً: الدّولارُ الأمريكيُّ يهيمنُ ويسيطرُ على النّظامِ النّقدي العالمي يساعِدُهُ في ذلكَ انتشارُ مفاهيمَ مدرسةِ شيكاغو النّقديةِ[1]؛ إلاّ أنّ تلكَ الهيمنةَ الاقتصاديةَ[2] ما فتِئَتْ تتعرّضُ لمحاولاتِ انشقاقٍ عالميةٍ لقلْبِ النِّظامِ النّقديِّ السّائدِ، فشهِدَ العالمُ ظهورَ العُملاتِ المشفّرةِ منذُ العقدِ الأوّلِ منْ هذا القرْنِ وازدادَتْ شهرتُها في نهايةِ عقْدِهِ الثّاني، لتسعى الولاياتُ المتحدةُ الأمريكيةُ وأوروبا بصفتِهما مالكتينِ لأكثرِ نقديْنِ عالميينِ؛

---

[1] للمزيد، للمؤلف، كلمة رئيس التحرير – المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو النقدية هل هو مذهب الأشرار؟)ميلتون فريدمان(أنموذجا – العدد ٥٧-٢٠١٧، رابط: https://kantakji.com/1209/

[2] لقياس الهيمنة الاقتصادية لبلد ما، يجمع سبرامانيان بين نصيب الدولة في التجارة العالمية وصافي رأس مال الصادرات وإجمالي الناتج المحلي العالمي)الذي يُقاس بمعدل سعر الصرف في السوق ومعادلة قيمة القوة الشرائية الذي يحاول تصحيح الفروق الدولية في أسعار السلع المتماثلة.(
ضمّن المؤلفون الآخرون عوامل أخرى مثل الثروة وإجمالي الناتج المحلي لكل فرد وعوامل أخرى للتطور الاقتصادي بالإضافة إلى الحجم.
موقع نون نقلا عن (The Economist)، رابط: https://www.noonpost.com/content/41865

التّصديَ لهذهِ العُملاتِ المشفّرةِ بشكلٍ غيرِ مباشرٍ عبرَ المؤسستينِ الدّوليتينِ (البَنكِ الدّوليّ وصندوقِ النّقدِ الدّوليّ) اللتينِ تتحركانِ بظلِّ الولاياتِ المُتّحدةِ الأمريكيةِ وأوروبا منْ خلالِ سيطرتِهما عليهما واستغلالِ العالمِ بهما منْ وراءِ حجابٍ باستخدامِ سياساتِ الاستثمارِ والاقتراضِ كوسائلَ ضغطٍ للتّعاونِ معَ الولاياتِ المُتّحدةِ، وقدْ حاربَتْ هاتانِ المؤسستانِ العُملاتِ المشفّرةِ وشكّكَتْ بهما حرصاً منهُما على شكليةِ النِّظامِ النّقديِّ العالميِّ المحكومِ منْ قِبَلِ المَصارفِ المركزيةِ التي تخضعُ لمفاهيمِ مدرسةِ (شيكاغو) النّقديةِ الظّالمةِ وغيرِ العادلةِ، وقدْ برزَتْ مدرسةٌ (فرانكفورت) في أوروبا لتُضاهي مدرسةَ (شيكاغو) بالمفاهيمِ والمبادئِ وسحْبِ البِساطِ منْ تحتِها[1] .

إنَّ الجيشَ الاميركيَّ ينظُرُ إلى المؤسساتِ الماليةِ الكُبرى في العالمِ، كالبَنكِ الدّوليّ وصندوقِ النّقدِ ومنظمةِ التّعاونِ الاقتصاديّ والتّنميةِ، على أنّها أسلحةٌ غيرُ تقليديةٍ يمكِنُ استخدامُها لتحقيقِ مصالحِ الولاياتِ المُتّحدةِ، كما كشفَتْ وثيقةٌ سريةٌ لموقعِ (ويكليكس) العامَ الماضيَّ .

ولمّا لمْ تجِدْ كلُّ تلكَ المحاولاتِ نجاحًا في زعزعةِ الدّولارِ الأمريكيِّ عن العالميةِ ضاقَتْ روسيا والصِّين ذرعًا، وكانَ لابدّ منَ العودةِ للمربعِ الأوّلِ أيْ الحربُ العالميةُ، وهذا ما صرّحَ بهِ الرَّئيسُ الرّوسيُّ (بوتينُ) للملأ، كوسيلةٍ لغسْلِ الآثامِ الاقتصاديةِ للنّظامِ القائمِ بعدما اهترأَتْ أُسسُهُ وهزَلَتْ مدرستُهُ وماتَ رمزُها (ميلتون فريدمان) غيرَ مأسوفٍ عليهِ وقدْ صرّحَ بفشلِ بعضِ مبادئِهِ النّقديةِ قبلَ موتِه، كما سبَقَ موتُ تلكَ المدرسةِ فشلَ المدرسةِ الشّيوعيةِ وربيبتِها الاشتراكيةِ، فماتَتِ الشّيوعيةُ بعدَ أكثرِ منْ سبعينَ عاماً منْ نشأتِها ولحقتَها الاشتراكيةُ الهزيلةُ بأفكارِها ومبادئِها فهيَ لا تعدو عنْ سَقْطٍ فكريٍّ منْ رَحِمِ نظامٍ بائدٍ انقضى أثرُهُ. وعلى كلِّ حالٍ فكِلا المدرستينِ أشاعَتِ الفقرَ والظُّلمَ والحِرمانَ بينَ شعوبِها خاصّةً والعالمِ عامةً .

إنَّ العهدَ الجديدَ مبنيٌّ على صراعِ اقتصادِ الطّاقةِ بشكلٍ واضحٍ، وهو الذي سيكونُ أساسَ أيِّ عهدٍ نقديٍ قادمٍ وعليه ستدورُ حدودُ الأمنِ العالميِّ، فالحربُ السُّوريةُ قامَتْ بعدَ دخولِ قطرٍ وتركيا لمدِّ أنابيبِ النّفطِ والغازِ القَطَريِّ لنقلِهِ للسوقِ الأوربيةِ النَّهمةِ، ولمّا تعارضَتْ تلكَ المصلحةُ معَ المصلحةِ الرّوسيةِ أكبرِ منتجٍ

[1] للمزيد، للمؤلف، كلمة رئيس التحرير – المرتدون عن المعتقد وتخليهم عن مذهبهم الاقتصادي: إعادة تشكيل الرأسمالية الأمريكية ورأسمالية الدولة في الصين الشيوعية – العدد ٩٩-٢٠٢٠، رابط: https://kantakji.com/5958/

للغازِ والمورِّدِ الأولِ للسوقِ الأوربيةِ، وللمصلحةِ الإيرانيةِ المنتجِ الكبيرِ للنّفطِ، بدأتِ المؤامراتُ تُحاكُ الجيوشُ للتّدخلِ لتوضيحِ الصّورةِ.

إنّ التنبؤاتِ صارَتْ حقيقةً واكتشافُ آبارِ الغازِ في مياهِ البحرِ الأبيضِ المتوسطِ صارَ محورَ الصِّراعِ لدُولِ البحرِ الأبيضِ المتوسطِ ودخلَتِ الإماراتُ العربيةُ بوصفِها منتجةً للنّفطِ ومنافسةً للمحورِ القطريِّ التُّركيِّ وكادَتْ أنْ تنشُبَ حروبًا بينَ دولِ الخليجِ بالتّعاونِ معَ مصرَ وبمباركةٍ أمريكيةٍ وتخطيطٍ خبيثٍ من الكيانِ الصّهيونيِّ، وشهدَتِ المياهُ الإقليميةُ لتركيا وقبرصَ واليونانِ نزاعًا خفيًا تارةً وعلنيًا تارةً أخرى؛ أُثيرَتْ فيهِ اتفاقياتُ ١٩٢٣ ونزاعاتٌ حدوديةٌ ومائيةٌ كانَتْ مطويةً، وزادَ الأمرَ اشتعالاً اكتشافُ تركيا للعديدِ من آبارِ الغازِ في البحرِ الأسودِ إضافةً للبحرِ الأبيضِ ممّا زادَ وضْعَ الرّوسِ حرَجًا في منافسةِ المنتجينَ الجُددِ لها على السّوقِ الأوربيةِ خاصّةً والعالميةِ عامةً، فكانَ لابدَّ من الحربِ بعدَما اختلفَ اللاعبونَ في حدودِ طمعِهِم واستغلالِهِم وتفضيلِهِم لِما يسمُّونَهُ بالمصالحِ الوطنيةِ مبتعدينَ عن العدالةِ بينَ شعوبِ تلكَ الدُّولِ المُتنافسةِ والمُتحاربةِ[1].

إنّ الحربَ هي سُنّةٌ من سُنَنِ اللهِ تعالى؛ فالتّدافُعُ بينَ النّاسِ إنّما جُعِلَ ليكونَ للبَحثِ عنْ الأفضلِ، وقدْ أرْسى اللهُ تعالى للنّاسِ منهجاً قويمًا وجعلَ لكلِّ فريقٍ منْهم شِرعةً تخصُّهم، إلا أنّ النّاسَ (**اختلفوا**) وانقسمُوا إلى مؤمنٍ بما جاءَ بهِ أنبياءُ اللهِ وكافرٍ بهِ، وتأبى إرادةُ اللهِ إلا أنْ تسوْدَ، ليكونَ تمييزًا للنّاسِ، ومعرفةً للخبيثِ منَ الطَّيبِ ليبقى ما ينفعُهُم ويزولَ غيرُهُ.

قال اللهُ تعالى: تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ (البقرة: ٢٥٣).

إذن، شبّكتِ الدّولُ نفسَها معَ نظامِ الدّولارِ، وصارَ الانفكاكُ عنهُ ليس بالسّهلِ بل ومكلفٌ جداً.

[1] للمزيد، للمؤلف، كلمة رئيس التحرير – اقتصاد الحرب وحرب الاقتصاد – العدد ٣٠-٢٠١٤، رابط: https://kantakji.com/1144/

اتفاقياتُ البترودولار:

إثرَ الحربِ الفيتناميةِ الطّويلةِ والمكْلفةِ باتَتِ الولاياتُ المتحدةُ الأمريكيةُ غيرَ قادرةٍ على الدّفاعِ عن سعرِ صرْفِ الدّولارِ المقوَّمِ بالذّهبِ؛ مما اضطَرها إلى عقدِ معاهدةٍ غيرِ معلنةٍ مع السعوديةِ لبيعِ النّفط بالدّولارِ في العامِ ١٩٧٦ مقابلَ ضماناتٍ أمنيةٍ. إلا أنَّ اقترابَ الاتفاقِ النّوويّ مع إيرانَ جعلَ السّعوديةَ تفاوضُ الصّينَ التي تشتري ربعَ إنتاجِها من البترولِ على الدّفعِ باليوانِ الصينيّ[1].

مما سيعزّزُ موقعَ العُملةِ الصّينيةِ بالترتيبِ العالميّ.

حظوظُ الرّوبل الرّوسيّ في كسْبِ حصّةٍ من الكعكةِ العالميةِ ومقارعةِ الدّولارِ الأمريكيّ

إنّ تسعيرَ الغازِ الرّوسيِّ بالرّوبلِ والطّلبُ من المشترينَ السّدادَ به، هو محاولةٌ إفشالٍ للعقوباتِ رغمَ المعوّقاتِ القانونيةِ لذلكَ الطّلبِ؛ حيثُ أنّ اتفاقاتِ عقودِ بيعِ الطّاقةِ تكونُ مستقبليةً ويصعُبُ تغييرُ القائمِ منها بهذهِ السُّهولةِ، إلا أنّ لغةَ الحربِ تجعلُ القوةَ هي القانونَ الغالبَ، فالقوةُ في هذهِ الحالةِ ترسُمُ الحقَّ وليسَ الحقُّ هو منْ يفعلُ ذلكَ.

ولكونِ الغازِ والنّفطِ الرّوسيّ مطلوبَينِ في السّوقِ العالميةِ عامّةً والأوربيةِ خاصّةً فإنَّ منطقَ الفرضِ بالقوةِ منطقٌ لهُ حظوظٌ لمنْ لمْ يستعدَّ للحربِ وخشيَ أنْ يخسرَ بحبوحةَ عيشِهِ ورفاهيتِهِ التي ينعُمُ بها منذُ عقودٍ قليلةٍ بعدما أتعبتْهُ الحربُ العالميةُ الثّانيةُ التي لم يمضِ عليها سوى سبعةِ عقودٍ، وتتأرجحُ الحلولُ بينَ خفضِ الاستهلاكِ أو الاستيرادِ من النّرويجِ وهولندا وبريطانيا والدّنمارك عبرَ خطوطِ الأنابيبِ إذا سمحَتِ الطّاقةُ الانتاجيةُ والعقودُ المرتبطةُ بها تلكَ الدّولُ بذلكَ. أما خيارُ محطاتِ الغازِ الطّبيعيِّ المُسَالِ في أوروبا فقدراتُها محدودةٌ وتكلفتُهُ أعلى من تكلفةِ الغازِ الرّوسيِّ بكثيرٍ مما سيؤدي لازديادِ التّضخمِ في الاقتصادِ الأوربيّ.

إنّ الرّوبلَ يستمدّ قيمتَهُ من سلعٍ استراتيجيةٍ، ويستندُ إلى قاعدةٍ ذهبيةٍ حيثُ اشترَتْ روسيا أكثرَ من ٨٤٠٠ طنٍّ من الذّهبِ العالميّ فضلاً عن كونِها بلداً منتجاً للذّهبِ، وقدْ عملتْ روسيا على تنويعِ احتياطياتِها بعيداً عن الدّولارِ في السّنواتِ الأخيرةِ.

[1] https://www.trtarabi.com/now/-قد-يضعف-الدولار-مشاورات-سعودية-صينية-لتسعير-صادرات-نفطية-8251887-باليوان

وقدْ عرّتِ الأزمةُ الماليةُ العالميةُ هشاشةَ أخطرَ وأكبرَ اقتصادٍ عالميّ وهو الاقتصادُ الأمريكيُّ المبنيُّ على أفكارِ مدرسةِ شيكاغو النّقديةِ التي ثبتَ عقمُها، ممّا حدا بدولِ الفائضِ – ومنها روسيا – للتحوّلِ نحوَ الذهبِ لأنّ اللهَ تعالى جعلَ الثّمنية خِلقةً فيه، فكانَ ومازالَ الملاذَ الأخيرَ للاحتفاظِ بالثّروةِ خاصّةً عند احتدامِ المخاطرِ العالميةِ.

لذلكَ كانتِ الخطوةُ الثانيةُ للرّئيسِ الروسيِّ إعلانَ ربطِ عملةِ بلدِهِ بنظامِ الذّهبِ على أساسِ ٥٠٠٠ روبل لكلِّ غرامٍ، وبما أنّ الأونصةَ ٢٨ غراماً تقابلُ ١٤٠٠٠٠ روبلٍ، فإنّ معدلَ تحويلِ الروبلِ إلى الدّولارِ الأمريكيّ هو ١٠٠ روبلٍ؛ وستكونُ تكلفةُ أونصةِ الذّهبِ ١٤٠٠ دولارٍ عندَ استخدامِ الرّوبلِ، بدلَ ١٩٢٨ دولاراً وهذا الفارقُ يعكسُ تحسّنًا بمقدارِ ٣٠٪ بشكلٍ مباشرٍ.

إثرَ ذلك، كانتْ حركةُ سعرِ الرّوبل كالآتي: سعرُ الرّوبل مقابلُ الدّولارِ قبلَ الحربِ على أوكرانيةَ ٧٧ ثم وصلَ إلى ١٥٠ بعدَ شنِّ روسيا تلكَ الحربِ، ثم عادَ الروبل إلى ١١٢ تقريباً بعد الإعلانِ عن بيعِ النِّفطِ والغازِ بالرّوبلِ للدّولِ غيرِ الصّديقةِ، ثم عادَ إلى حدودِ ٧٧ بعدَ الإعلانِ عنْ اقترابِ الارتباطِ بنظامِ الذّهبِ؛ ومازالَ هذا الاستقرارُ ساريًا رغمَ استمرارِ الحربِ، وعادةً ما تتأثرُ عملةُ البلادِ المتحاربةِ سلبًا ويستمرُّ الأثرُ السّلبيُّ كلّما طالَ أمدُها؛ لأنّهُ يطالُ القاعدةَ الاقتصاديةَ للبلدانِ المُتحاربةِ كما هو حالُ بريطانيا إثرَ الحربِ العالميةِ الأولى، وحالُ العراقِ وإيرانَ إثرَ الحربِ بينهما، وحالُ سوريةَ إثرَ ما أصابَها من حروبٍ، بينما يُستثنى الدّولارُ الأمريكيُّ لأنّ الحربَ – كما ذكرنا – شُنّتْ خارجَ أراضي الولاياتِ المتحدةِ، وها هو الرّوبلُ يخرجُ عن هذهِ القاعدةِ لارتباطِهِ بإنتاجِ سلعٍ استخراجيةٍ استراتيجيةٍ، ورغمَ كونِه اقتصاداً ريعيًا إلا أنّ حاجةَ السّوقِ لتلك السّلعِ ومحدوديةِ البدائلِ أبعدَتِ الاقتصادَ الرّوسيَّ عن مخاطرِ الانزلاقِ في سيّئاتِ الاقتصادِ الرّيعيّ. وقدْ زادَ من قوةِ الموقفِ الرّوسيّ موقفُ (أوبك +) بقيادةِ المملكةِ العربيةِ السّعوديةِ وحليفاتِها بامتناعِها عن زيادةِ الإنتاجِ لزيادةِ المعروضِ كما تريدُ الولاياتُ المتّحدةُ بغيةَ خفضِ الأسعارِ العالميةِ لتوجيهِ ضربةٍ قاضيةٍ للاقتصادِ الرّوسيِّ وللرّوبل، ويبدو أنَّ الخلافاتِ الامريكيةِ السّعوديةِ حولَ محوريةِ وليّ العهدِ إضافةً إلى المصالحاتِ الخليجيةِ والاقليميةِ وخاصّةً تركيا ومصرَ أبعدتِ السّطوةَ الأمريكيةَ عن اللعبِ بمقدراتِ تلكَ الدّولِ والاستفادةِ منْ بثِّ الفُرقةِ والخلافِ فيما بينها. ولا يُستبعَدُ وجودُ تهديدٍ ضمنيٍّ روسيٍّ بضربِ دولِ الخليجِ فيما لو قامَتْ بتغييرِ قواعدِ اللعبةِ ل (أوبك +).

نظامُ السّويفت SWIFT:

يسيطرُ الدّولارُ على ٤٠٪ واليورو على ٣٧٪ واليوان على ٣٪ والباقي مزيجٌ من العُملاتِ العالميةِ الأخرى، وقد أطلقَتِ الصّينُ نظاماً يخصُّها للاستقلالِ عن هيمنةِ تحالفِ الاقتصادِ الغربيِّ، وكذلكَ فعلتْ روسيا ببناءِ شبكةٍ تخصُّها بعدَ التّهديدِ بحرمانِها منْ هذا النّظامِ مما سيؤدي لقيامِ أنظمةٍ موازيةٍ لنظامِ سويفت.

العقوباتُ الاقتصاديةُ الأمريكيةُ وحليفاتُها سلاحٌ مردُّهُ سيطرةُ الولاياتِ المتّحدةُ الأمريكيةُ على الاقتصادِ العالميّ:

يجبُ دومًا إثارةُ حروبٍ محليةٍ أو إقليميةٍ أو عالميةٍ شاملةٍ بهدفِ تمريرِ الأغراضِ السّياسيةِ؛ فالحربُ على الإرهابِ مشَتْ في رَكْبِها كلُّ الدُّولِ لتمريرِ مشاريعِها السِّياسيةِ شأنُها شأنُ الولاياتِ المتحدةِ.

ومنْ خلالِ شيوعِ مفهومِ العولمةِ صارَتِ الدّولُ أشبهُ بالشّركاتِ؛ فبعدَما كانتِ الشّركاتُ تخشى الحكوماتِ عادَتِ الحكوماتُ لتعكسَ العلاقةَ من خلالِ سيفِ العقوباتِ الاقتصاديةِ التي صارَتْ مرهونةً لتهمةِ الإرهابِ، وصارَتْ رهينةَ القرارِ الأمنيِّ. وكأنَّ الصّورةَ صارَتْ كالآتي: اقتصادٌ تحكمُهُ العقوباتُ معَ حربٍ مستمرةٍ ضدَّ الإرهابِ المبرّرةِ لأيِّ صدامٍ مفترضٍ.

لذلكَ تحوّلتِ الدّولُ إلى شركاتٍ، لكلِّ دولةٍ شركةٌ تلتزمُ بمفاهيمِ الإرهابِ، والدَّولةُ العميقةُ تطبِّقُ العقوباتِ.

إنَّ هذهِ التّركيبةَ ستتفكّكُ إذا تفكَّكتْ سيطرةُ الدّولارِ بوصفِهِ النّقدَ العالميَّ، لذلكَ سيقاومُ الدُّولارُ كلَّ متغيِّرٍ حادثٍ أو مخطَّطٍ لهُ لمنعِ التّغييرِ، ومثالُهُ احتضانُ الرّوبلِ لاقتصادِهِ، وانتشارُ العُملاتِ المشفّرةِ التي لجأتْ إليها إيرانُ وروسيا بعدَ العقوباتِ، وكذلك لجأَ إليها الأثرياءُ الرّوسُ، والحكومةُ الأوكرانيةُ[1].

[1] ذكرت الايكونومست: بعد يومين من بدء الغزو، نشرت الحكومة الأوكرانية عناوين لمحافظ البيتكوين والإيثيريوم والربط على وسائل التواصل الاجتماعي. حيث تقبل وزارة التحول الرقمي في أوكرانيا التبرعات في ١٤ عملة مشفرة. مما ساعد على تغطية بعض الاحتياجات العاجلة، وجمعت الحكومة ما يعادل ١٠٠ مليون دولار حتى الآن. وأوكرانيا جمعت لجيشها منذ ٢٠١٤ الأموال للمعدات العسكرية والتدريب.

واحتلت أوكرانيا الترتيب الرابع في العالم للعملات المشفرة في عام ٢٠٢١، وفقًا لمؤشر .Chainalysis وقد وقع زيلينسكي عددًا من لوائح التشفير الجديدة لتصبح قانونًا. يُسمح للبنوك الآن بفتح حسابات لشركات التشفير وهناك وسائل حماية جديدة ضد الاحتيال، كمطالبة البورصات بالتسجيل لدى الحكومة، وسيحصل المنظمون على سلطات إشراف جديدة.

انتهاءَ نموذجِ البنوكِ المركزيّة:

تُعتبرُ التّغيّراتُ العالميةُ المتتاليةُ إيذاناً بانتهاءِ دورِ البُنوكِ المركزيةِ[1]، فحركةُ الرّوبلِ الأخيرةُ تحجّمُ دورَ هذهِ البنوكِ لأنّ الارتباطَ بالذّهبِ يمنعُ الإصدارَ النّقديَّ دونَ حدودٍ كما هو حالُ بعضِ الدّولِ وخاصّةً الدّولةُ القائدةُ أيْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيةُ التي تطبَعُ ما تشاءُ دونَ ضوابطَ بعدما أرستِ المدرسةُ النّقديةُ النّظريةَ النّقديةَ الحديثةَ[2].

كما أضحى التّضخّمُ المنْتشرُ في كلِّ مكانٍ خارجَ إطارِ تحكّمِ البنوكِ المركزيّةِ، وتعطّلَتْ سياسةُ رفعِ وخفضِ الفائدةِ كُليًا للتحكّمِ بمعدّلاتِ التّضخّمِ، وشرَعَ التّضخّمُ يمزّقُ القوةَ الشّرائيةَ للعُملةِ.

كما أنّ العقوباتِ الاقتصاديةِ ازدادَ حجمُها ونوعُها وصارَتْ أسلوباً متكرراً بكثرةٍ، مما جعلَ وجهةَ هذهِ العقوباتِ غيرَ واضحٍ وبالتالي لمْ يعُدْ ارتباطُ البنوكِ المركزيّةِ واضحًا بأيّ الأسواقِ ستتحكّمُ. وبالمُجمَلِ فقدْ شلَّ القرارُ السّياسيُّ قواعدَ القرارِ النّقديِّ لأنَّ قرارَ إيقاعِ العقوباتِ أساسُهُ سياسيٌّ ومزاجيٌّ أحيانًا؛ أيْ أنّ السّياسيَّ هوَ منْ يحدِّدُ بسلوكِهِ حجمَ طباعةِ النّقدِ سَواءً أكانَ الدّولارُ أو غيرُهُ ممّنْ يسيرُ بركْبِهِ دونَ ضوابطَ اقتصاديةٍ.

لقد صارَتِ الصّورةُ على الشّكلِ الآتي: الفيدراليُّ يقترضُ بالائتمانِ، والتّمويلُ تحرّكُهُ أسعارُ الفائدةِ، وعلى مَنْ يستخدمُهُ أنْ يتوجّهَ نحوَ الإنتاجِ.

وبذلكَ سقطَ الجميعُ في آثامِ الدَّينِ الأمريكيِّ الذي وصلَ إلى حدودٍ تاريخيةٍ عالميةٍ.

العُملاتُ الاحتياطيةُ العالميةُ COFER حسبَ صندوقِ النّقدِ الدّوليّ:

- حصّةُ الدّولارِ ٥٩٪، وكانَتْ مَطلَعَ عامِ ٢٠٠١ أي قبلَ الوصولِ الرّسميّ لليورو ٧١.٥٪.
- اليورو متوقفٌ عندَ المركزِ الثّاني بحصةٍ تبلُغُ حوالي ٢١٪.
- حصّةُ الين، ثالثُ أكبرِ احتياطيٍّ للعملاتِ ٦٪.
- استقرّ الجُنيهُ البَريطانيُّ، رابعُ أكبرِ عملةٍ احتياطيّ، عند ٥٪.
- ينمو الرنمينبي الصّيني بشكلٍ ثابتٍ إلى حدٍّ وصلَ إلى ٣٪.

[1] للمزيد كتابنا، المصارف المركزية بين القيل والقال والمستقبل المنشود، رابط: https://kantakji.com/7006/
[2] للمزيد مقالنا المترجم: النظرية النقدية الحديثة، رابط: https://kantakji.com/1667/

وبذلكَ فإنّ شكلَ الكعكةِ العالميةِ للعُملات الاحتياطيةِ العالميةِ موضّحٌ في الشّكلِ التّالي حتى تاريخ ٣١-٣-٢٠٢٢[1]:

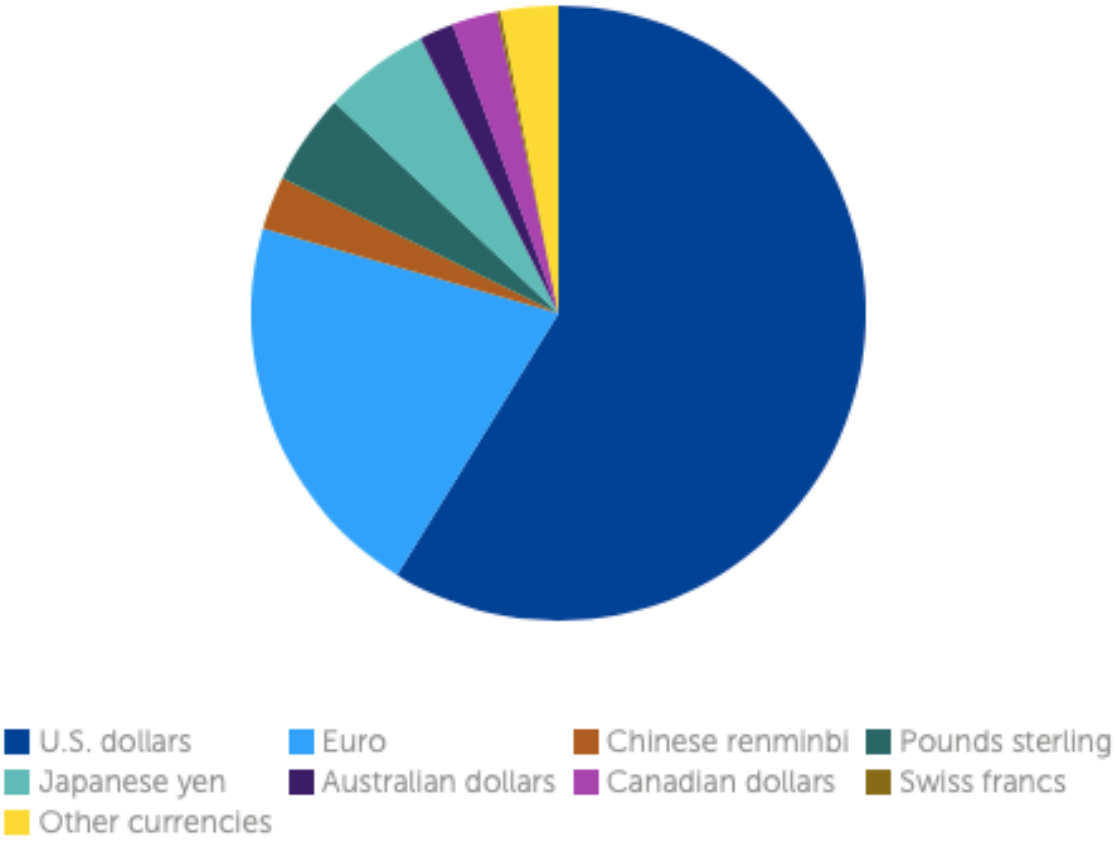

لذلك نحنُ أمامَ مشهدٍ تهيمنُ فيه الدّولُ المُنتجَةُ للطّاقةِ على العالمِ؛ والعهدُ الجديدُ سيحدّدُهُ صراعُ اقتصادِ الطّاقةِ والهيمنةِ السّياسيةِ وانحسارِ الدّولارِ. وعمومًا لن تستطيعَ العُملاتُ من غيرِ الدّولارِ تغييرَ المُعادلةِ العالميةِ الحاليةِ، إلا أنَّ ذلكَ معناهُ أنّ الدّولارَ ليس بمأمنٍ في تفرُّدِهِ بالزّعامةِ، وأنّ الجُرأةَ على طرْقِهِ وتهديدِهِ ستستمرُ وسترتفعُ.

حماة (حماها الله) ٢٢ رمضان ١٤٤٣ هـ الموافق ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ م

[1] https://data.imf.org/?sk=E6A5F467-C14B-4AA8-9F6D-5A09EC4E62A4

Une modélisation économétrique des déterminants de l'attractivité territoriale

نمذجة اقتصادية قياسية لمحددات الجاذبية الإقليمية

LAKHYAR ZOUHAIR

Professeur de l'enseignement supérieur à l'Université Hassan II

EDDOUMI ASMAA

Doctorante en sciences économiques à l'université Hassan II

(III)

Durant les dernières années, l'attractivité territoriale a constitué l'une des actions sur lesquelles se basent les modèles de développement. Elle a été apparue comme un levier d'émergence sociale et un moteur de croissance économique. L'attractivité d'un territoire est généralement assimilée à la capacité de ce territoire à attirer et à retenir les facteurs mobiles de production[1]. Autrement dit, l'attractivité territoriale est la capacité d'un territoire à être choisi par un acteur comme zone de localisation (temporaire ou durable) pour tout ou partie de ses activités ; cette attractivité est une attractivité perçue qui n'implique que des personnes physiques, des individus, des ménages ou des équipes, par exemple des équipes dirigeantes d'une entreprise ou d'une administration publique.

3: Détermination des niveaux de stationnarité: récapitulatif

Après l'analyse de la stationnarité pour toutes les séries, les résultats du test de Dickkey-Fuller Augmenté DAF sont comme suit:

[1]Poirot, Jacques, et Hubert Gérardin. « L'attractivité des territoires: un concept multidimensionnel », *Mondes en développement*, vol. 149, no. 1, 2010, pp. 27-41.

Tableau 3: résumé des résultats du test de stationnarité DAF

Variable	Conclusion du test de stationnarité DAF	Ordre d'intégration
IDH	Stationnaire après la première différenciation de type DS sans dérive	I(1)
PIB	Stationnaire après la première différenciation de type DS sans dérive	I(1)
IDE	Stationnaire après la première différenciation de type DS sans dérive	I(1)
Gini	Stationnaire après la première différenciation de type DS sans dérive	I(1)
Infra	Stationnaire après la première différenciation de type DS sans dérive	I(1)
Ens	Stationnaire après la première différenciation de type DS sans dérive	I(1)
Tour	Stationnaire après la première différenciation de type DS sans dérive	I(1)

4: Modèle à correction d'erreur vectoriel (VCEM)

Le modèle VCEM fait partie de la famille des modèles économétriques dynamiques, il permet d'étudier à la fois les dynamiques de court terme et la relation d'équilibre à long terme entre plusieurs variables. Ainsi, il est considéré avec le modèle autorégressif vectoriel (VAR) Pour notre cas, et après avoir mené le test de stationnarité de Dickey-Fuller sur nos séries, nous avons trouvé que toutes les variables sont intégrées du premier ordre, la chose qui implique la présence d'un risque de cointégration. Ce risque va nous obliger à faire le test de cointégration de ***Johanson*** fondé sur une approche multivariée qui permet d'identifier plusieurs relations de cointégration contrairement au test ***d'Engle et Granger (1987)*** qui ne permet pas de distinguer plusieurs relations de cointégration. En effet, si on étudie simultanément N variables avec N > 2, on peut avoir jusqu'à (N-1) relations de cointégration. La méthode de Engle et Granger (1987) ne nous permet d'obtenir qu'une seule relation de cointégration. Afin de pallier cette difficulté, nous allons appliquer le test de Johanson.

Après la réalisation du test de cointégration de Johanson, deux scénarii pourront avoir lieu:

- Si aucune relation de cointégration n'existe (rang = 0), dans ce cas, on ne pourra pas estimer un modèle VECM. En revanche, il sera possible d'estimer un modèle VAR.
- S'il existe r relation de cointégration (rang = r). Un modèle VECM pourra alors être estimé.

Par ailleurs, pour pouvoir vérifier l'existante d'une ou plusieurs relations de cointégration et estimer un modèle VCEM, il est indispensable de passer par les étapes suivantes:

- **Etape 1:** test de stationnarité: les séries doivent avoir le même ordre d'intégration. Cette condition est déjà vérifiée.
- **Etape 2:** détermination du nombre de retard par var
- **Etape 3:** test de cointégration de Johansson en testant les hypothèses suivantes:

$$H_0 : absence\ de\ cointégration$$

$$H_1 : présence\ de\ cointégration$$

- **Etape 4:** estimation modèle VCEM
- **Etape 5:** Validation du modèle

4.1: Détermination du nombre de retard optimal

Avant de mener le test de cointégration de Johanson, nous devons tout d'abord déterminer le nombre de retard optimal à adopter en utilisant nos séries brutes sous un modèle autorégressif vectoriel (VAR).

Figure 38: number de retard optimal

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: IDH IDE PIB GINI INFRA ENS TOUR
Exogenous variables: C
Date: 08/11/21 Time: 23:04
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-669.3653	NA	4.27e+11	46.64588	46.97592	46.74925
1	-482.4322	270.7307*	34998519*	37.13326*	39.77355*	37.96016*
2	-434.6195	46.16401	74368621	37.21514	42.16569	38.76559

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

Généralement, le nombre de retard optimal est celui qui minimise les critères d'informations dont leurs valeurs calculées sont mentionnées dans la figure 38 en haut. Pour notre cas, nous allons nous servir des critères d'informations de Schwarz (SIC) et d'Akaike (AIC) qui sont largement utilisés par les économètres. Dès lors, le retard qui minimise le plus les critères (SIC) et (AIC) est le premier retard et donc, le nombre de retard optimale est 1. Nous allons utiliser ce retard pour effectuer le test de cointégration de Johanson.

4.2: Test de cointégration de Johanson

Figure 39: résultats de test de cointégration de Johansson

Date: 08/11/21 Time: 23:13
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: IDH IDE PIB GINI INFRA ENS TOUR
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.881038	167.6398	125.6154	0.0000
At most 1 *	0.703120	105.9003	95.75366	0.0083
At most 2 *	0.645655	70.68194	69.81889	0.0426
At most 3	0.388915	40.59487	47.85613	0.2019
At most 4	0.365828	26.31183	29.79707	0.1196
At most 5	0.362406	13.10421	15.49471	0.1110
At most 6	0.001814	0.052653	3.841465	0.8185

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Les résultats du test confirment la présence d'une ou plusieurs relations de cointégration car la valeur statistique du trace 167,63 est supérieure à la valeur critique 125,61 au seuil de 5%. Ainsi, nous acceptons l'hypothèse nulle selon laquelle il existe au plus 3 relations de cointégrations (70,68 > 69,81). A partir de ce constat, nous concluons la présence de trois relations de cointégrations au plus et donc, on peut estimer le modèle VCEM.

5: Estimation du modèle VCEM, interprétation et des résultats

Figure 40: Les résultats d'estimation du modèle VCEM

Error Correction:	D(IDH)	D(IDE)	D(PIB)	D(GINI)	D(ENS)	D(INFRA)	D(TOUR)
CointEq1	-0.044492	1249.694	-42782.21	-2.265035	207.8107	-0.028989	1.258925
	(0.04481)	(4487.17)	(29497.4)	(0.92553)	(164.742)	(0.96470)	(1.69598)
	[-0.09928]	[0.27850]	[-1.45037]	[-2.44728]	[1.26143]	[-0.03005]	[0.74230]
D(IDH(-1))	-0.594952	-26512.06	17011.16	-2.625456	-1154.827	-1.537709	2.341267
	(0.18907)	(18931.8)	(124452.)	(3.90490)	(695.061)	(4.07017)	(7.15549)
	[-3.14670]	[-1.40040]	[0.13669]	[-0.67235]	[-1.66148]	[-0.37780]	[0.32720]
D(IDE(-1))	-1.40E-06	-0.697101	0.262525	-4.35E-05	-0.013983	1.52E-05	8.11E-05
	(1.8E-06)	(0.18231)	(1.19847)	(3.8E-05)	(0.00669)	(3.9E-05)	(6.9E-05)
	[-0.76790]	[-3.82365]	[0.21905]	[-1.15575]	[-2.08903]	[0.38881]	[1.17707]
D(PIB(-1))	8.94E-08	0.040399	0.197562	-2.52E-06	-0.001682	1.55E-05	-4.49E-06
	(3.8E-07)	(0.03781)	(0.24857)	(7.8E-06)	(0.00139)	(8.1E-06)	(1.4E-05)
	[0.23684]	[1.06840]	[0.79479]	[-0.32278]	[-1.21149]	[1.90250]	[-0.31399]
D(GINI(-1))	-0.011604	809.4571	-806.5873	0.185349	-3.899857	0.149526	-0.034581
	(0.00913)	(914.036)	(6008.61)	(0.18853)	(33.5579)	(0.19651)	(0.34547)
	[-1.27125]	[0.88559]	[-0.13424]	[0.98312]	[-0.11621]	[0.76091]	[-0.10010]
D(ENS(-1))	4.63E-05	0.958172	38.27527	0.002739	0.247545	-0.000141	-0.000400
	(8.4E-05)	(8.38932)	(55.1489)	(0.00173)	(0.30800)	(0.00180)	(0.00317)
	[0.55251]	[0.11421]	[0.69403]	[1.58312]	[0.80371]	[-0.07832]	[-0.12605]
D(INFRA(-1))	0.001526	791.1884	3306.373	0.398947	51.50872	-0.395798	-0.025875
	(0.00964)	(964.925)	(6343.13)	(0.19903)	(35.4262)	(0.20745)	(0.36470)
	[0.15832]	[0.81995]	[0.52125]	[2.00448]	[1.45397]	[-1.90791]	[-0.07095]
D(TOUR(-1))	0.008812	220.6709	-2758.864	0.043433	46.51793	-0.042167	0.212748
	(0.00620)	(621.145)	(4083.23)	(0.12812)	(22.8047)	(0.13354)	(0.23477)
	[1.42047]	[0.35526]	[-0.67566]	[0.33900]	[2.03984]	[-0.31576]	[0.90620]
C	0.007176	38.67127	2051.910	-0.064960	11.73560	0.072805	0.340328
	(0.00353)	(353.226)	(2322.00)	(0.07286)	(12.9683)	(0.07594)	(0.13351)
	[2.03415]	[0.10948]	[0.88368]	[-0.89162]	[0.90494]	[0.95871]	[2.54917]
R-squared	0.438629	0.478241	0.166707	0.462388	0.570281	0.324232	0.191179
Adj. R-squared	0.214081	0.269538	-0.166610	0.247343	0.398394	0.053925	-0.132350
Sum sq. resids	0.001463	14667133	6.34E+08	0.623997	19770.03	0.677934	2.095271
S.E. equation	0.008552	856.3625	5629.477	0.176635	31.44044	0.184111	0.323672
F-statistic	1.953384	2.291487	0.500147	2.150192	3.317760	1.199496	0.590917
Log likelihood	102.3229	-231.5897	-286.1989	14.51491	-135.7563	13.31280	-3.048833
Akaike AIC	-6.436065	16.59239	20.35855	-0.380339	9.983193	-0.297434	0.830954
Schwarz SC	-6.011732	17.01672	20.78288	0.043995	10.40753	0.126899	1.255287
Mean dependent	0.007670	53.64490	2778.800	0.013793	24.64903	0.064545	0.432174
S.D. dependent	0.009647	1001.979	5212.010	0.203600	40.53522	0.189285	0.304169

Avant de faire toute lecture aux résultats obtenus, nous signalons que le modèle VCEM a estimé 7 sous modèles dont chacun met en relation une variable avec les autres variables. Autrement dit, chaque variable parmi les 7 utilisées dans cette étude a été traitée comme variable à expliquer en fonction des autres 6 variables qui restent. Vue que notre variable d'intérêt que cherons à expliquer est le niveau de développement mesurée par l'Indice de Développement Humain (IDH), nous allons s'intéresser seulement au modèle qui explique IDH dont les résultats estimés sont présentés dans la figure 41 en dessous.

Figure 41: le modèle estimé VCEM relatif à l'IDH

Equation: D(IDH) = C(1)*(IDH(-1) - 9.60310815847E-06*IDE(-1) + 1.03931021164E-05*PIB(-1) + 0.234072244305*GINI(-1) + 0.000775296920527*ENS(-1) + 0.139699000437*INFRA(-1) - 0.159625368119*TOUR(-1) - 9.89593498181) + C(2)*D(IDH(-1)) + C(3)*D(IDE(-1)) + C(4)*D(PIB(-1)) + C(5)*D(GINI(-1)) + C(6)*D(ENS(-1)) + C(7)*D(INFRA(-1)) + C(8)*D(TOUR(-1)) + C(9)

Observations: 29

R-squared	0.438629	Mean dependent var	0.007670
Adjusted R-squared	0.214081	S.D. dependent var	0.009647
S.E. of regression	0.008552	Sum squared resid	0.001463
Durbin-Watson stat	1.974784		

Notre modèle estimé explique 44% des variations du niveau de développement au Maroc suite aux variations au niveau des facteurs d'attractivité. Autrement dit, les facteurs d'attractivité expliquent 44% du niveau de développement.

Ainsi, le coefficient de cointégration (force de rappel) est négativement significatif et compris entre 0 et 1 en valeur absolue (0,044) ce qui garantit un mécanisme de correction d'erreur, et donc l'existence d'une relation de long terme (cointégration) entre nos variables. Cela veut dire aussi, que les chocs sur le niveau de développement au Maroc se corrigent à 0,44% par l'effet de feed back. Dans autre sens, notre modèle arrive à ajuster 0,44% du déséquilibre entre le niveau de développement et l'attractivité au Maroc sur le long terme.

Quant à la durée de retard moyen (1/0,04) on peut dire qu'n choc constaté sur le niveau de développement au Maroc est entièrement résorbé au bout de 25 ans en moyenne.

Ainsi, les résultats montrent qu'à court terme, tous les facteurs d'attractivité exercent un effet significatif sur le niveau de développement au Maroc. L'impact de ces facteurs sur le développement n'affiche pas des conséquences immédiates mais, il faut laisser passer au moins une année pour que l'effet de ces facteurs stimule le processus développement.

Pour cela, la dimension temporelle est une composante importante à ne pas ignorer ici. Dans le temps, une hausse dans le nombre des touristiques étrangers de 1% dans une année x, entraine une amélioration du niveau de

développement de 0,88% dans l'année x+1 (c'est-à-dire que l'impact ne produit des conséquences qu'après une année).

De même, une amélioration de 1% de la qualité des infrastructures dont possède le Maroc, stimule le développement de 0,15%.

Toute chose égale par ailleurs, il existe une relation inverse et significative entre les inégalités sociales et le développement au Maroc. Un recul de 1% des inégalités, entraine après une année une hausse de 1,1% au niveau de développement.

Le signe négatif du coefficient relatif à la variable Gini montre que plus que l'indice tend vers 0, plus que l'équité sociale et l'égalité de revenus devient importantes et par conséquent le niveau de développement s'améliore.

Quant à l'attractivité économique, elle influence significativement sur le développement au Maroc. En effet, la croissance économique mesurée par le produit intérieur brut a un impact positif sur le processus quantitative et qualitative du développement.

De même, la qualité de l'enseignement au Maroc contribue à l'expansion du niveau développement.

Comme nous l'avons mentionnée auparavant, les variations temporelles sont des facteurs importants que nous devons tenir en compte dans toute étude économétrique dynamique.sur le long terme, toutes nos variables exercent un effet positivement significatif sur le développement. Autrement dit, le sens de la relation entre l'attractivité et le développement est stable dans le temps mais la force de cette relation est variable entre le court terme et le long terme. À titre d'exemple, une amélioration de 1% de la qualité d'infrastructure entraine une hausse de 13% de niveau de développement au Maroc.

Cette même amélioration n'entraine qu'une augmentation de 0,15% du niveau de développement. Cette variabilité du degré d'impact semble logique et très légitime car en principe, les infrastructures se sont des investissements durables en logistiques dont l'impact ne se produit que sur le long terme.

En fin, sur la base de l'analyse et de l'interprétation des dynamiques de court terme et de long terme estimés par notre modèle à correction d'erreur vectoriel (VCEM) qui met en relation l'attractivité avec le développement, nous

concluons que l'attractivité exerce un effet positif sur le niveau de développement au Maroc que ce soit sur le court terme ou bien le long terme.

6: Validation du modèle

La validation du modèle constitue l'étape la plus importante dans toute étude économétrique. Par ailleurs, les interprétations des résultats du modèle ainsi que les analyses que nous avons fait dans la partie précédente n'ont de sens que si le modèle estimé est valide statistiquement.

D'où, nous allons effectuer dans cette partie les tests de robustesse afin de confirmer la validité de notre modèle et par voie de conséquence les analyses avancées.

6.1: Test d'autocorrélation des erreurs

Figure 42: test de l'autocorrélation des erreurs

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 08/12/21 Time: 22:45
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	41.79002	49	0.7578	0.760009	(49, 40.0)	0.8208

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	41.79002	49	0.7578	0.760009	(49, 40.0)	0.8208

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

On remarque que la probabilité associée au test LM est de 0,820, elle est supérieure au seuil de 5%. Donc, nous acceptons l'hypothèse nulle d'absence d'autocorrélation des erreurs.

6.2: Test d'hétéroscédasticité

Figure 43: test d'hétéroscédasticité

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 08/12/21 Time: 22:49
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
464.0000	448	0.2910

On note que la probabilité associée au test basé sur la valeur statistique de Chi-deux est de 0,2910. Elle est supérieure au seuil de 5%. Donc, nous acceptons l'hypothèse nulle d'absence d'hétéroscédasticité. Par conséquent, les erreurs de notre modèle sont homoscédastiques.

6.3: Test de normalité

Figure 44: test de normalité

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Residual Covariance (Urzua)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 08/12/21 Time: 22:54
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.049499	0.014520	1	0.9041
2	0.658054	2.566136	1	0.1092
3	0.057680	0.019715	1	0.8883
4	0.229988	0.313450	1	0.5756
5	-0.443435	1.165243	1	0.2804
6	0.747987	3.315466	1	0.0686
7	0.673081	2.684669	1	0.1013
Joint		10.07920	7	0.1841

Là aussi, la probabilité jointe associée à la valeur statistique de Chi-deux est de 0,1841. Elle est supérieure au seuil de 5%. Donc, nous acceptons l'hypothèse

nulle de normalité des erreurs. Donc, les erreurs issues de notre modèle sont distribuées normalement.

L'hypothèse nulle a été acceptée pour les trois tests de robustesse. Les erreurs issues de notre modèle sont non autocorélées, homoscédastique et normalement distribuées, ceci implique quenotre modèle est statistiquement valide.

7: Analyse des fonctions de réponse impulsionnelle

Les fonctions de réponse impulsionnelle sont l'un des outils les plus pertinents qui spécifiant les modèles dynamiques. Elles constituent un moyen d'analyse économétrique et d'aide à la décision très puissant. Ces fonctions permettent de cerner la réaction d'une variable à expliquer suite à un choc entrainé par une variable explicative. En effet, La réalisation et l'analyse de la présentation graphique des fonctions de réponse impulsionnelle portent quelques difficultés et nécessitent des connaissances très profondes en économétrie des modèles dynamiques. Pour notre cas, Nous cherchons à saisir, graphiquement, l'impact des « chocs structurels ou fondamentaux » entrainés par nos facteurs d'attractivité sur le niveau de développement au Maroc.

Figure 45: fonctions de réponse impulsionnelle du développement aux chocs des facteurs d'attractivité

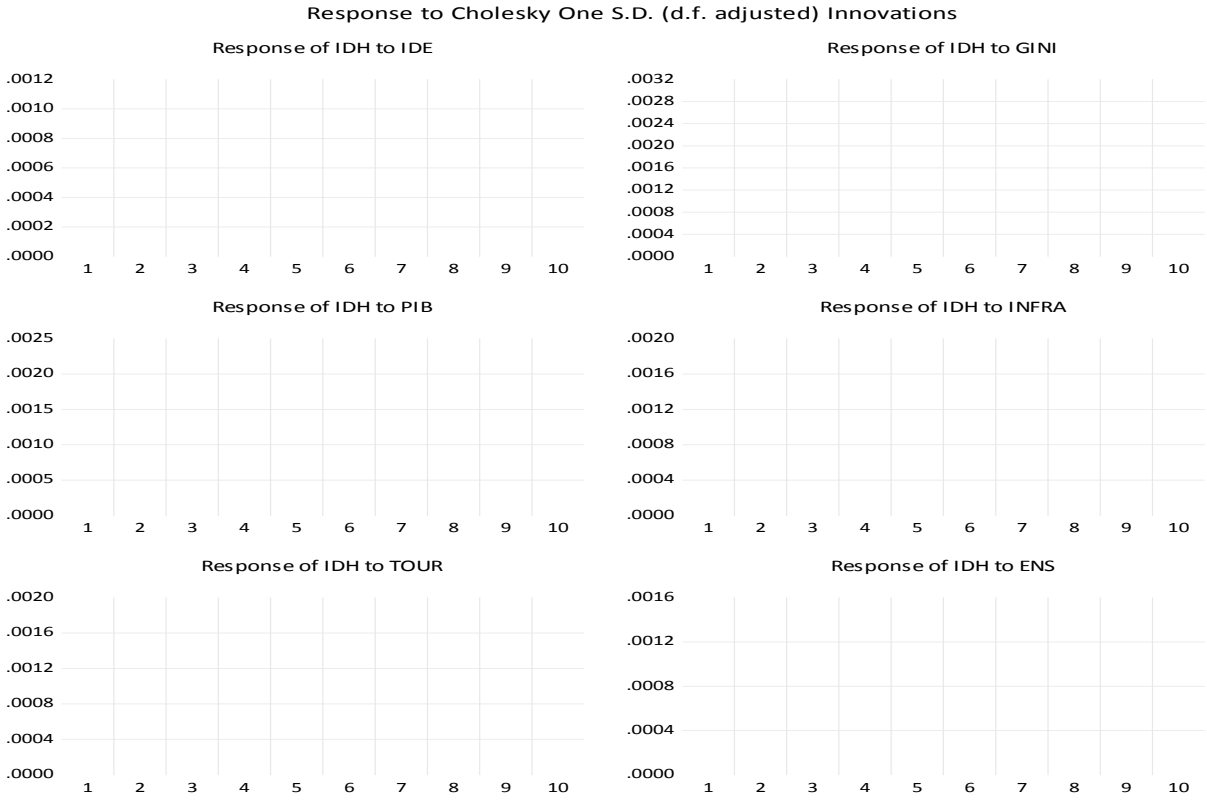

Conclusion

Conformément aux résultats du modèle estimé qui ont montré la présence d'un effet positif et significatif de tous les facteurs d'attractivité sur le développement dans le court et le long terme. Les représentations graphiques des fonctions de réponse impulsionnelle montrent qu'un choc sur tous les variables explicatives entrainent une réaction positive (augmentation) du niveau de développement au Maroc.

En effet, toute variation positive de la qualité de l'enseignement, des infrastructures et de l'équité social produit une réaction haussière du niveau développement dans les 10 années qui suivent avec une augmentation continue qui devient d'une année à l'autre plus importante. Toute chose égale par ailleurs, suite à un choc dans la qualité de l'enseignement (augmentation très élevée du nombre de lauréats inscrits dans les études supérieures au sein d'une année a), le niveau de développement au Maroc ne subira aucun changement dans la même année (a) mais à partir de l'année qui suit (a+1), le niveau de développement commencera à augmenter avec un hause de 0,1%. Après 5 (a+5 ans), la réaction du niveau de développement sera plus

importante et enregistrera une amélioration de 1,6%. Au bout de la 10ème année (a+10), le niveau de développement réalisera une hausse de 1,8%.

Ce constat, a été remarqué pour tous les variables sauf celle des investissements directs étrangers dont le choc entrainera une réaction positive sui s'élevé à une hausse de 0,1% au bout de la première année, la chose qui ne sera plus maintenue dans les années qui suivent vue que le niveau de développement atteindra seulement une amélioration de 0,08% dans la 5ème année et de 0,03% dans le 10%.

On note aussi qu'un choc sur la croissance économique entrainera une réaction non stable du niveau de développement mais qui s'inscrit dans une tendance haussière du moment que le choc généra une amélioration de développement de 0,2%, cette amélioration va réduire au bout de la troisième année pour réaliser une hausse de 0,1% avec qu'elle se redresse après 7 ans pour s'élever à 0,22% dans la 10ème année.

Les conclusions tirées de l'analyse des fonctions de réponse impulsionnelle viennent de confirmer que l'attractivité constitue un facteur de développement au Maroc, elle impact positivement le niveau de développement tant sur le court terme que sur le long terme. Cet impact peut enregistre des hauts et des bats mais, il est en augmentation continue dans le temps. Par ailleurs, les conséquences de l'effet des indicateurs d'attractivité sur le développement sont beaucoup plus importantes dans le long terme.

مؤشر الزكاة zi البديل والمقترح لقياس نسبة التضخم والقدرة الشرائية

دراسة مقارنة بين (zi) و (cpi) في الاقتصاد الجزائري

د. فؤاد بن حدو

دكتوراه في إدارة الأعمال والمالية - جامعة الشهيد أحمد زبانة - الجزائر

يعد مؤشر أسعار المستهلك Consumer Price Index مؤشرًا اقتصاديًا مهمًا تستخدمه الدول شهريًا وحتى سنويًا لتتبع ومعرفة مستوى الأسعار وتكلفة المعيشة في البلاد.

يعتمد المؤشر على سلة معينة من السلع والخدمات، تحتسب سعر السلة كمتوسط مرجع لأسعار العناصر المكونة فقط. والتغيير في سعر السلة مع الوقت يسمى بنسبة التضخم. وهذا ما يجعله في نظري غير دقيق لأنه لا يمس جميع السلع والخدمات الأخرى خارج السلة، وتقديراته لنسبة التضخم أو القدرة الشرائية تبقى نسبية نوعًا ما. ومن أجل تقدير جيّد ودقيق لمعدل التضخم الشهري أو السنوي نرى بأن قاعدة نظام الذهب لا تزال موجودة من خلال نصاب الزكاة من جهة، وباعتبار أن النقود هي وحدة للقياس من جهة أخرى؛ فإن إشكالية هذه الورقة البحثية تكون على النحو التالي: "**ما هو مؤشر الزكاة؟ وهل يستطيع حساب وضبط نسبة التضخم والقدرة الشرائية أحسن من مؤشر أسعار المستهلك؟**"،

و للإجابة عن هذه الإشكالية؛ اكتفينا بتقسيم هذه الورقة البحثية الى:

- المبحث الأول: النقود وعلاقتها بظاهرة التضخم.
- المبحث الثاني: مفهوم مؤشر الزكاة وقدرته على قياس التضخم.
- المبحث الثالث: دراسة حالة الجزائر.

المبحث الأول: النقود وعلاقتها بظاهرة التضخم

أولا – مفهوم النقود (Money): النقود هي كل شيء يلقى قبولاً عامًا كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة. أما عن وظائفها فيقول علماء الاقتصاد (إن النقود هي ما تعمله – money is what money does)[1]. ويشرط فيها أن تكون ثابتة القيمة بحيث لا ترتفع ولا تنخفض؛ وهو الشرط الأساسي في استقرار المعاملات المالية والتجارية. وإذا نظرنا نظرة واقعية إلى حال النقود اليوم وجدنا أن أسعارها غير ثابتة وخاصة بعد تعارف الناس على التعامل بالعملة الورقية أو النقد الورقي[2]. ويمكن تقدير مدى الفوضى التي لابد أن تعم الأسواق إذا تفاوت طول المتر تفاوتًا غير متوقع من حين إلى آخر فتارة يكون طوله ١٥٠سم، وتارة ٧٥ سم، وأخرى ٩٠ سم، فتضطرب أمور الناس ومعاملاتهم[3].

ثانيًا – مفهوم التضخم (Inflation): يعد التضخم من أدق وأخطر الظواهر الاقتصادية، وأشدها غموضًا، اعتبره كثير من علماء الاقتصاد كمرض السرطان بالنسبة لعلماء الطب. وعرفوه على أنه: "عبارة عن نقود كثيرة تطارد سلعًا قليلة نتيجة للزيادة في كمية النقود المتداولة". وأجمعوا على أن من نتائجه هو ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا بسبب التخلي عن نظام قاعدة الذهب الذي يتميز بثبات الأسعار نسبيًا[4].

ثالثًا – الآثار الاقتصادية للتضخم: يؤدي التضخم إلى أخطار بالغة، وترجع بداية ظاهرة التضخم عند شيوع الدراهم والدنانير المغشوشة، وذلك لأن جزءًا من قوتها الشرائية لا يستند إلى ذات المعدن، ومن هنا فقد كانت قيمتها الاسميّة أكبر من قيمتها الحقيقيّة. ثم ازدادت واستفحلت ظاهرة التضخم في هذا العصر في ظل ظهور النقود الورقية وانفصالها عن الغطاء الذهبي. وقد نبه الفقهاء إلى أضرار ظاهرة

---

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، "**مبادئ علم الاقتصاد**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،٢٠٠٩م ÷ ١٤٣٠ه، ص ٢٣٤.

[2] عدنان خالد التركماني،"**السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام**"، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩ه ÷ ١٩٨٨م، ص٥١ - ٥٢.

[3] محمد زكي شافعي، "**مقدمة في النقود والبنوك**"، دار النهضة العربية، دم، ١٩٨٢م، ص ٢٠.

[4] ناظم محمد نوري الشمري،"**النقود والمصارف**"، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٧م، ص ٢٦٦، محمد زكي شافعي، "**مقدمة في النقود والبنوك**"، مرجع سابق، ص ١٣٥، حسين بن سالم جابر الزبيدي،"**التضخم والكساد**"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص٣٣، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد،"**اقتصاديات النقود - رؤية إسلامية**"، دط، دم، ٢٠٠٨م، ص٤٢٠، أحمد حسن، "**الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي - قيمتها وأحكامها**"، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق،سوريا،٢٠٠٢م ÷ ١٤٢٢ه، ص ٣٢٦، عادل عبد المهدي، "**التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي**"، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م، ص ١١١.

التضخم ومساوئها، ويعد الإمام محمد ابن ادريس الشافعي – رضي الله عنه صاحب المذهب الفقهي الشافعي، أول من تكلم عن آثار التضخم. وقد نقل كل من الإمام النووي والإمام السيوطي – رحمهما الله تعالى – عنه ذلك في قوله: "**أن فيه إفساداً للنقود، وإضراراً بذوي الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاعاً للأجلاب، وغير ذلك من المفاسد**"[1].

رابعًا – قياس التضخم بمؤشر أسعار المستهلك (cpi): قياس التضخم هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي. وبقدر ما يكون هذا التشخيص صحيحًا دقيقًا بقدر ما يمكن أن يكون الحل والعلاج صحيحًا أيضًا[2]. فمؤشر أسعار المستهلك (cpi) يقيس نسبة التضخم من خلال إنشاء سلة من السلع والخدمات الأساسية. بشكل عام، تشتمل السلة على ٨٠ مؤشراً فرعيًا من ٨ فئات، تتراوح من الطعام والملابس إلى السكن والمواصلات[3]. ويمكن أن تختلف منهجيات تكوين السلة والصيغ لحساب مؤشرات الأسعار قليلاً في كل بلد لآخر. هناك العديد من معادلات حساب مؤشر الأسعار، أبرزها: Laspeyres و Paasche و Fischer . وكل حساب مؤشر يعطينا النسبة بين أسعار السلة للفترة الحالية وفترة الأساس ثم يتم ضرب النسبة في ١٠٠ للتعبير عن التغيير في النسب المئوية .

خامسًا – حساب نسبة التضخم من مؤشر أسعار المستهلك (cpi): نظرًا لأنه يتم قياس نسبة التضخم على أنه النسبة المئوية للتغير في مؤشر الأسعار؛ فإن معادلة حساب التضخم تكون على الشكل التالي:

نسبة التضخم = (مؤشر أسعار المستهلك للسنة الحالية – مؤشر أسعار المستهلك للسنة الأساس) ÷ مؤشر أسعار المستهلك للسنة الأساس

---

[1] أبي زكريا النووي، "**المجموع شرح المهذب**"، مع تكملة لأبي الحسن على عبد الكافي السبكي، وتكملة نجيب المطيعي، دار الفكر، دم، دت، المجلد السادس، ص ١٠، كتاب الزكاة، باب زكاة الذهب والفضة، فرع: يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة ودليل ذلك، الإمام جلال الدين السيوطي، "**قطع المجادلة عند تغيير المعاملة**" مطبوع ضمن "**الحاوي للفتاوي**"، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، ٢٠٠٩م، ص١١٩.

[2] حسام داود وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥م ÷ ١٤٢٦ه، ص٢٤٤.

[3] أنظر الرابط: https: ÷ ÷ www.avatradear.com ÷ education ÷ economic - indicators ÷ fundamental - indicators ÷ consumer - price - index، تاريخ الاطلاع: ٠٤ ÷ ٠٤ ÷ ٢٠٢٢م، على الساعة: ١٨سا و٠٧د، حسام داود وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، مرجع سابق، ص٢٤٦ - ٢٤٧.

المبحث الثاني: مفهوم مؤشر الزكاة وقدرته على قياس التضخم

أولاً – مفهوم الزكاة: تعرف الزكاة على أنها اسم لقدر مخصوص من مال مخصوص يجب صرفه على أصناف مخصوصة[1]. وتعتبر ركنًا ثالثًا من أركان الإسلام وأدلة مشروعيتها ثبتت قطعية من الكتاب والسنة والإجماع. ويشترط في اخراجها الملك التام، ملك النصاب، الفضل عن الحوائج الأصلية*، النماء وتمام الحول[2]. وتشمل زكاة النقدين (الذهب والفضة)، العملة الورقية، عروض التجارة، الثروة الزراعية والثروة الحيوانية.

ثانيًا – زكاة النقود الورقية: إن النقود الورقية قد أصبحت ثمنًا، وقامت مقام الذهب والفضة في التعامل بها فهي تقوّم الأشياء في هذا العصر، لاختفاء التعامل بالذهب والفضة، كما أن النفوس تطمئن بتمويلها وادخارها، ويحصل الوفاء والإبراء العام بها، رغم أن قيمتها ليست في ذاتها وإنما في أمر خارج عنها، وهو حصول الثقة بها كوسيط في التداول والتبادل، وذلك هو سر تعلقها بالثمنية. ومما يؤيد القول بثمنيتها أنها إذا زالت عنها الثمينة أصبحت مجرد قصاصات ورق لا تساوي بعد إبطالها شيئا مما كانت تساويه قبل الإبطال. وعلى هذا يكون لها حكم النقدين (الذهب والفضة) مطلقًا، لأن ما يثبت للمبدل، يثبت للبدل أيضًا[3]. وهذا ما ذهب إليه المجمع الفقهي الدولي الإسلامي (IIFA) بشأن العملة الورقية في دورته الخامسة سنة ١٤٠٢هـ ÷ ١٩٨٢م بمكة المكرمة[4]. واحتساب زكاة النقود الورقية*[5] يكون بناء على نصاب الذهب عشرون دينارًا، وفيها ربع العشر (٢.٥٪)، وبما أن التعامل أصبح النقود الورقية المرتبطة

---

[1] محمد الشربيني الخطيب، "**مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج**"، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ١٩٥٨م، الجزء الأول، ص ٣٦٨.

* بمعنى أن يكون النصاب فاضلًا عن الحاجات الضرورية التي لا غنى للمرء عنها؛ من مأكل ومشرب، وملبس ومسكن ومركب، ونفقة على الزوجة والأبناء،...الخ

[2] محي الدين الأصفر، "**زكاة الأموال النقدية والشركات والأسهم والاستثمارات المختلفة المعاصرة**"، المكتب الاسلامي، بيروت - دار الاشراق،، الدوحة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧م، ص ٢٢، انظر الرابط: https: ÷ www.zakatfund.gov.ae، تاريخ الاطلاع: ٠٤ ÷ ٠٤ ÷ ٢٠٢٢م، على الساعة: ١٥سا و٤٩د.

[3] محي الدين الأصفر، "**زكاة الأموال النقدية والشركات والأسهم والاستثمارات المختلفة المعاصرة**"، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٢٧.

[4] أحمد حسن،"**الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي - قيمتها واحكامها**"، مرجع سابق، ص ٢١٢.

* روى عن مولنا الإمام على بن أبي طالب القرشي - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ﴿ فَإِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ يَعْنِي فِي الذَّهَبِ حَتَّى يكونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا فَإِذَا كَانَتْ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ﴾، "**سنن أبي داود**"، كتاب الزكاة، باب زكاة السائمة، حديث رقم: ١٥١٤.

برصيد الذهب، فإنها تقدر بما يعادل عشرين ديناراً من الذهب، فإن بلغت النصاب وجب فيها الزكاة[1].

وعليه فإن:

نصاب الذهب = ٤.٢٥ غ × ٢٠ دينارا = ٨٥ غ

أما نصاب الفضة: مائتا درهم، وفيها ربع العشر (٢.٥٪) فإذا بلغت النصاب وجب فيه الزكاة[2]. وعليه فإن:

نصاب الفضة = ٢.٩٧٥ غ ×٢٠٠ دينارا = ٥٩٥ غ

ثالثًا – مؤشر الزكاة (Zakat Index): مؤشر الزكاة هو مؤشر اقتصادي يعتمد على ثمن الذهب أو الفضة؛ واللذان يمثلان نصاب الزكاة لكل سنة. ويعتبر هذا المؤشر الأقرب من حيث المفهوم في إعطاء أرقام صحيحة ودقيقة عن نسبة التضخم وتكلفة المعيشة في أي بلد؛ باعتبار أن النقود هي مقياس للسلع والخدمات وأن نصاب الزكاة مربوط بقاعدة الذهب التي تتميز بالثبات النسبي كما أكده العديد من علماء الاقتصاد. وهذا المؤشر يقاس بناء على نصاب شرعي ثابت من الذهب: (٨٥غ)، أو من الفضة (٥٩٥ غ).

رابعًا – الفرق بين مؤشر الزكاة (zi) ومؤشر أسعار المستهلك (cpi):

- **أوجه الشبه**: يعتبر كل من مؤشر الزكاة ومؤشر أسعار المستهلك مقياساً للتضخم.
- **أوجه الاختلاف**: يقيس مؤشر الزكاة مستوى الأسعار بشكل عام ودون استثناء لأنه يعمل بأحد الوظائف الأساسية للنقود وهي مقياس للقيمة. فهو شبيه نوعًا ما بمعامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي (GDP deflator) لكونه يمس جميع أسعار المنتجات والخدمات للبلد. وبذلك فهو أعم وأشمل وأدق في حساب نسبة التضخم لمسحه لجميع أسعار السلع والخدمات بوظيفة مقياس للقيمة وربطه بنظام قاعدة الذهب (الزكاة). وهذا عكس مؤشر أسعار المستهلك (cpi) الذي يمس فقط السلع الاستهلاكية التي تشتريها الأسر مع مرور الوقت. أو يمس فقط سلة محددة من قبل الدولة. مما يعطينا دقة كبيرة في حساب نسبة التضخم أو حتى الانكماش (الركود).

---

[1] حسن حنفي سري، "**الاقتصاد الاسلامي - مبادئ وخصائص وأهداف**" مركز الاسكندرية للكتاب الازاريطة، دط، ١٩٩٩م، ص ٩٥،

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

خامسًا – حساب نسبة التضخم من مؤشر الزكاة (zi) : باعتبار أن التضخم هو ظاهرة نقدية بامتياز ومن نتائجه المعلومة هو ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يفسر أن هناك اضطرابًا في وحدة القياس المتمثلة في النقود. وبناء على هذا يتم قياس نسبة التضخم على أنها النسبة المئوية للتغير في مؤشر الزكاة على اعتبار أن المؤشر يعمل وفق نظام قاعدة الذهب. وبالتالي فإن معادلة نسبة التضخم بمؤشر الزكاة ستكون على الشكل التالي:

نسبة التضخم (ir) = (مؤشر الزكاة للسنة الحالية ÷ مؤشر الزكاة للسنة الأساس) × 100

أو:

نسبة التضخم (ir) = (مؤشر الزكاة للسنة الحالية – مؤشر الزكاة للسنة الأساس) ÷ مؤشر الزكاة للسنة الأساس

سادسًا – حساب القدرة الشرائية (Purchasing power) بمؤشر الزكاة: باعتبار أنّ القدرة أو القوة الشرائية مرتبطة بالنقود، فإنه من السهل ربطها بمؤشر الزكاة للعلاقة بينهما في مقياس وحدة القياس. وبذلك يمكن من معرفة القدرة الشرائية لقيمة أي ورقة نقدية أو قطعة نقدية خلال المقارنة بين الفترات. وعليه فإن احتساب القدرة الشرائية للنقود باستعمال مؤشر الزكاة سيكون على النحو التالي:

القوة الشرائية للنقود (ppm) = (مؤشر الزكاة للسنة الحالية – مؤشر الزكاة لسنة الأساس) × قيمة العملة النقدية

المبحث الثالث: دراسة حالة الجزائر

أولاً – تقدير نصاب زكاة: يقدر نصاب زكاة النقود وعروض التجارة من قبل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف على أساس؛ (٢٠) دينارا ذهبيا المقدر وزنها ب: ٨٥ غرامًا. وتحديد ثمن الغرام من الذهب من عيار ١٨ قيراط موكل إلى الوكالة الوطنية لتحويل وتوزيع الذهب والمعادن الثمينة الأخرى (Agenor). وقد ذكر المصدر ذاته بوجوب إخراج الزكاة من كل مال بلغ هذا النصاب ودار عليه الحول (العام) بمقدره ٢.٥٪أي ربع العشر سواء كان من النقود أو من العروض التجارية والسلع التي تقوّم بسعرها في السوق يوم زكاتها[1].

[1] وثائق وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية.

الجدول رقم (١.١): نصاب الزكاة ما بين فترة ٢٠١٤ – ٢٠٢١

وحدة: دج

السنوات	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
نصاب الزكاة	٣٩٥٢٥٠	٣٩٥٢٥٠	٤٥٠٥٠٠	٤٥٠٥٠٠	٥٥٢٥٠٠	٥٨٢٢٥٠	٧٠٥٥٠٠	٧٣١٠٠٠

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وثائق ومنشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الشكل البياني رقم (١.٢): نصاب الزكاة في الجزائر ما بين فترة: ٢٠١٤ – ٢٠٢١

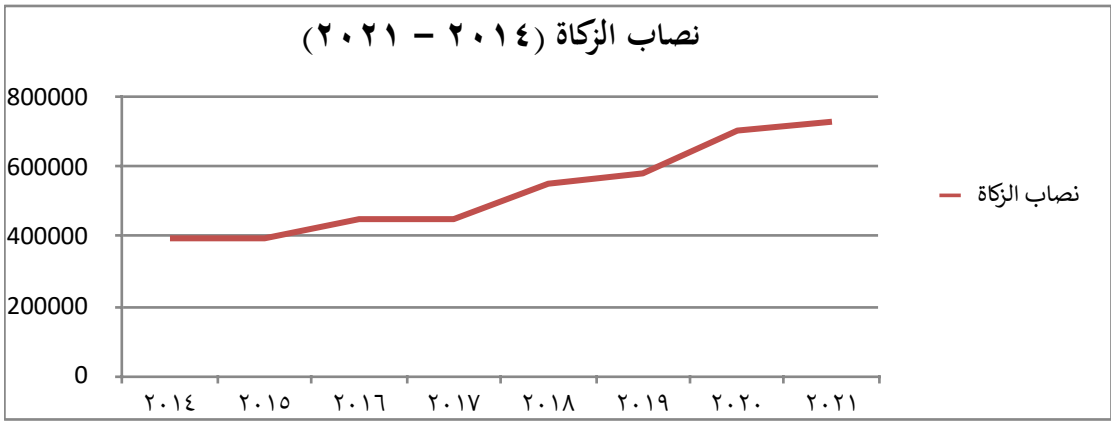

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (١.١)

التعليق: الملاحظ من هذا الجدول وشكله البياني أن نصاب الزكاة بناء على وزارة الشؤن الدينية والأوقاف الجزائرية في ارتفاع مستمر نتيجة لارتفاع أسعار الذهب حيث ارتفع سعره من: ٤٦٥٠ دج سنة ٢٠١٤ م الى: ٨٦٠٠ دج سنة ٢٠٢١ م.

ثانيًا – حساب نسبة التضخم من مؤشر الزكاة (Zi): يتم احتساب نسبة التضخم بإحدى الطريقتين:

الطريقة الأولى:

نسبة التضخم (ir) =(مؤشر الزكاة للسنة الحالية ÷ مؤشر الزكاة للسنة الأساس) × 100

نسبة التضخم (ir)$_{٢٠١٤}$: (٤٦٥٠ ÷ ٥٩٠٠) X ١٠٠ = ٧٨.٨١

نسبة التضخم (ir)$_{٢٠١٥}$: (٤٦٥٠ ÷ ٤٦٥٠) X ١٠٠ = ١٠٠.٠٠

نسبة التضخم (ir)$_{٢٠١٦}$: (٥٣٠٠ ÷ ٤٦٥٠) X ١٠٠ = ١١٣.٩٨

نسبة التضخم (ir)$_{٢٠١٧}$: (٥٣٠٠ ÷ ٥٣٠٠) X ١٠٠ = ١٠٠.٠٠

نسبة التضخم (ir)$_{٢٠١٨}$: (٦٥٠٠ ÷ ٥٣٠٠) X ١٠٠ = ١٢٢.٦٤

نسبة التضخم (ir) ٢٠١٩: (٦٨٥٠ ÷ ٦٥٠٠) X ١٠٠ = ١٠٥.٣٨

نسبة التضخم (ir) ٢٠٢٠: (٨٣٠٠ ÷ ٦٨٥٠) X ١٠٠ = ١٢١.١٧

نسبة التضخم (ir) ٢٠٢١: (٨٦٠٠ ÷ ٨٣٠٠) X ١٠٠ = ١٠٣.٦١

ملاحظة: احتساب نسبة التضخم لسنة ٢٠١٤ تم بالاعتماد على نصاب الزكاة لسنة ٢٠١٣، والمقدر ب:

٥١٠٥٠٠ دج ÷ ٥٩٠٠ دج للغرام.

الطريقة الثانية:

نسبة التضخم (ir) = (مؤشر الزكاة للسنة الحالية – مؤشر الزكاة للسنة الأساس) ÷ مؤشر الزكاة للسنة الأساس

نسبة التضخم (ir) ٢٠١٤: ((٤٦٥٠ – ٥٩٠٠) ÷ ٥٩٠٠) X ١٠٠ = (٢١.٨٧ –)٪

نسبة التضخم (ir) ٢٠١٥: ((٤٦٥٠ – ٤٦٥٠) ÷ ٤٦٥٠) X ١٠٠ = ٠.٠٠٪

نسبة التضخم (ir) ٢٠١٦: ((٥٣٠٠ – ٤٦٥٠) ÷ ٤٦٥٠) X ١٠٠ = ١٣.٩٨٪

نسبة التضخم (ir) ٢٠١٧: ((٥٣٠٠ – ٥٣٠٠) ÷ ٥٣٠٠) X ١٠٠ = ٠.٠٠٪

نسبة التضخم (ir) ٢٠١٨: ((٦٥٠٠ – ٥٣٠٠) ÷ ٥٣٠٠) X ١٠٠ = ٢٢.٦٤٪

نسبة التضخم (ir) ٢٠١٩: ((٦٨٥٠ – ٦٥٠٠) ÷ ٦٥٠٠) X ١٠٠ = ٠٥.٣٨٪

نسبة التضخم (ir) ٢٠٢٠: ((٨٣٠٠ – ٦٨٥٠) ÷ ٦٨٥٠) X ١٠٠ = ٢١.١٧٪

نسبة التضخم (ir) ٢٠٢١: ((٨٦٠٠ – ٨٣٠٠) ÷ ٨٣٠٠) X ١٠٠ = ٠٣.٦١٪

وبالتالي سيصبح الجدول رقم (١.١) على النحو التالي:

السنوات	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
نصاب الزكاة قيمةً	٣٩٥٢٥٠	٣٩٥٢٥٠	٤٥٠٥٠٠	٤٥٠٥٠٠	٥٥٢٥٠٠	٥٨٢٢٥٠	٧٠٥٥٠٠	٧٣١٠٠٠
وزن النصاب (غ)	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
ثمن النصاب (دج)	٤٦٥٠	٤٦٥٠	٥٣٠٠	٥٣٠٠	٦٥٠٠	٦٨٥٠	٨٣٠٠	٨٦٠٠
نسبة التضخم (ir)	٧٨.٨١	١٠٠٠٠٠	١١٣.٩٨	١٠٠٠٠٠	١٢٢.٦٤	١٠٥.٣٨	١٢١.١٧	١٠٣.٦١
نسبة التضخم (ir)	٪- ٢١.٨٧	٪٠	٪١٣.٩٨	٪٠	٪٢٢.٦٤	٪٠٥.٣٨	٪٢١.١٧	٪٠٣.٦١

ثانيًا – مقارنة بين نسبة التضخم من مؤشر الزكاة (zi) ومؤشر أسعار المستهلك (cpi) : تعتبر عملية المقارنة بين أرقام نسب التضخم بالاعتماد على مؤشر الزكاة وبين الاعتماد على مؤشر أسعار المستهلك شيء مهم وضروري، لغرض معرفة ما ستسفر عليه عملية المقارنة وبالمعادلة نفسها.

الجدول رقم (٢.١) : نسبة التضخم في الجزائر ما بين فترة ٢٠١٤ – ٢٠٢١م

وحدة : (٪)

السنوات	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
التضخم (cpi)	٢.٩	٤.٨	٦.٤	٦.٨	٤.٣	٢	٢.٤	٧
التضخم (zi)	- ٢١.٨٧	٠	١٣.٩٨	٠	٢٢.٦٤	٥.٣٨	٢١.١٧	٣.٦١

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير : الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، انظر الرابط : ÷ ÷ https: www.ons.dz، وبنك الجزائر، انظر الرابط : ÷ ÷ https: www.bank – of – algeria.dz

الشكل البياني رقم (٢.٢) : مقارنة بين نسبة التضخم بمؤشر (zi) وبمؤشر (cpi)

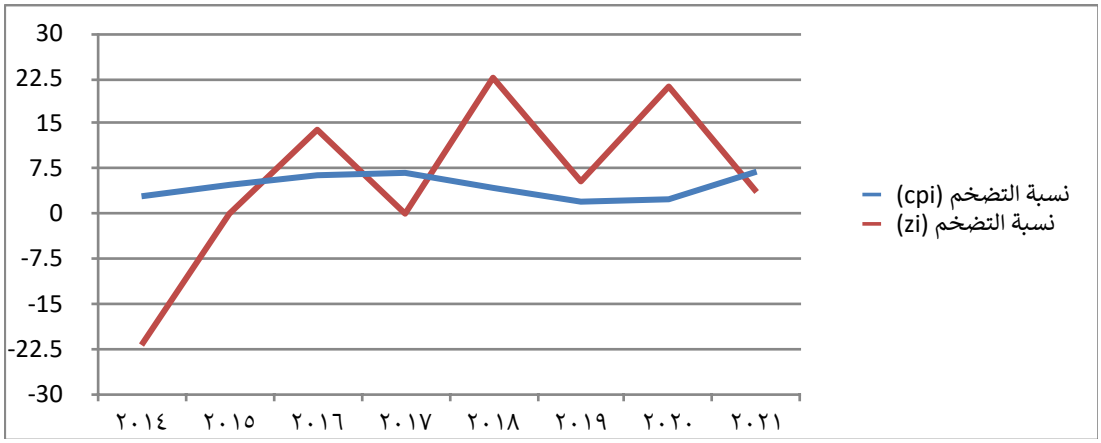

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (٢.١)

التعليق :

١. في سنة ٢٠١٤ م؛ وبناء على مؤشر أسعار المستهلك (cpi)، بلغت نسبة التضخم في الجزائر : ٢.٩٪. على عكس مؤشر الزكاة (zi) الذي أثبت أن الاقتصاد الجزائري كان في حالة انكماش (ركود) وهو ما يفسر النسبة السالبة للتضخم والمقدرة ب : (٢١.٨٧ –)٪.

٢. الفروقات الكبيرة بين المؤشرين هو شيء طبيعي، مقبول ومبرر نوعًا ما وهذا نظرًا لعدة أسباب نذكر منها :

- مؤشر أسعار المستهلك (cpi) يقتصر على سلة معينة من السلع والخدمات تحددها الدولة، بينما مؤشر الزكاة (zi) يمس جميع السلع والخدمات للبلد لاعتماده على النقود كوحدة قياس وذهب كمرجع.
- الأرقام المقدمة حول نسبة التضخم في البلد من قبل الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر (البنك المركزي) فيها نظر؛ خاصة بعد تراجع أسعار النفط ابتداء من سنة ٢٠١٤م، ولجوء الحكومة الجزائرية مقابل ذلك إلى التمويل غير التقليدي (طبع النقود) في ظل ضعف جهازها الإنتاجي، مع ما تشهده كبرى الدول المصنعة من تضخم حالي.

ثالثًا – حساب القدرة الشرائية للنقود: سنحاول هنا معرفة ما هي نسبة تدهور القدرة الشرائية للنقود بسبب التضخم وبالاعتماد على مؤشر الزكاة (zi)، باعتبار ان مقدار العملة النقدية المتخذة في المثال هي ورقة نقدية من صنف: ١٠٠٠ دج.

مؤشر الزكاة (zi):

القوة الشرائية للنقود (zi)= (مؤشر الزكاة للسنة الحالية – مؤشر الزكاة لسنة الأساس) × قيمة العملة النقدية.

القوة الشرائية للنقود = (٨٦٠٠ ÷ ٤٦٥٠) X ١٠٠٠ دج

القوة الشرائية للنقود = (١.٨٤٩٤٦) X ١٠٠٠ دج.

القوة الشرائية للنقود = ١٨٤٩.٤٦ دج

أو:

القوة الشرائية للنقود(zi) = (نسبة التضخم التراكمي (٢٠١٤ – ٢٠٢١)× قيمة العملة النقدية) + ١٠٠٠ دج

نسبة التضخم = ((مؤشر الزكاة للسنة الحالية – مؤشر الزكاة لسنة الأساس) ÷ مؤشر الزكاة لسنة الأساس) × ١٠٠

نسبة التضخم = ((٧٣١٠٠٠ – ٣٩٥٢٥٠) ÷ ٣٩٥٢٥٠)(X ١٠٠

نسبة التضخم = ((٣٣٥٧٥٠) ÷ ٣٩٥٢٥٠) X ١٠٠

نسبة التضخم = (٠.٨٤٩٦) X ١٠٠

نسبة التضخم = ٨٤.٩٦٪

القوة الشرائية للنقود = (٠.٨٤٩٦ X ١٠٠٠) + ١٠٠٠

القوة الشرائية للنقود =٨٤٩.٦٠+ ١٠٠٠دج

القوة الشرائية للنقود =١٨٤٩.٦٠دج.

مؤشر أسعار المستهلك (cpi) : إذا كان المؤشر الوطني لأسعار المستهلك في دولة الجزائر لسنة ٢٠٢١م هو: ٢٣٣.٥[1]، والمؤشر لسنة ٢٠١٤م هو: ١٧٦.٨[2].

القدرة الشرائية للنقود cpi = (مؤشر أسعار المستهلك للسنة الحالية ÷ مؤشر أسعار المستهلك الأساس) × مقدار العملة النقدية

القدرة الشرائية للنقود = (٢٣٣.٥ ÷ ١٧٦.٨) X ١٠٠٠.٠٠ دج

القدرة الشرائية للنقود = ١٣٢٠.٧٠ دج.

مقارنة تدهور القدرة الشرائية للنقود بين المؤشرين:

القدرة الشرائية للنقود (zi) < القدرة الشرائية (cpi) ⟵ ١٨٤٩.٦٠ دج > ١٣٢٠.٧٠ دج

التعليق: من خلال المقارنة بين المؤشرين في احتساب القدرة الشرائية للنقود اتضح لنا ما يلي:

- إن نسبة تدهور القدرة الشرائية للنقود بمؤشر الزكاة (١٨٤٩.٦٠دج) أكبر من مؤشر أسعار المستهلك (١٣٢٠.٧٠دج)، بفارق (٥٢٨.٩٠دج) وهذا شيء طبيعي باعتبار أن مؤشر أسعار المستهلك هو تقريبي فقط ويمس بعض السلع والخدمات دون الأخرى؛ عكس مؤشر الزكاة الذي هو يعبر عن الواقع باعتبار ان النقود هي وحدة لقياس السلع والخدمات ومربوطة بقاعدة نظام الذهب وهي الزكاة شرعًا.
- يشير مقدار التغيّر في مؤشر الزكاة إلى أنّ سعر السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بمبلغ: ١٠٠٠ دج في سنة ٢٠١٤م، يمكن للمستهلك شراؤها بمبلغ: ١٨٤٩.٦٠ دج في سنة ٢٠٢١م، بمعنى أن هناك

[1] انظر الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/botswana/indicators، تاريخ الاطلاع: ١٧- ٠٣-٢٠٢٢م.
[2] ريغي هشام، " **ما بعد الوظيفة: الأجور والقدرة الشرائية في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد ١٢، العدد ٠٣، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص ٢٤٧.

تضخم وارتفاع للأسعار خلال ثماني سنوات تقدر بنسبة (٨٤.٩٦٪) ما يعادل ٨٤٩.٦٠ دج.

والتي تعبر في الوقت نفسه عن قيمة تدهور ورقة نقدية من صنف : ١٠٠٠ دج.

الخاتمة : توصلنا من خلال البحث؛ أن هناك طريقة ثانية لاحتساب نسبة التضخم وارتفاع الاسعار، بما فيها القدرة الشرائية على غرار مؤشر أسعار المستهلك (cpi) . كما أثبت هذا المؤشر دقته في ضبط نسبة التضخم لارتباطه بالذهب الذي يعرف ثبات نسبي من جهة؛ وعملية المسح الكاملة لأسعار السلع والخدمات باعتبار انه النقود هي وحدة قياس والتي عجز عنها مؤشر أسعار المستهلك لاقتصاره فقط على سلة معينة من السلع والخدمات.

Droit de communication et contrôle fiscal

ALINI MOHAMED SALAH

Doctorant en Sciences de gestion à l'université Hassan Premier de Settat

Dans notre système fiscal actuel, les impôts modernes sont des impôts déclaratifs. Les déclarations produites par les contribuables sont supposées exactes, mais il est nécessaire de les contrôler. Dans le cadre du contrôle fiscal d'une entreprise, l'administration fiscale est en droit d'utiliser ses propres moyens pour vérifier la fiabilité des documents comptables et la sincérité des déclarations des contribuables. Le livre des procédures fiscales lui offre un droit à la communication afin de récolter, uniquement de façon ponctuelle, toutes les informations et documents utiles sur le contribuable concerné, parmi les prérogatives de l'Administration fiscale, le droit de communication est exercé par les inspecteurs des impôts et a une portée plus étendue que le pouvoir de vérification, tout en étant peu connu du « grand public ».

1- Droit de communication :

En quoi consiste le droit de communication ?

Le droit de communication permet à l'Administration fiscale « de prendre connaissance et, au besoin, copie de documents détenus par des tiers (entreprises privées, administrations, etc.), en vue de leur utilisation à des fins d'assiette, de contrôle ou de recouvrement de tous impôts et taxes à la charge, soit de la personne physique ou morale auprès de laquelle il est exercé, soit de tiers à cette personne, sans qu'il en découle toutefois directement l'établissement d'impositions supplémentaires ». Le droit de communication n'est valable que pour la personne visée par le contrôle fiscal. Les organismes sollicités ne sont par contre pas dans l'obligation de transmettre des informations sur d'autres personnes, même si elles sont proches du contribuable concerné.

Comment s'exerce le droit de communication ?

Aucune formalité spécifique n'est demandée de la part de l'administration fiscale pour y recourir. Sur simple demande, les documents nécessaires à l'étude du dossier seront obligatoirement remis aux services fiscaux.

Les agents des impôts peuvent consulter les documents demandés sur place ou demander une transmission par courrier ou par voie électronique. L'obligation de communication des documents les autorise également à faire des copies des documents pour pouvoir les étudier par la suite. Par contre, ils ne pourront pas les examiner en profondeur ou les annoter. Le droit de communication vise avant tout à collecter des informations. Dans ce cadre, les services des impôts sont amenés à contacter des entreprises pour leur demander des informations confidentielles sur certains de leurs cocontractants, tels que des sous-traitants par exemple. Ce droit de communication n'est pas sans limite et les entreprises interrogées doivent être informées de l'étendue de leurs obligations et de leurs droits pour pouvoir préparer leurs réponses à l'administration. Cependant, il concerne tous les documents comptables ou de services détenus par les organismes d'Etat ou ceux soumis à son contrôle, sans qu'aucun secret professionnel ne puisse être opposé. Le droit de communication dont bénéficie l'administration fiscale va au-delà du secret professionnel. « Néanmoins, il incombe au fisc, d'abord, de formuler par écrit les demandes de communications nécessaires à son investigation », ce droit est valable sur toute la durée légale de conservation des documents, à savoir 10 ans.

La procédure de droit de communication :

La demande de communication doit être formulée par écrit et comporter l'adresse complète et le numéro de téléphone du service qui l'a envoyé.

Le droit de communication s'exerce dans les locaux du siège social ou du principal établissement des personnes physiques et morales concernées (sur place) et les renseignements exigés peuvent être fournis par écrit ou remettre aux agents habilités contre récépissé. Ainsi, notons qu'en cas de demande de communication des informations auprès des administrations fiscales des Etats ayant conclu avec le Maroc des conventions de non-double imposition, les demandes doivent être formulées par écrit et adressées par la Direction Générale des Impôts aux autorités compétentes des Etats contractants.

Lorsque la partie saisie (droit de communication exercé à l'intérieur du Maroc) ne présente pas les documents demandés, il lui est adressé une lettre, dans les formes prévues à l'article 219 du C.G.I., l'invitant à satisfaire à la demande de communication des pièces dans un délai de quinze (15) jours, à compter de la date de réception de ladite lettre. A défaut de présentation des documents demandés dans le délai précité, la partie concernée est sanctionnée par une amende de 2.000 DH et l'administration l'informe de cette sanction et lui accorde un délai supplémentaire de 15 jours à compter de la réception de ladite lettre, pour s'exécuter ou justifier le défaut de présentation des documents. Si le défaut persiste, la partie concernée est sanctionnée par une astreinte de 100 dirhams par jour de retard dans la limite de 1000 DH. Et notons que les administrations de l'Etat, les collectivités locales et les cadis chargés du taoutiq ne sont pas concernés par ces sanctions.

De plus et en vue de contrôler les bénéfices transférés à l'étranger, l'administration a le droit de demander à des entreprises marocaines la communication des informations et documents pour les opérations effectuées avec les entreprises hors du Maroc. La demande est effectuée dans les conditions visées à l'article 219 du C.G.I " formes de notification"

Qui est concernés ?

Le droit de communication peut être utilisé par l'administration (sur place ou par correspondance y compris par email) auprès d'un grand nombre de personnes et d'organismes. Non seulement elle pourra s'adresser aux entreprises (les sociétés, les commerçants, les artisans, les membres de professions non commerciales, les sociétés civiles, etc.), mais elle pourra aussi solliciter les banques, les compagnies d'assurance, les associations, les opérateurs de téléphonie, les fournisseurs d'accès à Internet, les tribunaux, les organismes de sécurité sociale, les administrations publiques, la société en charge du suivi et du contrôle des opérations relatives au régime de l'épargne-logement, les casinos, etc. Seuls les professionnels de la santé ne sont pas soumis au droit de communication.

2- Les droits du contribuable face au pouvoir de communication de l'administration :

L'administration fiscale dispose de différentes procédures afin d'exercer sa mission de contrôle fiscal, elle peut jouer toutes les cartes jusqu'à avoir les renseignements lui assurant un contrôle fiscal intégral. Face à un contribuable récalcitrant ou lorsque ses déclarations sont sujettes à contradiction avec les documents comptables fournis au fisc, celui-ci peut faire prévaloir ce droit de communication. Sous peine de responsabilité, les informations communiquées à l'administration fiscale par les organismes sollicités dans la cadre de cette procédure ne devraient être entachées ni d'inexactitude ni de falsification.

L'administration dispose, conformément à l'article 214 du CGI, de la faculté d'exercer son droit de communication auprès de tiers avant, pendant ou après une vérification de comptabilité. Toutefois, si aucun texte ne s'oppose à ce que l'administration utilise des renseignements provenant d'autres sources que la vérification de comptabilité pour déterminer les bases d'imposition, c'est à la condition que le contribuable en soit informé par le service des impôts et soit mis à même de les contester. Il convient de préciser alors la portée de cette garantie liée à l'obligation faite à l'administration d'informer le contribuable de la nature et de la teneur des renseignements recueillis dans l'exercice du droit de communication, mais auparavant nous nous proposons d'examiner l'étendue du pouvoir de communication de l'administration.

L'étendue du pouvoir de communication de l'administration :

L'article 214 précité en définissant le domaine du droit de communication précise les personnes assujetties au pouvoir de communication de l'administration, mais encore les documents sur lesquels il porte. L'article 214 du CGI exprime le droit reconnu à l'administration fiscale de prendre connaissance, aux besoins utiles de l'assiette et du contrôle de l'impôt, de tous les renseignements détenus par les tiers (banque, organisme de sécurité sociale, assurance, professions libérales, entreprises privées, établissements et organismes divers, des collectivités et administrations publiques, etc…) En d'autres termes, « tout le monde » est concerné sauf les particuliers n'exerçant aucune activité professionnelle, on note par ailleurs que les entreprises privées sont soumises au premier chef au droit de communication conformément à ce texte, de ce faite, l'article 214 du CGI donne compétence au service des impôts d'exercer le pouvoir de communication à l'égard des personnes privées, en

l'occurrence, les sociétés commerciales qui sont soumises à une obligation spécifique de communication eu égard aux livres et documents qu'ils tiennent à l'appui de leurs déclarations fiscales

Le droit de communication permet à l'administration, non seulement de prendre connaissance des documents comptables de votre entreprise, mais aussi de recueillir auprès de tiers tous les renseignements qui lui permettront de recouper, et ainsi de vérifier, la sincérité des déclarations. Elle pourra utiliser les renseignements obtenus pour contrôler tous les impôts et taxes à la charge de toute autre personne, le cas échéant.

Les documents sur lesquels porte le droit de communication :

L'administration peut, d'une manière générale, exercer son droit de communication à propos des documents comptables qui vont permettre de vérifier si les déclarations réalisées sont fidèles à la réalité et tous documents relatifs à l'activité professionnelle. Sont ainsi visés l'ensemble des documents et registres dont la tenue est rendue obligatoire par la règlementation. Selon le livre des procédures fiscales, les établissements financiers sont tenus de transmettre tous les documents utiles au contrôle fiscal. L'interprétation de la notion de pièces justificatives peut conduire alors à allonger la liste des documents même s'ils ne sont pas de nature strictement comptable. Dans le cadre du contrôle fiscal, le contribuable a la possibilité d'exiger que l'administration fiscale lui communique la totalité des documents et informations qu'elle a récupérés à son sujet. Le défaut de communication de certains éléments par le fisc au contribuable pourra entrainer l'annulation des redressements.

- **La communication des livres dont la tenue est rendue obligatoire par le livre premier du titre IV de l'article 19 du code de commerce**

L'administration a été conduite à préciser, notamment dans sa circulaire relative à l'impôt sur les sociétés, que le droit de communication qui peut être exercé auprès des entreprises commerciales porte sur les documents comptables obligatoires, notamment le livre journal, correspondances, pièces justificatives dépenses, les factures de ventes et le livre d'inventaires, prévus par les dispositions de la loi 9-88 relative aux obligations comptables des commerçants. Toutefois, pour les personnes qui exercent des activités qui

impliquent le secret professionnel, la communication des renseignements ne concernera pas la globalité du dossier.

- **La communication de tous actes, écrits, registres et dossiers détenus par les personnes physiques ou morales exerçant une activité passible des impôts droits et taxes**

Cette communication doit s'entendre au regard de la doctrine administrative de tous les livres et documents qui ont une corrélation certaine avec les données de la comptabilité commerciale. Il est à préciser ici que le droit de communication peut s'exercer non seulement sur les documents obligatoires précités, mais encore sur les documents facultatifs dans la mesure où ils sont tenus. Dans ce dernier cas, le droit de communication s'exerce particulièrement sur les livres de paie, les livres d'ordre, la comptabilité des prix de revient et les avis de transferts de fonds, l'administration pourra aussi demander la communication de tous autres documents de toute nature pouvant justifier le montant des recettes et des dépenses. En définitive, les entreprises commerciales représentent la catégorie d'assujettis la plus importante qui sont visées particulièrement par les dispositions de l'article 214 et demeurent exposées à un droit général de communication

3- Droit de communication et secret professionnel :

Généralement, Le secret professionnel ne peut pas être violé par ce droit de communication de l'administration fiscale. Par contre, quelques exceptions sont faites pour permettre de conduire son contrôle fiscal de la meilleure façon.

Le livre des procédures fiscales indique notamment que les organismes comme les banques et assurances ne peuvent opposer le secret professionnel. Ils devront donc se soumettre et mettre à disposition tous les documents utiles pour l'instruction du dossier.

Certaines professions non commerciales sont également réglementées et le droit de communication ne peut s'exercer que dans de strictes conditions. Par ailleurs toutes les informations à caractère médical restent par contre protégées par le secret professionnel.

Par contre, les organismes de sécurité sociale ne peuvent refuser la communication de toutes les informations concernant le contribuable.

Les sanctions du non-respect du droit de communication :

Dès que l'administration fiscale exerce un droit de communication, la personne visée par cette demande a l'obligation de répondre et de fournir les documents requis. Le refus de communication des informations demandées par l'administration, l'absence de tenue de ces documents ou leur destruction ainsi que tout comportement faisant obstacle à la communication est sanctionné.

Toute infraction aux dispositions relatives au droit de communication donne naissance à l'application d'une amende de deux mille (2.000) dirhams et, le cas échéant, d'une astreinte de cent (100) dirhams par jour de retard dans la limite de mille (1.000) dirhams.

Ces sanctions ne sont applicables qu'après réception d'une première lettre de l'administration fiscale, invitant la personne physique ou morale concernée à se conformer aux obligations légales dans un délai de 15 jours. A défaut, une deuxième lettre leur est adressée, les informant de l'application de l'amende citée ci-dessus.

Laquelle lettre accorde un délai supplémentaire de 15 jours après réception de la même, pour présenter les documents sollicités ou justifier leur absence. Toutefois, ces dispositions ne sont pas applicables aux cadis chargés du « taoutiq » (notariat) aux administrations de l'Etat et aux collectivités locales. L'administration des impôts peut demander communication des informations auprès des administrations fiscales des Etats ayants conclu avec le Maroc des conventions évitant des doubles impositions en matière d'impôts sur le revenu.

Les informations obtenues, suite à l'exercice du droit de communication, peuvent être utilisées par l'administration afin d'accomplir ses attributions en matière d'assiette, de contrôle, de contentieux et de recouvrement des impôts, droits et taxes. Ainsi, il constitue la **condition de fond pour le cas de contrôle approfondi de la comptabilité** et couvre même les périodes touchées par la prescription, tant que le délai de dix ans prévus pour la conservation des documents comptables n'est pas écoulé. Ainsi, l'administration dispose de la faculté d'exercer son droit de communication **avant, pendant ou après une vérification de comptabilité.**

EN GUISE DE CONCLUSION :

De nos jours les impôts modernes se basent sur les déclarations produites par les contribuables. Ces déclarations supposées exactes, mais elles nécessitent un suivi et un contrôle. De ce fait l'administration fiscale a le droit d'exiger aux contribuables la communication des documents nécessaires permettant de bien consulter leurs situations ; et ceci soit par le biais d'une demande écrite portant l'adresse complète et le numéro de téléphone du service expéditeur, soit sur place.

Ce droit de communication dont bénéficie l'administration fiscale reste valable seulement pour les personnes visées et bien déterminées et les organismes sollicités ne sont pas obligés de renseigner et d'informer l'administration sur d'autres personnes.

Cependant et en relation avec les droits et devoirs, l'administration doit à son tour communiquer au contribuable la nature et la teneur des infos qu'elle a récupéré à son sujet.

Dans le cas échéant, Si le contribuable n'est pas informé de certains éléments par le fisc, le redressement pourra être annulé.

Dans le cas des Etats ayant conclu avec le Maroc des conventions de non double imposition, les demandes de communication auprès de leurs administrations doivent être formulées par écrit et adressées par la DGI aux autorités compétentes des Etats contractants. Si cette demande n'est pas satisfaite, elle sera suivie d'une deuxième lettre invitant ainsi la partie concernée à fournir les documents demandés dans un délai de quinze jours à partir de la date d'envoi de cette lettre, si la partie concernée ne donnera pas de suite favorable on passera ainsi au volet des sanctions et d'ailleurs c'est la même procédure qui est applicable avec toute personne physique ou morale concernée lorsque l'administration fiscale exerce son droit de communication.

Pour finir, parler du droit de communication nous incite à parler du secret professionnel qui doit être respecter, en revanche, il y a présence de quelques exceptions pour rendre la tache de l'administration fiscale plus commode.

BIBLIOGRAPHIE

- Notes circulaires N° 717, tome 3, direction générale des impôts MAROC, 2011, MAROC.
- Code générale des impôts 2021.

- REMI MOUZAN, Le contrôle fiscal des sociétés, Editions LITEC, 1990
- Richard Gaudet, Contrôle fiscal : vices de procédure, Edition l'Harmattan, 2007
- Martin Collet, Procédures fiscales contrôle, contentieux et recouvrement de l'impôt, Presse universitaire France,2011.
- HAMMOU LAAFOU, le contrôle fiscal au Maroc : Cadre légal et rôle de l'expert-comptable, mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme national d'expert-comptable, ISCE,2004.
- Lambert M, Contrôle fiscal : droit et pratique,Paris P.U.F,2e edition,1998.

De la microéconomie irrationnelle : Analyse de l'équilibre du consommateur dans les cas où la consommation des biens dépasse le revenu disponible

LAKHYAR ZOUHAIR

Professeur de l'enseignement supérieur à l'Université Hassan II

MOUTTAKI HLAL

Professeur de l'enseignement supérieur à l'Université Hassan II

Généralement on tente d'analyser le comportement du consommateur dans le cadre d'un équilibre rationnel, autrement on considère toujours que le consommateur consomme juste son revenu et l'épuise en totalité pour l'acquisition de ses biens de consommation et de fait on base toute notre analyse sur l'équation suivante qui suppose la consommation de deux biens :

$$Maximiser\ U(x,y)\ sous\ la\ contrainte\ R = xP_1 + yP_2$$

Sur la base de cette équation, le consommateur est considéré comme étant un consommateur rationnel, c'est-à-dire qui utilise toutes ses ressources pour la consommation en vue de maximiser son utilité.

Mais au niveau de ce papier, on tentera de traiter un cas plus légions qui concerne des consommateurs qui sont très répandus à nos jours et qui sont obligés d'essayer de maximiser leurs utilités tout en dépassant leur revenus.

1 : Exposition du problème d'un consommateur dépassant son revenu:

Sous la même hypothèse de consommation de deux biens uniquement produits x et y, on se place dans le cas d'un individu qui veut maximiser sa fonction d'utilité avec une contrainte d'un revenu qui est inférieur à sa consommation.

Ainsi, mathématiquement le problème se pose de cette façon :

$Maximiser\ U(x,y)\ sous\ la\ contrainte\ R < xP_1 + yP_2$

$P_1\ et\ P_2$ sont les prix respectifs des biens $x\ et\ y$.

2 : développement mathématique du problème de maximisation

De cette inéquation on peut tirer la forme suivante :

$0 < xP_1 + yP_2 - R,$

Ceci implique qu'il existe un réel non nul z tel que :

$z^2 = xP_1 + yP_2 - R$

En utilisant la fonction de Lagrange on obtient :

$L(x,y,\lambda,z) = U(x,y) + \lambda(z^2 - xP_1 - yP_2 + R)$

Les conditions du premier ordre ou nécessaires :

$$\begin{cases} \frac{\partial L}{\partial x} = 0\ (1) \\ \frac{\partial L}{\partial y} = 0\ (2) \\ \frac{\partial L}{\partial z} = 0\ \ (3) \\ \frac{\partial L}{\partial \lambda} = 0\ (4) \end{cases}$$

Ce qui donne :

$$\begin{cases} \frac{\partial U}{\partial x} - \lambda P_1 = 0\ (1) \\ \frac{\partial U}{\partial y} - \lambda P_2 = 0\ (2) \\ \frac{\partial U}{\partial z} - 2\lambda z = 0\ \ (3) \\ \frac{\partial U}{\partial \lambda} z^2 - xP_1 - yP_2 + R = 0\ (4) \end{cases}$$

D'après l'équation (3) on aura $\lambda = 0$ car z est non nul ; par conséquent on aura :

$$\frac{\partial U}{\partial x} = \frac{\partial U}{\partial y} = \frac{\partial U}{\partial z}$$

Les conditions du second ordre ou suffisantes peuvent être formulées de la manière suivante:

$$\Delta HL(x,y,z,\lambda) = \begin{vmatrix} \frac{\partial^2 L}{\partial x^2} & \frac{\partial^2 L}{\partial x \partial y} & \frac{\partial^2 L}{\partial x \partial z} & \frac{\partial^2 L}{\partial x \partial \lambda} \\ \frac{\partial^2 L}{\partial y \partial x} & \frac{\partial^2 L}{\partial y^2} & \frac{\partial^2 L}{\partial y \partial z} & \frac{\partial^2 L}{\partial y \partial \lambda} \\ \frac{\partial^2 L}{\partial z \partial x} & \frac{\partial^2 L}{\partial z \partial y} & \frac{\partial^2 L}{\partial z^2} & \frac{\partial^2 L}{\partial z \partial \lambda} \\ \frac{\partial^2 L}{\partial \lambda \partial x} & \frac{\partial^2 L}{\partial \lambda \partial y} & \frac{\partial^2 L}{\partial \lambda \partial z} & \frac{\partial^2 L}{\partial \lambda^2} \end{vmatrix}$$

D'où :

$$\Delta HL(x,y,z,\lambda) = \begin{vmatrix} \frac{\partial^2 U}{\partial x^2} & \frac{\partial^2 U}{\partial x \partial y} & 0 & -P_1 \\ \frac{\partial^2 U}{\partial y \partial x} & \frac{\partial^2 U}{\partial y^2} & 0 & -P_2 \\ 0 & 0 & 0 & 2z \\ -P_1 & -P_2 & 2z & 0 \end{vmatrix} = -2z \begin{vmatrix} \frac{\partial^2 U}{\partial x^2} & \frac{\partial^2 U}{\partial x \partial y} & 0 \\ \frac{\partial^2 U}{\partial y \partial x} & \frac{\partial^2 U}{\partial y^2} & 0 \\ -P_1 & -P_2 & 2z \end{vmatrix} = -4z^2 \begin{vmatrix} \frac{\partial^2 U}{\partial x^2} & \frac{\partial^2 U}{\partial x \partial y} \\ \frac{\partial^2 U}{\partial y \partial x} & \frac{\partial^2 U}{\partial y^2} \end{vmatrix}$$

Or pour maximiser la fonction d'utilité sous la contrainte il faut que la matrice lagrangienne ait un déterminant strictement positif ; c'est-à-dire

$$\Delta HL(x,y,z,\lambda) > 0$$

Ce qui donne, d'après le développement précédent que :

$$\begin{vmatrix} \frac{\partial^2 U}{\partial x^2} & \frac{\partial^2 U}{\partial x \partial y} \\ \frac{\partial^2 U}{\partial y \partial x} & \frac{\partial^2 U}{\partial y^2} \end{vmatrix} < 0$$

Ce qui est absurde car ceci correspond à un col et non pas à un maximum.

Conclusion

D'après ce développement mathématique, on a pu relever un résultat qui ne correspond pas à la réalité car on a traité une contrainte irréaliste ($R < xP_1 + yP_2$).

Delà on peut dire qu'un consommateur même s'il arrive à dépasser son revenu en consommant davantage de biens, il n'arrivera jamais à maximiser sa satisfaction car il sera obligé de rembourser le dépassement qui a réalisé pendant les périodes à venir

De ce fait, nous proposons de ne plus considérer l'égalité entre le revenu et les biens consommés pondérés par leurs prix, comme étant une hypothèse

d’analyse mais il serait préférable de la considérer comme étant une réalité à ne pas surmonter.

.

أهمية فكر التنظيم الاجتماعي للقيادة الناجحة

حافظ لصفر
أستاذ الفلسفة - مزداد بالجديدة - المغرب
بكالوريوس الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع
ماجستير في إدارة الموارد البشرية - ماجستير في الإدارة التربوية

الحلقة (٢)

الفصل الثاني

الاتصالات التنظيمية الادارية للقائد وحسن ادارة فريق العمل واثر القوة والعدالة التنظيمية على السلوك القيادي بمفهومه العالمي

المبحث الاول – الاتصالات التنظيمية الإدارية الخلاقة وأهميتها للتنظيم الفعال

يتغير ويتجدد مفهوم الاتصال وفق المداخل المتعددة التي تدرسه تحليلا ومناقشة، فمن منطلق علوم الاتصال الجماهيري والإعلام إلى مدارس علم النفس العام، نسجل طرحا للمفهوم انطلاقا من الأسس المنهجية والنظرية التي ينطلق منها كل علم، وبذلك نجد تراكما ابستيميا هائلا، حلل وناقش عملية الاتصال وأنواعها اللفظية وغير اللفظية والرسمية وغير الرسمية، وما سينصب عليه بحثنا هو الطروحات العلمية لظاهرة الاتصال التنظيمي بالمنظمات الاجتماعية، ومن منظور اهتمامات علماء علم الاجتماع، وأهمية ذلك للفريق العامل بالمنظمة الاجتماعية، كالشركات والأسرة والمدرسة... وأهمية ذلك للقيادة الفعالة والناجحة، ودور القائد الناجح في التخطيط المتبصر لها.

١- مفاهيم حول الاتصال والاتصال التنظيمي: يطمح علم الاتصال كفرع من فروع علم الاجتماع إلى فهم نظرية معالجة المعلومة وتناولها بالتحليل والتأمل العلمي لإنتاج تأثيرات الرموز وأنظمة المعلومات "نظرية معالجة المعلومة" بواسطة نظريات قابلة للتحليل تتضمن تعميمات مشروعة تتيح تفسير ظواهر الاتصال كعملية حيوية في لبها، وتستلزم جدارات شخصية وعلمية وفنية وإجراءات وهياكل تنظيمية

لنجاحها، ولا تنحصر نتائج الاتصال على جانب الأبعاد الشخصية بين الأفراد والجماعات أو بين المشرفين والمنفذين، بل يشمل الأمر الوظيفة الإنتاجية، وفعالية التنظيم الاجتماعي، لأن الاتصال عملية اجتماعية يتم خلالها نقل الأفكار والمعلومات والبيانات والخبرات بين عناصر التنظيم الاجتماعي، وتعد أيضا عملية تفاعل بيني متعددة الأطراف وأساسية لاستمرارية الحياة الاجتماعية بالتنظيم...، وتم تعريفه كذلك بكونه عملية تفاعل ومشاركة في فهم المعاني والرموز والدلالات، ويعني الاتصال التنظيمي العملية التي تهدف إلى انبثاق المعلومات والمعارف والخبرات والبيانات اللازمة لاستمرار حسن سير العمل الإداري داخل المنظمة أو المؤسسة، وذلك عن طريق النقل إلى مختلف المستويات داخل الهرم التنظيمي وخارجه...، ويساهم الاتصال التنظيمي في حل معوّقات التنسيق والتخطيط والتوجيه والمراقبة والتتبع إلى جانب تنمية الموارد البشرية للمنظمات الاجتماعية، وبذلك فإن الاتصال التنظيمي وسيلة فعالة على مستوى التنظيم، يستثمر ويوظف لتحقيق الأهداف المنشودة على اعتبار أن أفراد التنظيم الاجتماعي تربطهم علاقات اتصال داخل حيز المنظمة لتسيير نشاطات التنظيم[1]، فالقيادات الفاعلة هي التي تخطط بعقلانية رشيدة لإدارة البعد العلائقي التواصلي بين عناصرها لخدمة أهداف الافراد، وفي نفس الوقت العمل على تحقيق أهداف المنظمة داخل إطار تنظيمي أكبر، وهو سياسة المجتمع الكبير الذي تعمل المنظمة في فلكه.

٢- أهداف الاتصال وأدواره: تتصور المدرسة الإنسانية أن أية دراسة اجتماعية يجب أن تبدأ بملاحظة هادفة لعملية الاتصال كعملية اجتماعية، فلا يمكن أن تستمر التنظيمات الاجتماعية بدونها مهما اختلفت استراتيجياتها التدبيرية، فالعناية بالبعد العلائقي الإنساني، وإيلاء الأهمية للأبعاد السيكوسوسيو – ثقافية بمعزل عنها، فأي جماعة أو تنظيم اجتماعي يعيش ويتألق وتتعايش عناصره المكونة له عن طريق التفاعل المستمر في اطار تناغم بيني متعدد الأركان، ومن ثمة تنمية العلاقات الاجتماعية بنقل القيم وترسيخ المعايير داخل منظومة متساكنة "متعايشة" ومتبادلة للأعمال والادوار والمهام...، فمهارات التواصل تعتبر عاملا ضروريا أثناء انتقاء المدربين والقادة والمديرين...؛ فالقائد المتواصل والمنفتح على فريقه "امتلاك الجدارة التواصلية" قادر على تحقيق أهداف التنظيم بكل سلاسة وواقعية، لأن أهم ما يميز المدير الناجح هو قدرته على التواصل الفعال بكل أشكاله المباشرة وغير المباشرة،

1 محمد علام وإجلال إسماعيل حلمي، "علم اجتماع التنظيم مكتبة الانجلو المصرية"، مصر، 2013، ص: 96

بالإضافة إلى قدرته على العمل الجماعي، وتلعب عملية التواصل دورا مهما في زيادة الكفاءة الإنتاجية للمشاريع من خلال تأثيرها على اتجاهات وقيم وسلوك الأفراد العاملين بالمنظمة، علاوة على تحديدها لدوافع عملهم ومدى رضاهم وتقبلهم لأهداف واستراتيجيات التنظيم الاجتماعي، وبالنسبة للإدارة التي تسعى لإحداث التغيير بالتنظيم، وهذا يلزم توفير قواعد صحيحة للاتصالات تعتبر من الشروط المهمة لنجاح إدارة التغيير "جون كوتر" للوصول إلى أهداف مخططة ومرسومة من قبل، وقد تبين أن أهم أسباب مقاومة العاملين (وعناصر) بالتنظيم الاجتماعي للتغيير هو ضعف ونقص في عملية الاتصال" بجميع أشكاله اللفظية وغير اللفظية والرسمية وغير الرسمية والمباشرة وغير المباشرة" فيما بين العاملين بالتنظيم الاجتماعي وبين القادة حملة التغيير، وعدم معرفتهم بأهدافه وأبعاده وتأثيره على أوضاعهم المهنية الحالية والمستقبلية[1] .

٣ -أشكال وأنواع الاتصال داخل التنظيم: تتعدد أشكال الاتصال وأنواعه وفق نوع المعلومة أو الخدمة ومصدرها ومسارها حيث نميز بينها كالآتي :

أ / الاتصال الرسمي: ينشأ من خلال قنوات السلطة الرسمية بموجب اللوائح والنظم، والتي تتخذ اتصالا عموديا بغية تنفيذ النظم، ونقل المعلومات التي توضح أهداف المشروع وترسم سياساته، وتكمن أهميته في كونه مصدرا وأداة للسلطة الفعلية أي القيادة التي تدبر وتقود المؤسسة أو التنظيم باكتسابها حق القاء الجزاء "عقاب/مكافاة"، ويمتلك العاملون قوة الضغط الاجتماعي، وإخفاء المعلومات، وعدم الإعلان عنها للقائد، وبخصوص الاتصال الرسمي الصاعد، فيتمثل في إيصال المعلومات والبيانات اللازمة إلى الإدارة العليا، وتعكس جودته الواقع الحقيقي للمؤسسة وقوة المنظمة ومكانتها في سوق المنافسة المحلية والقومية والعالمية وحجم الصدى الارتكاسي، وهناك شكل آخر من الاتصال الرسمي يتمثل في الاتصال الرسمي الأفقي، ويتم عادة بين أفراد المستوى الواحد من الهيكل التنظيمي للمشروع "نفس القسم أو الوحدة الانتاجية"، حيث يتم إرسال واستقبال البيانات بين الأقسام أو الإدارات الواحدة، مما يحقق التنسيق بين مختلف الأنشطة والمهام والأدوار التي تمارسها مختلف وحدات التنظيم، فيتم تبسيط إجراءات العمل، فيكتسب صفة الليونة في الأداء، وتخفيف التعقيدات المسطرية غير الضرورية، ولزيادة فعالية الاتصال الرسمي ينبغي مراعاة الجوانب التالية :

1 محمد علام وإجلال إسماعيل حلمي، علم اجتماع التنظيم، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2013، ص: 96

- اكتساب مهارات وخبرات الاتصال بالتدريب الفعال المنظم داخل المؤسسة وخارجها.
- إبراز وتبيان الهدف من الاتصال لدى العاملين بالمنظمة وقيادتها.
- وعي فريق عملية الاتصال بالنتائج المترتبة عنه.
- جدارة وسائل وقنوات الاتصال ودورها في تغيير مسار الرسالة الاتصالية.
- التسنين والتشفير البينّ لمضمون الرسالة الاتصالية داخل التنظيم الاجتماعي للمنظمة.
- ضمان الثقة المتبادلة بين جميع أطراف العملية الاتصالية دون استثناء أو تهميش لأحد.
- التحليل الدوري بشكل دائم ومستمر لنتائج عمليات الاتصال داخل المنظمة والقيام بالتعديلات الضرورية على الرسائل الاتصالية"، وخاصة الإدرية– التسييرية".
- الاستفادة من التغذية الراجعة الناجمة عن الفعل الاتصالي البيني والمتعدد للأفراد بالتنظيم الاجتماعي.

ب / الاتصال غير الرسمي: شكل من أشكال الاتصال لا تتضمنه اللوائح والقوانين والقواعد الرسمية، بل تسطره الأبعاد العلائقية ذات التوجه الشخصي، كتبادل المعلومات والأفكار والتجارب في اللقاءات والندوات والاجتماعات... داخل المنظمة أو خارجها، ويتميز هذا النوع بسرعة الإبلاغ والأخبار والذيوع قياسا بالاتصال الرسمي الذي تحكمه صرامة النظم واللوائح وإجراءاتها القانونية.

٤-عمليات وتدابير تحسين الاتصال: هناك عدة عمليات وتدابير عملية لتحسين الاتصال داخل التنظيم الاجتماعي نذكر منها:

- إحداث قنوات لتحسين سهولة وسرعة سريان وانتشار المعلومات في مختلف المستويات الادارية والتنظيمية بالمنظمة.
- إحداث لجان مشتركة بين مختلف مصالح وأقسام ووحدات الهرم التنظيمي لمناقشة قضايا التنظيم التي تسودها الضبابية واللبس والتي بحاجة إلى اتصال مباشر وفوري.
- الاعتماد على المدبرين الأكفاء في أماكن العمل التي تحتاج أكثر للاتصال.

- تسهيل الحصول على رجع الصدى من العاملين بالمنظمة عن طريق تلبية والاستجابة لانشغالات العمال كطريقة فعالة للاتصال الناجح المنصت لهم والمتجاوب مع همومهم "تنمية ثقافة الإنصات والاستماع والحوار البناء داخل المنظمة وخارجها سعيا لتحقيق أهدافها ومن ثمة نجاحها"[1].

٥- الاتصالات الإدارية الخلاقة وحسن قيادة الفريق بنجاح

أ- القيادة بالمشاركة جوهر التنظيم وأهميتها لفريق العمل: هناك أنماط كثيرة من الأنظمة الإدارية لاتخاذ القرارات، ترتبط بعملية الاتصال التنظيمي، وهي: النظام الأوتوقراطي الهيراركي المستغل، النظام الجذاب، النظام الاستشاري والنظام التشاركي، هذه الأنظمة تتلازم مع عملية التخطيط واتخاذ القرار، وبالتالي تحدد نتائج عملية الاتصال، وقد ربط برنار بين الاتصال ومفهوم السلطة، حيث تمرر هذه الأخيرة المستويات الدنيا من العمل بواسطة قنوات الاتصال، ومن الممكن أن تفقد قيمتها وأهميتها إذا انحبست هذه القنوات وأغلقت أو فسرت من العاملين المتلقين لها بشكل مغاير، وهذا يعني أن شكل النمط الإداري في المنظمة يلعب دوره لإبراز فعالية الاتصال الإداري في أداء الدور المنتظر له، الشيء الذي يتطلب من القيادة ضرورة تفهم العنصر البشري وحاجاته واهتماماته والتعرف على ثقافته وقيمه التي تنظم سلوكياته من خلال نظام اتصالات مناسب، يساير متطلباتهم، ويعكس رؤيتهم للحياة والعمل، وهذا ما نلمسه في القيادة التحويلية كقيادة توجيهية أو تشاركية، تشيع النقد والنقاش، والمدير الناجح تنظيميا هو الذي يثمن المبادرات المحلية، ويشجع مبادرات فريقه، فقيادة العمليات التنظيمية بنجاح يتطلب زيادة على المقومات الشخصية "الجاذبية" الاعتماد على العمليات والهياكل الجماعية لإحداث تغييرات تنظيمية مواتية للفريق مثل: تطوير الشبكات والتعلم التنظيمي والابتكار والتحالفات والتفاوض وإدارة التفويض، كلها مهام قيادية يجب على القائد إتقانها، لأنها تساهم في تحسين أداءات المنظمة[2].

تعتبر القيادة روح التنظيم وأساس اتخاذ القرارات فيه ، فالقائد المثالي يجب أن يتحلّى بعدة صفات ومزايا تميزه عن غيره من المسؤولين والموظفين خاصة في ظل تزايد المشكلات في سوق العمل وبالتنظيم الاجتماعي، حيث صار لزامًا عليه أن يصقل حسه القيادي، وأن يكون أكثر إحاطة بالبيئة المحيطة

1 Philipe brest «leader ship in public organizations the caseof school principals in secondary education »open edition journals politiques and management public flight 28/03/2001
2 Bass b(1985)leadership good beter best organizational dynamics free press new york 13 p 26-40

بالمنظمة، ولعل الواقع الذي يشهده العالم حتم على القياديين إعادة صياغة أهدافهم من أجل العمل على تحقيقها، والإبحار بالمنظمة في محيط النجاحات، وتجنب أسباب الانهيار والخسارة[1]، وليتميز القائد، ويتألق في منظمته، يجب أن يعمل بدافعية أكبر وروح حماسية، ما يجعله يصل إلى ذروة إمكاناته وقدراته، وذلك وفق صياغة أساليب التخطيط والارتجال في العمل بشكل مدروس، ما يقوده للنجاح رفقة فريقه، فتجديد طاقة العاملين كلحمة متكاثفة دور يلعبه القائد المنفتح، يولد ويجدد طاقته وطاقة من يقودهم، فلا مجال للاستسلام والاستكانة والراحة، مطلقا العنان للخيال الإبداعي، محولا المشكلات داخل التنظيم والصراعات إلى طاقة إيجابية للتصحيح والانطلاق بقوة تنظيمية أكثر دقة تنظيما وتخطيطا لتحقيق الاهداف المبرمجة من لدن عناصر المنظمة[2]، زيادة على تحدي العقبات والثقة المتبادلة بين الفريق مع السيطرة على الهواجس والأزمات، والعمل بطريقة تشاركية تبادلية بين عناصر المنظمة وبشكل استباقي لاحتوائها والحيلولة دون وقوعها، وهذه سمة القيادة الناجحة، كما أن تحويل الصراعات لخدمة المصلحة العامة للمنظمة من طاقة سلبية الى عنصر للبناء والإنتاج، هي مهمة ملقاة على فريق القيادة الفعال والمبدع للحلول.

ب- كيف يكون القائد قائداً عظيماً باستغلال إمكاناته بعادات مريحة؟ يمكن للقائد الناجح استغلال الإمكانات الكامنة في التغييرات الطفيفة للعادات بدل التغيير الكلي والانتقال من وضع لآخر حتى لا يخلق اهتزازا، ويفقد طاقة الإبداع؛ وهذا يتطلب أساليب وكيفيات لتسيير أعماله واستغلال إمكاناته بالاستناد لمجموعة عادات أكثر راحة، ستساعده على التألق والإبداع القيادي دون اللجوء إلى تغيير حياة التنظيم كليا[3]، بل كل ما يلزم القائد هو إدخال تعديلات بسيطة متدرجة، ولا يحدث التغيير دفعة واحدة، ولكي يحدث أيضا تقدم في صناعة القرارات المصيرية من أجل تغيير واقع التنظيم الاجتماعي، وليحقق مخططاته، والسير نحو تحقيق أحلامه، لا بد أن يبدأ بالأمور البسيطة والصغيرة، كتغيير جزئي لبعض العادات المترسخة في نفوس الفريق، فالبساطة والتدرج في اتخاذ قرارات للتغيير والتطوير أمر لا مفر منه وجوهري، ليتغير السلوك من حال لآخر أفضل منه، وهذا يحتم على القائد الناجح في إدارة فريقه ومنظمته: الإدراك، والحكمة والتبصر بالتغيرات البيئية المحيطة، والتعديل النسبي في العادات المألوفة

1 "Be Obsessed or Be Average "stef harvi
2 "Be Obsessed or Be Average "stef harvi
3 Tiny Habits: The Small Changes That Change Everything

والراسخة، فالدافع القوي للقائد، وحسن التعامل العلائقي مع فريق العمل، وتجنب اليأس ضروريان من أجل الوصول إلى نجاح المشاريع التي أقرها التنظيم الاجتماعي، لأن اليأس أحد الأسباب الرئيسة للفشل واضعا بشكل تعاوني مع الفريق المخططات بعيدة المدى، لأنه لديه متسعا من الوقت ليحدث تغييرا في الدوافع والتوجهات، والعمل على تغيير العادات بإدخال عادات جديدة، ويتوجب أن يدمج القائد العادات الجديدة مع العادات أو السلوكيات القديمة، حتى تصبح هذه العادات مشتركة، وغير منفرة للإرادات العاملة بالمنظمة التي يقودها، لتتحول مع الوقت إلى سلوكيات عفوية داخل التنظيم الاجتماعي، وللارتقاء بالشركة أو المنظمة أو المؤسسة نحو الأفضل، والحفاظ على المركز المتقدم بين المنظمات المنافسة، لابد للقيادة الخلاقة والمجددة من استعراض بعض النماذج الناجحة على فريق العمل كالشركات والتنظيمات التي صارعت وبقوة، واحتلت مراكز محترمة مثل كوكل وبونو وأمازون[1]، وهناك عناصر أساسية مساعدة على تحسين وضع الأهداف لنجاح قيادة المنظمة وللتألق إلى الأفضل وهي:

تحديد الأهداف الطويلة والقصيرة الأمد: يقدم القائد مساعدة كبيرة فيما يخص العثور على أفضل الأساليب التي تمهد الطريق للوصول إلى الأهداف، فهو يوجه التنظيم ليحدد الأهداف الكلية والعمل على تجزئتها لأهداف قصيرة وفق تقنية ذكية، كما أنه يشجع الفريق على التفكير بشكل مدروس في الهدف الذي تريد المنظمة الوصول إليه، وهذا يتطلب استعمال آليات وأدوات في كيفية مراقبة الأداء، وتقييمه ومعرفة موقع المنظمة بدقة مقارنة بباقي المنظمات داخل التنظيم العام "المجتمع".

إن إطلاق العنان للطموح والخيال يصنع الآمال والتطلعات، لذلك يجب على القائد أن يحدد أهدافا بعيدة وعظيمة، فكلما عظمت أهدافه، صار الحافز أكبر للفريق، ونيلت تلك الأهداف الكبيرة، سيكون انطلاقة أساسية لطموحات أكبر، وعلى سبيل المثال: اعتبر الهبوط على سطح القمر خطوة عظيمة سنة ١٩٦٩، غير أنه الآن يبدو حدثا قديما، لكنه في الحقيقة كان دافعا ومنطلقا لغزو أبعد للفضاء، وسبيلا للتوجه نحو كشف كواكب كالزهرة والمريخ...، فالأهداف التي تتجاوز حدود الفكر هي التي تدفع للإنتاجية والحماس، بشرط التركيز على هدف واحد حتى لا تتشتت القوة التنظيمية للتنظيم وأهدافه

1 John doerr « measure what matters how google bono,and the gates foundation rock the world with okrs »with a fore word by larry page, New York times bestseller,2021

المنشودة، وتقييده بإطار زمني[1]، وهو ما يمكن ترجمته الى أهداف إجرائية أو قصيرة الأمد كالتوظيف والتسويق وأهداف طويلة كالمشاريع الكبرى والمنافسة العالمية.

متابعة تطور المنظمة ومراقبتها وتتبع تقدمها وفق برنامج واضح: يجب على القائد أن يقوم بشكل تشاركي وتفاعلي وتواصلي مع فريق العمل بصياغة برنامج مدروس ومجدول زمنيا لمراقبة تطور المنظمة وسيرها نحو بلورة الأهداف المسطرة، لأنه بدون ذلك ستكون أكثر عرضة للخروج عن المسار المخطط لها، ولكنه إذا انتهج منهج الرقابة والتقييم والتتبع بشكل تعاوني، ستكون له ولفريقه نظرة مدروسة عن موقع المنظمة الحالي بدقة، وعن مدى تقدمها لتحقيق أهدافها والانتقال السليم عبر المراحل المسطرة مسبقا والاستعداد لمواجهة الأزمات[2].

التفكير في الحاضر والتخطيط للمستقبل: المفاجآت قد تكون مفيدة، والمفاجأة قد تكون سببا للإبداع وإحداث المفاجآت في كثير من الأحداث والمواقف "القيادة الإبداعية والتحويلية"[3] .

المبحث الثاني – القوة والعدالة التنظيمية واثرها في السلوك التنظيمي للقيادة بمفهومها العالمي الابداعي والتحويلي

١ – القوة التنظيمية[4] للمنظمات الاجتماعية: القوة هي القدرة على التأثير على الآخرين داخل المنظمة بهدف تحقيق النتائج المرجوة للمنظمة، حيث تتحقق هذه الأهداف من خلال عمليات السياسة والنفوذ، أي جعل الشخص يقوم بالأشياء التي تريدها، وهي مفهوم اجتماعي يرتكز على العلاقات والاعتماد التكاملي بين أطراف المنظمة، أي علاقة تأثير متبادلة بينهم، وتمثل القوة التنظيمية سمة المنظمة المعاصرة، فمفهوم هذه القوة أي السلطة التنظيمية باعتبارها الميزة التي يمكن للإدارات بموجبها إنشاء معايير ذات مرتبة تنظيمية من مراسيم وقوانين وتعليمات ولوائح ونظم قانونية، وتعد القوة التنظيمية كذلك مهمة في تفسير كيفية أداء المنظمات لأعمالها، وهي ضرورية لعمل القيادة والادارة، فالقوة هي قدرة على تحديد نمط القرارات وآلية عملها في المنظمة، وبأن القائد الفعال يكون من خلال العلاقات الاحتمالية في

---

1 Same book as before p. 20-23

2 The Next Right Thing: A Simple, Soulful Practice for Making Life Decisions EMILY P. FREEMAN wall street journal best stelling author p. 23-25

3 John doerr « measure what matters how google ,bono,and the gates foundation rockthe world with okrs »with a fore word by larry page,new york times bestseller,2021

4 محمد قاسم القريوتي، "نظرية المنظمة والتنظيم" مطبعة الكويت2008، ص 183

موضع تنفيذ رغباته على الرغم من المقاومة التي تبرز من لدن فريق العمل، وبالأخص الذين ألفوا القديم، وغير مستعدين لكل ما هو جديد، فالقيادة الفعالة هي التي تبحث عن كل تغيير تنظيمي نافع ومفيد "القيادة بالنتائج" .

ومن أسس القوة التنظيمية للمنظمات (الشركات / المؤسسات) هناك :

الأسس الشرعية: هي التي تستمد من منصب ومكانة القائد ودوره في المنظمة الذي يعطيه الأحقية في أن يطلب من العاملين تحت إمرته تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم، وعليهم الالتزام بالطاعة انطلاقا من المراسيم والتعليمات والتوجيهات، لما يخدم التنظيم الاجتماعي ويحقق أهدافه.

أساس التقرب: هي صلة تقرب القائد من الأفراد المؤثرين داخل المنظمة وخارجها، والذي تكون معرفتهم وأفكارهم ودعمهم أساسي لتحقيق متطلبات القيادة الفعالة.

أساس الخبرة: تتمثل في تلك المقدرة المبنية على كفاءات ومواهب ومعرفة متخصصة معترف بها[1] .

الأسس المرجعية: هي قوة التأثير التي تنبع من الاحترام المتبادل والانجذاب والمحبة التي يحملها العامل تجاه عامل آخر، وهناك قوة المعلومات، وتتمثل في السيطرة على منبعها وتفسير البيانات المعطاة الى الآخرين وقدرة العاملين بالمنظمة على التعامل مع الهيكل التنظيمي[2]. أما فيما يخص قوة الوحدات التنظيمية، فتتجسد في عدم إمكانية التعويض، ومعالجة عدم التأكد، والموارد المالية والميزانية، وتمركز المصادر، وعدم إمكانية الاستبدال أو التعويض، وهناك المصادر المرتبطة بأساس الهيكل التنظيمي، وأساس الخبرة، وأساس المنزلة، وهناك من حددها بالأساس البيئي، والأساس المؤسساتي[3]، واستراتيجيات التفاوض على الموارد، بينما جمع بين قوة الفرد وقوة الوحدات التنظيمية وانسجاما مع موضوع البحث واهدافه تم الجمع بين قوة القائد وقوة الوحدات التنظيمية[4].

٢- بعض عناصر العدالة التنظيمية

1 John drummond »thehuman organisation »how on eard corporate culture group spring 2021

s. l. mcshane mary ann von glinow radha r sharma Organizational behavior ,international 2 kindle paperwhithe fith edition 2020

3 Hakman a. wan «electronic financial services : technology and management», chandos publishing,1985 p. 61.

4 S. l. mcshane mary ann von glinow radha r sharma Organizational behavior, International kindle paper white, fith edition 2020.

مفهوم العدالة التنظيمية: هي درجة تحقيق المساواة والنزاهة والشفافية في الحقوق والواجبات في خضم علاقة الفرد بالمنظمة، ويجسد فكرة العدالة مبدأ تحقيق الالتزامات من قبل العاملين تجاه المنظمة، وتأكيد الثقة التنظيمية بين الطرفين[1].

للعدالة التنظيمية مجموعة من العناصر العامة من أهمها نورد ما يلي:

– عنصر المساواة: يتمثل في تكافؤ الفرص والأجور والحوافز ومدة العمل وواجبات المهمة بين الأفراد العاملين بالمنظمة.

– العنصر الأخلاقي: يتمثل بالصدق، الوضوح النزاهة، الشرف، الأمانة، الإخلاص المروءة الشفافية.

– عنصر المصداقية والقابلية للتعديل: يجب أن تكون القرارات والإجراءات المتخذة مبنية على أساس معلومات دقيقة ذات مصداقية، وقابلة للتعديل في حالة وجود خطأ.

– عنصر العدل والانصاف: بما هو عادل وخصوصًا المعاملة المنصفة والمكافأة المستحقة وفقًا للقوانين المعمول بها في المنظمة "الانصاف العادل".

– عنصر التعاون والتشارك: البعد التشاركي الناجح هو أن يشارك جميع الأطراف العاملة في المنظمة في صنع واتخاذ القرارات، ويتعاونون في تطبيق الإجراءات الكفيلة ببلورته في الميدان، لأن التعاون والمشاركة عنصران يشتمل عليهما الفعل القيادي الفعال الى جانب وظائف القيادة التشاركية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وتتبع، مما يزيد من إنتاجية المنظمة، وترتبط الوظائف الإدارية المشار اليها بالعدالة التنظيمية في مجمل تجلياتها.

إن القيادة الناجحة هي التي تأخذ العناصر السابقة في حسبانها، وتعمل جاهدة لتوزيع المهام والأدوار بشكل عادل، وتحفز الأطراف العاملة بالتنظيم الاجتماعي، وتسهر على إشباع حاجياتهم في ضوء ما يخدم أهداف المنظمة، وهذا كله يدخل في إطار القيادة الهادفة التي تسعي لتحقيق أهدافها، وفي نفس الوقت تراعي ثقافة العاملين بها، وهذا ما يدعو إلى وضع أنظمة محفزة تعطي لكل ذي حق حقه أي أجور تضمن لهم العيش الكريم ليبذل العامل كل ما في جهده لخدمة المنظمة منتميا اليها ومخلصا في عمله "الولاء والانتماء".

1 محمد بوقليع العدالة التنظيمية واثرها في تحسين أداء العاملين دراسة حالة على الشركة الجزائرية للمحروقات سونطراك جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا سنة 2011

خلاصة واستنتاجات وتوصيات

لا يمكن الحديث في ضوء التطورات المتسارعة التي يعرفها العالم في مجال تحديث وعصرنة التنظيمات الاجتماعية عن عدم التفكير مليا في الاحتذاء بالنماذج المبتكرة والمجددة في حقل الرفع من الإنتاجية، وفي الآن ذاته تطوير تكوينات وتدريبات العاملين على أحدث ما توصل إليه الفكر التنظيمي للمنظمات مع إيلاء الأهمية للدور الفعال للقيادات الابتكارية التي تخلق فضاءات وأجواء دينامية للعطاء، وببعد تسوده القوة والعدالة التنظيميتين، واستحضار أن التنظيم لا يتطور إلا بحسن إدارة فريق العمل وبروح معنوية عالية، فبدون قيادة محولة للأزمات والمقاومات إلى فرص للتجديد والنمو ومبتكرة تخطيطا وتنظيما وتنسيقا ورقابة، لن تنمو المنظمة.

ونختم هذا البحث بمجموعة من الاقتراحات لتطوير وتحسين أداء المنظمات في علاقتها التكاملية مع القيادة الخلاقة والمبدعة، وذلك على النحو الاتي:

- استخدام القوة التنظيمية لتشجيع ودفع الأفراد للالتزام، ويمكن أن يتم ذلك من خلال برامج تدريبية للمديرين توضح كيفية تطبيقها.
- زيادة الاهتمام بقوة المكافأة، وتقديمها للأفراد لتشجيعهم على الالتزام.
- تحسين العلاقات مع الأفراد من طرف القادة والمدراء، والتي تتوقف على قوة خبرتهم في ذلك هذا لزيادة ولائهم والتزامهم داخل المنظمة.
- حث الأفراد ودفعهم نحو الالتزام التنظيمي، لأن ذلك يساهم بشكل كبير في تحقيق النمو والاستمرارية للمنظمة.
- الانفتاح على الفريق والتواصل الرحيم على حد تعبير المارشال روزنبرغ في كتابه "التواصل غير العنيف" أساس التنظيمات والقيادات الناجحة، بينما الانفعال والعنف لاطائل منه.
- العدالة التنظيمية أشد تأثيرا على العاملين بالمنظمة وأكبر حافز للعطاء والتضحية وتعزيز ثقافة وروح الانتماء للمنظمة لتصبح جزء من كيان الفريق.
- كل قيادة بتنظيم معين تسهر على تدريب موظفيها والعاملين بها، وتهتم أيضا بأحوالهم، وتشجع كل فكر تجديدي – إبداعي، إلا وحققنا أهدافه، وفي نفس الوقت عملنا بالمفهوم العالمي للقيادة

الخلاقة المنصتة للعاملين دون استثناء، وترصد التغيرات التقنية والعلمية المتسارعة، وتأخذ بما يخدم تطور المنظمة.

المراجع العربية

١– باسم عبد الحسين "أثر تمكين العاملين في الالتزام التنظيمي "دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي الهيئة العامة للسدود والخزانات، معهد الإدارة الرصافة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢١، السنة ٢٠١٢.

٢– حريم حسين "ادارة المنظمات منظور كلي"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٣– خالد ديب حسن أبو زيد "أثر القوة التنظيمية على الإبداع الوظيفي للعاملين في البنوك التجارية الأردنية" رسالة ماجستير ادارة أعمال جامعة الشرق الأوسط السنة ٢٠١٠.

٤– الخشالي شاكر جار هلالا "أثر مصادر قوة الإدارة العليا في اختيار استراتيجية النمو دراسة ميدانية في البنوك الأردنية"، المجلة الأردنية في ادارة الأعمال المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٠٦.

٥– سامي إبراهيم حماد حنونة "قياس مستوي الالتزام التنظيمي لدي العاملين بالجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، الجامعة الإسلامية كلية التجارة، قسم ادارة الأعمال ماجستير، غزة، فلسطين، السنة ٢٠٠٦.

٦– الدكتور معن خليل عمر "نقد الفكر الاجتماعي المعاصر "دار الافاق الجديدة بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٢.

٧– سلطان محمد سعيد انور " السلوك التنظيمي، مديري المدارس" الطبعة الأولى الإسكندرية مصر، دار الجامعة الجديدة، السنة ٢٠٠٣.

٨– عابدين محمد "درجة الالتزام المهني لدى المدارس الحكوميةِ الثانويةِ الفلسطينية من وجها ت نظر المعلمين والمديرين"، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد ٦، عدد ٢١٧ السنة ٢٠١٠.

٩– العبيدي جواد نماء "اثر العدالة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي"، دراسة ميدانية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ٢٤ المجلد، ٢٠١٢ جامعة تكريت الإدارة والاقتصاد.

١٠– محمد علام وإجلال إسماعيل حلمي "علم اجتماع التنظيم" مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ٢٠١٣.

١١– مصطفى الفوال "معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر" دار الفكر العربي طبعة ١٩٧٢.

المراجع الأجنبية

1– Krume Nikoloski (2015), Charismatic leadership and power: using the power of charisma for better leadership in the enterprises), International Journal of Process Management – New Technologies vol. 3, no. 2, 2015, Faculty Of Economics STIP, Republic of Macedonia, p21. 2

2– S. l. mcshane mary ann von glinow radha r sharma Organizational behavior ,international paperwhithe fith edition 2020.

3– John doerr « measure what matters how google ,bono,and the gates foundation rockthe world with okrs »with a fore word by larry page,new york times bestseller,2021

إجراءات خطابات الاعتمادات المستندية

المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب

المؤسس والمدير التنفيذي

إن من الخدمات المهمة التي تقدمها البنوك التسهيلات المصرفية التي تتم عبر فتح خطابات الاعتماد المستندية بأنواعها المختلفة، لتسهيل تعاملات الزبون وفتح نافذة للتعامل مع أي جهة يرغب في التعامل معها. ولولا توفر خطابات الاعتماد المستندية، لما تم التعامل التجاري خصوصا مع العالم الخارجي بالقدر الذي نعيشه الآن. ويجوز لنا أن نقول إن خطابات الاعتماد المستندية التي تقدمها البنوك التجارية لزبائنها هي الأساس الداعم للتجارة الدولية. ولهذا قامت غرفة التجارة الدولية باصدار القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية شاملة خطابات الاعتماد. وإصدار هذه القواعد الموحدة يعتبر من أهم إنجازات غرفة التجارة الدولية، خاصة وأن أثرها واضح في ترقية وتسهيل النشاط والتبادل التجاري بين المستوردين والمصدرين مما يؤدي الى تنشيط التجارة.

تلعب القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية دوراً كبيراً في تنظيم العمل في النشاطات التجارية الدولية بموجب الاعتمادات المستندية، ولقد سميت هذه القواعد "القواعد الموحدة" نظراً لأنها تنطبق على كل الدول بمفهوم موحد، وتطبق على جميع الاعتمادات المستندية ويجري العمل وفق هذه القواعد والأعراف الموحدة منذ فترة طويلة. وقامت غرفة التجارة الدولية بإجراء العديد من التعديلات لهذه القواعد وذلك وفقاً لمستجدات التجارة الدولية والبينية مع العلم أن هذه التعديلات يتم نشرها تباعا وأولا بأول حتى يعلمها الجميع.

والسؤال هو، ما هو المقصود بخطابات الاعتماد المستندية؟ وفي إيجاز نقول إن هذا النشاط المصرفي، يشمل العمل أو الترتيبات التي يقوم بموجبها بنك معين بإصدار الاعتماد المطلوب، ويسمى البنك مصدر الاعتماد، وذلك وفقاً لتعليمات وتوجيهات الزبون أو طالب الخدمة، أو القيام بالعمل أو الترتيبات لحساب البنك الخاص. ويقوم البنك "مصدر الاعتماد" بموجب خطاب الاعتماد بتنفيذ أحد البدائل، ومنها، القيام بدفع المبلغ المطلوب للمستفيد، وربما لا يدفع للمستفيد مباشرة بل لأمره، أو قيام البنك بدفع أو قبول كمبيالات أو أوراق تجارية مسحوبة من المستفيد، أو أن يطلب من بنك آخر ويصرح له القيام بتنفيذ ما ورد في البديل الأول، وهذا لعدم تمكن البنك، ولأي سبب، من التعامل مباشرة مع المستفيد وعلى البنك المعين التصرف وفقاً للتعليمات التي وصلته من البنك مصدر الاعتماد لأنه من

الناحية القانونية يعتبر وكيلا له. ومن الناحية القانونية والفنية فإن العمليات المصرفية المذكورة في هذه البدائل هي التي تشكل خدمة خطابات الاعتماد التي تقدمها البنوك يوميا للزبائن، وذلك حسب طلبهم أو حسب الحال المطلوب.

واستنادا إلى القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية، فإن الشخص المستفيد يمثل أحد أركان الاعتماد الأساسية. ومن الناحية القانونية، ونظرا لخصوصية عقد خطاب الاعتماد واستقلاليته عن العقد التجاري، يجب على الشخص المستفيد أن يحصر نفسه فيما ورد في عقد خطاب الاعتماد فقط. ولا يجوز له أن يجني أية فوائد إضافية لنفسه نظير العلاقات التعاقدية القائمة بين الزبون والبنك المصدر للاعتماد أو مع أية بنوك أخرى لها علاقة بخطاب الاعتماد لأنه ليس طرفا فيها. ولابد من أن نذكر أن من القواعد الأساسية المتعلقة بالاعتمادات المستندية تعامل جميع الأطراف، المرتبطة بخطاب الاعتماد، مع المستندات فقط وليس مع البضائع أو الخدمات أو غيرها. ولهذا سميت ب "الاعتمادات المستندية" وذلك لارتباطها بالمستندات دون غيرها. واستنادا إلى هذه القاعدة، أي قاعدة التعامل مع المستندات فقط، فإن على البنوك التجارية التي تقدم هذه الخدمة توخي الحذر في فحص المستندات والتأكد من أنها في ظاهرها مطابقة لشروط ومتطلبات خطاب الاعتماد.

وبعد فحص المستندات يتوجب على البنك، وفي جميع الأحوال، أن يدفع للمستفيد أو لأمره ما دام قد تبين له أن المستندات في ظاهرها صحيحة، وليس على البنك الانتظار حتى يتأكد من استلام البضاعة أو تقديم الخدمة، وذلك لأنه يتعامل ب"المستندات فقط" ولا علاقة له بالبضائع أو الخدمات التي تشير إليها المستندات. ويتم تقديم المستندات للبنك المعني على حسب الحال، وقد يكون هذا البنك هو البنك مصدر خطاب الاعتماد أو البنك المعزز له أو البنك المعين الذي يعينه البنك مصدر الاعتماد كوكيل له. والتعليمات الواردة في خطاب الاعتماد يجب أن تكون كاملة ودقيقة في جميع الأحوال، وهذا أيضا ينطبق على أية تعديلات تطرأ ويتم إدخالها في خطاب الاعتماد. والغرض من هذا تجنب حدوث أي لبس أو سوء فهم أو تباين في التفسير والآراء، بحيث تكون التعليمات الواردة في خطاب الاعتماد قاطعة وواضحة لجميع الأطراف. ومن المستحسن تجنب إضافة أية تفاصيل زائدة أو كلمات "حمالة أوجه" في الاعتماد أو التعديلات اللاحقة له. ومن الجدير بالذكر أن معظم المنازعات أو الخلافات القانونية قامت أو

تقوم بين الأطراف نظرا لعدم الوضوح في التعليمات، والأمثلة كثيرة والحذر واجب حتي لا يقع سوء الفهم لاحقا.

وقد يشكل خطاب الاعتماد اعتمادا "قابلا للإلغاء" أو اعتمادا "غير قابل للإلغاء"، ونظرا لان المسؤولية القانونية تختلف وفقا لنوع الاعتماد فلابد من توضيح صفة الاعتماد، وهذا يعنى، هل هو اعتماد قابل للإلغاء أو اعتماد غير قابل للإلغاء، وإذا لم يتم توضيح الصفة لأي سبب من الأسباب يعتبر الاعتماد من الناحية القانونية غير قابل للإلغاء. وفي الواقع أن الاعتمادات غير القابلة للإلغاء تمثل ضمانا كافيا للمتعاملين، لأن البنك يلتزم بضمان حقوقهم وفقا لما ورد في خطاب الاعتماد. وغني عن القول أن الاعتمادات القابلة للإلغاء تفتقر لهذا الضمان البنكي المهم، ولذا فالاعتمادات غير القابلة للإلغاء لها قصب السبق في هذا المضمار مما يجعلها تلعب دورا كبيرا في التجارة الدولية.

ان عملية فتح خطاب الاعتماد وتمويله تشمل سلسلة من الإجراءات الروتينية التي لا بد من إتباعها خطوة بخطوة، وتبدأ بقيام الزبون بتقديم فاتورة مبدئية (بروفورما) لموظف البنك المختص في قسم الاعتمادات ويقوم الزبون بتعبئة الطلب (النموذج) المحدد لفتح خطاب اعتماد مستندي. وعلى موظف البنك اخذ كل البيانات عن الزبون وعنوانه وكيفية الاتصال به وأيضا الإطلاع على المستندات الضرورية مثل السجل التجاري أو الترخيص التجاري أو النظام الأساسي للشركة أو عقد التأسيس وغيره من المستندات حسب الضوابط السارية في البنك ووفق الأحكام ذات العلاقة ومقتضيات كل حالة. وعلى حسب الممارسة المصرفية السليمة يجب على الموظف المختص في دائرة الاعتمادات فحص الطلب جيدا للتأكد من أن كل البيانات قيدت ووضعت بصورة صحيحة وواضحة وحسب الأصول المصرفية. ولا بد من التأكد من توقيع الزبون في جميع الأماكن والإقرارات المطلوب التوقيع عليها. هذا الأمر هام من الناحية القانونية لأن التوقيع يؤخذ كإقرار من صاحبه وموافقته على البيانات التي قام بوضع توقيعه تحتها.

كما ننوه إلي ضرورة قيام مراقب الحسابات أو من يقوم مقامه بمضاهاة التوقيع للتأكد من صحته، وقد يستدعي الأمر مضاهاة التوقيع لدى بنك آخر يتعامل معه الزبون أو الاتصال مباشرة مع الزبون لمزيد من الحرص. وهناك قضايا أمام المحاكم محورها التوقيع ومدى صحته، ولذا يجب على البنوك أخذ الحيطة وكل الحذر والتأكد من التوقيع وصحته خاصة وأن هناك من يستغل عمليات فتح الاعتمادات المستندية

لارتكاب جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. حماكم الله من هذه الطغمة الاجرامية التي تتحين الفرص لاختراق الصناعة المصرفية وتدنيسها لتنفيذ أغراضها الاجرامية.

وبعد التأشير على صحة البيانات وسلامة المستندات والتاشير على مضاهاة التوقيع يرفع الملف إلى رئيس قسم الاعتمادات ليقوم بالمراجعة النهائية مستفيدا من خبرته التراكمية في هذا الخصوص. وبعد هذا يتم تعبئة طلب تصديق الاستيراد الذي يتم إرساله للجهات الأعلى في البنك للتصديق بفتح خطاب الاعتماد مع ذكر اسم البنك المراسل في الخارج وتحديد الهامش النقدي المطلوب دفعه بوساطة الزبون الذي طلب فتح الاعتماد والتصديق على عمليات النقد الأجنبي (في بعض البلدان) أو تحديد سعر العملات الأجنبية وفق الأحكام المتبعة والتعليمات ذات العلاقة. وبعد ذلك يقوم الموظف المسؤول بإعداد خطاب الاعتماد وفق الشروط والمستندات المطلوب تقديمها كما ورد في طلب العميل. كل هذه الإجراءات، يجب أن تتم وفق الأحكام والأصول المصرفية والأعراف الموحدة التي تنظم خطابات الاعتماد وذلك وفق نشرات غرفة التجارة الدولية بباريس النافذة المفعول. والعاملون في مجال الاعتمادات المستندية يعرفونها جيدا من أرقامها التي تحملها، وآخرها (يو سي بي ٦٠٠).

نذكر أنه ووفق الإجراءات المتبعة في كل البنوك فإن خطاب الاعتماد المستندي يتم فتحه بعدة وسائط ووسائل اتصال كالبريد أو التلغراف أو التلكس أو الفاكس ومن وسائل الاتصال أيضا نظام أل "سويفت". وفي كل هذه الحالات يتم طباعة خطاب الاعتماد ويعطي رقما متسلسلا وتتم مراجعته عدة مرات بواسطة الموظف ورئيس القسم المختص ويتم التوقيع عليه بواسطة اثنين من الموظفين ممن لديهم سلطة التوقيع نيابة عن البنك. وبعد هذه الخطوات الروتينية يرفع الخطاب مع المستندات الضرورية للمراجعة النهائية مع وضع التوقيع النهائي إيذانا بإرسال الخطاب لعمل "الشفرة" أو إرساله عبر وسائط الاتصال الأخرى. ويجب أن يكون هناك توقيع من الدرجة (أ) على الأقل، لأن حامل هذا التوقيع يكون لديه خبرة كافية تضمن أن الإجراءات المتبعة والمستندات المقدمة سليمة وصحيحة.

وجميع المستندات الخاصة بخطاب الاعتماد المستندي والصور المكتبية الخاصة بالقيود المحاسبية يجب أن تحفظ في ملف خاص لهذا الغرض، وذلك حتى يسهل الرجوع إليه كلما دعا الحال وعند الضرورة. وجرت العادة، في البنوك، أن تتم كتابة البيانات الموجزة على ظاهر الملف، مع توضيح ما تم من إجراءات وفق التسلسل المطلوب، وفي العادة، يتم تثبيت ورقة في داخل الملف تتضمن كل البيانات التاريخية عن

خطاب الاعتماد والقيود التي أنشئت وتاريخ تمريرها وأي ملاحظات هامة خاصة بالاعتماد. مع العلم أن هذا الملف قد يمر على الدائرة القانونية للإدلاء بالرأي القانوني عند الضرورة ولتوضيح بعض النقاط القانونية ولذا يجب على القانونيين بالبنوك الإلمام بالأحكام المنظمة لإصدار خطابات الاعتماد لتقديم النصح القانوني السليم بما يخدم مصلحة الزبائن مع صيانة حقوق البنك القانونية، كما يجب التأكد من وضع السياسات السليمة التي تحكمها اللوائح الواضحة في التعامل مع هذه الخدمة المصرفية الهامة. هذه الإجراءات والخطوات بالرغم من أنها تبدو سهلة وغير معقدة إلا إن التنفيذ تكتنفه العديد من المشاكل والصعوبات العملية وهذا قد ينجم من عدم إدراك أي من الأطراف بدوره المناط به أو عدم التدقيق في المستندات عند تقديمها أو عدم وضوح شروط التصديق أو الموافقة النهائية أو اللبس في الفهم ولغير هذا وذاك، وفي جميع الأحوال فإننا ننصح كل من يعمل في مجال الاعتمادات المستندية ببذل كل الحرص وممارسة كل الإجراءات وفق متطلبات الممارسة المهنية المصرفية والأعراف الموحدة وسلامة الضمير والوجدان السليم حتى تتكلل العملية بالنجاح وبما يرضي طموحات جميع الأطراف، وهذا بيت القصيد.

من الجدير بالذكر أن البنوك يوميا تفتح أعدادا كثيرة ولا تحصى من خطابات الاعتماد، وفي هذا فوائد عديدة للبنوك أهمها خدمة الزبائن وتلبية طلباتهم إضافة إلي تحصيل رسوم ثابتة مقابل إصدار الخطابات وهذه الرسوم متكررة يوميا وتساهم كثيرا في دخل البنك وأرباحه، وقبل كل هذا فالبنوك عبر هذه الخدمة المصرفية الهامة تساهم وبإيجابية في تنمية ودعم التجارة الدولية لأن خطابات الاعتماد لتغطية الصادر والوارد من كل أرجاء المعمورة. والواضح أن البنوك بتقديمها لهذه الخدمة الهامة تقوم بخدمة المجتمع في تذليل العمل التجاري على المستويين المحلي والدولي. ولو انقطع هذا الدور الهام سيتوقف دولاب التجارة مما يضعف الحركة الاقتصادية والتجارية ويضر ضررا بليغا بمتطلبات المستهلكين. ومن هذه الخدمة، وغيرها، تسمو الصناعة المصرفية وتزداد أهمية دورها يوميا وعلى مدار الساعة.

دراسة نظرية عن مساهمات Richard Thaler في التمويل السلوكي

رحاب عادل صلاح الدين أمين

مدرس مساعد بقسم المحاسبة - معهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا بشبرامنت

تمثلت أبرز مساهمات دمج الاقتصاد مع علم النفس أو ما يدور حوله، بتركز هدف الاقتصاديين حول تطوير نماذج السلوك البشري والتفاعلات في الأسواق، ودراسة الظروف الاقتصادية، وعلى الرغم من محاولة المستثمرين بشكل عام اتخاذ قرارات عقلانية، إلا أن الطبيعة البشرية قد تخطئ، وقد قام الاقتصاديون وعلماء علم النفس بتوثيق انحرافات السلوك العقلاني بعلم الاقتصاد الكلاسيكي.

جدير بالذكر أن جائزة نوبل لهذا العام كانت ل Richard Thaler الذي لعب دوراً محورياً في الاقتصاد السلوكي على مدى العقود الأربعة الماضية؛ حيث قدم العديد من المفاهيم التجريبية من خلال دمج رؤى جديدة من النفس البشرية في التحليل الاقتصادي لفهم والتنبؤ بالسلوك البشري.

وكان لهذا العمل تأثيراً تراكمياً كبيراً على علم الاقتصاد؛ مما نتج عنه إلهام العديد من الباحثين بتطوير نظريات عديدة، وتحويل المجال من الهامش إلى الجدال وقدم لأول مرة أفكاره عام ١٩٨٠ بعنوان "نحو نظرية ايجابية لحرية المستهلك في الاختيار" Toward appositive theory of consnmer choice وكذلك العديد من الكتابات الآخرى.

إن اتخاذ القرارات الاقتصادية يتأثر بثلاث جوانب للنفس البشرية، هي: القيود المعرفية (العقلانية)، مشاكل ضبط النفس، التفضيل الاجتماعي.

المساهمة الأولى: عمله الرائد في **الانحرافات عن السلوك العقلاني** المثالي في القرارات الاقتصادية، عام ١٩٨٠، وقد أشار إلى ميل الأفراد أكثر للأشياء التى يملكونها، والعلاقة بين ذلك ونظرية الاحتمالات. وقد طور نظرية المحاسبة من الناحية العقلية Theory of mental accounting من أجل فهم العمليات المعرفية التي يستخدمها الأفراد لتنظيم وتقييم أنشطتهم الاقتصادية.

وأظهرت هذه النظرية كيف يمكن للأفراد أن يتغلبوا على القيود المعرفية من خلال تنشيط البيئة الاقتصادية بطرق منتظمة، ولكن أيضًا يمكن أن يؤدي هذا التنشيط إلى اتخاذ قرارات غير مثالية.

المساهمة الثانية: تتعلق **بمشاكل ضبط النفس** التي تمنع الوكلاء من تنفيذ خططهم المثلى حتى لو تمكنوا من حسابها.

وكان لعمل Thaler للتحكم في النفس تأثير كبير على صانعي السياسات خاصة لأفكار محددة مثل: كيفية تعزيز مدخرات التقاعد بالإضافة إلي النظرة الأكثر عمومية للحرية التي توصي بالسياسات الأقل التي تدفع الأفراد، وتحسين القرارات الاقتصادية.

المساهمة الثالثة: إظهار كيف أن التفضيلات الاجتماعية ضرورية لصنع القرار الاقتصادي؛ فبالتعاون مع الشركات قام Thaler بتصميم وتنفيذ تجارب مختبرية ذات تأثير كبير على سبيل المثال Dictator game لقياس التفضيلات الاجتماعية.

كما أظهر كيف تؤثر المخاوف على سلوك الأفراد في الأسواق على المستهلكين، والعمل، مع وجود آثار مهمة على سلوك الشركة الأمثل.

وأخيراً قدم Thaler أدلة تجريبية تشير إلى أن **الجوانب النفسية الفردية لا تختفي** عندما يتفاعل العديد من العملاء / الوكلاء الاقتصاديين في الأسواق وكان Thaler & Robert Shiller أشهر مؤسسي التمويل السلوكي، والذي يحلل كيف يمكن لعلم النفس تحليل سلوك المستثمر في حالة المراجحة أو المضاربة Arbitrage، والتأثير على الأسعار في الأسواق المالية.

وقد ارتبط ذلك بالعديد من المجالات كالاقتصاد، والتسويق، والقانون.

ويمكن توضيح المخاوف أو المؤثرات على السلوك الاستثماري للمستثمرين، بالاعتماد على الدراسات السابقة كما سيتم عرضه قبل الدخول إلى المؤثرات السلوكية، والنفسية، فالشائع بشكل أكبر في الدراسات هي الحالات التالية التى بنيت على فرضية كفاءة السوق. وأن المستثمرين عقلانيين، وهو ما انتقده علم الاقتصاد السلوكي والمالية من الناحية السلوكية.

بشكل عام ينقسم المستثمرون كما صنفهم كل من (Taylor&Riley, 2017) لمستثمرين مهنيين، أو محترفين، ومستثمرين غير مهنيين، أو غير محترفين ذوي مستويات مختلفة من المعرفة. وينعكس ذلك

بطبيعة الحال على إفصاحات الشركة من حيث زيادة أو نقص الإفصاحات طبقًا لاستحواذ أكبر قيمة من النوعين على الاستثمار بالشركة، أو مصداقية الإدارة أيضًا. مما ينتج عنه وجود إفصاحات في صورة قابلة، أو سهلة القراءة، أو غير قابلة صعبة القراءة.

فقد أشارت أغلب الأبحاث أن ضعف أداء المستثمرين غير المحترفين في السوق يرجع إلى حد كبير لعدم قدرتهم على فهم المعلومات المالية. كما أشارت بعض الدراسات أن المديرين يقومون باستخدام إفصاحات أقل قابلية للقراءة للتشويش على الأداء السلبي لهم أمام المستثمرين، وقد أشارت أهم نتائج الدراسة أن استخدام لغة سهلة للإفصاح يساعد على تعويض النقص في المعرفة بين المستثمرين.

واستكمالاً لمناقشة العوامل التى من الممكن أن تؤثر على سلوك المستثمرين باعتبارها من القضايا الشائكة التى تم طرحها، فقد أشارت دراسة (Balakrishnan et al, 2014) إلى أن الإفصاح الاختياري الذي يقوم به المديرون عن طريق تقديم معلومات إضافية، يمكن أن يؤثر على سيولة أسهم الشركة وتكلفة رأسمالها في ظل غياب التغطية الإعلامية من المحللين الماليين؛ حيث ناقشت الدراسة أزمة حدثت بين الأعوام ٢٠٠٠–٢٠٠٨ حيث أنهت ٤٣ شركة سمسرة نشاطها عقب خسائر اقتصادية لحقت بهم نتيجة حدوث نتائج عكسية مخالفة للتنبوءات التى كانت تصدرها للمستثمرين، وانعكست على سلوك وأداء المستثمرين مما أدى إلى خسارة أكثر من ٤٠٠٠ شركة أمريكية، وبشكل خاص تأثرت فئة صغار المستثمرين، وازدادت حالة عدم تماثل المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عامل جذب آخر يؤثر على سلوك المستثمرين، وهو الإفصاح الاختياري، وزيادة حجم المعلومات المقدمة بشكل طوعي للمستثمرين. وهو ما يؤدي لارتفاع السيولة وتحسن أوضاع الشركات المتضررة وانتعاش السوق مرة أخرى.

ومن ناحية آخرى فقد سلطت دراسة (Suh & Ugrin, 2015) الضوء حول دور مجالس الإدارة في إدارة المخاطر المادية التشغيلية، أو المالية للشركات وتحفيز المستثمرين على المطالبة بمزيد من الشفافية.

وقد توصلت أهم نتائج هذه الدراسة إلى أنه في ظل شرط الإفصاح المرتفع للمخاطر لا تختلف أحكام المشاركين اختلافًا كبيرًا، عندما يكون الإفصاح عن مراقبة مجلس الإدارة موجوداً مقارنة بعدم وجود الإفصاح عن مراقبة مجلس الإدارة، كما توصلت النتائج إلى أن المستثمرين لا يقومون بدمج معلومات الإفصاح عن مراقبة مجلس الإدارة على نحو فعال في أحكامهم عندما يتم الإفصاح عن المخاطر. وقد

فشلت النتائج في تقديم الدعم للفكرة القائلة بأن المزيد من الشفافية التى يوفرها الإفصاح عن مراقبة مجلس الإدارة تحسن قرارات المستثمرين.

وأشارت دراسة (Hou et al, 2014) إلى دور المحللين الماليين باعتباره دوراً هامًا كوسطاء لتقديم المعلومات لأنهم يقومون بتقديم معلومات ذات جودة مرتفعة عن المنشأة. وأيضًا يساهمون في الرقابة الفعالة على أنشطتها، ومن ثم تقليل تكاليف الوكالة وزيادة القيمة للمساهمين. ولعل أبرز أو أهم فائدة هي أن توقعات المحللين تحسن الكفاءة المعلوماتية لأسواق الأسهم لأنها تمثل في الغالب توقعات السوق للأداء المستقبلي للأسهم في التقارير المالية للشركة إلى جانب معلومات إضافية حول الصناعة، واستراتيجية الشركة، والاقتصاد في توقعات الأرباح المستقبلية.

من ناحية أخرى فإن المعلومات المستمدة من تعديلات تنبؤات المحللين الماليين، تساعد في توقع عوائد الأسهم، وذلك للأسباب التالية:

- السوق يستجيب بشكل تدريجي للمعلومات الجديدة أو الحديثة الصادرة عن المنشآت.
- أسعار الأسهم ترتبط بالمعلومات الخاصة عن المنشأة.
- عندما يكون هناك حالة عدم تأكد تحيط بالمنشأة فالمستثمرون يميلون للثقة أكثر في المعلومات الإيجابية بشأن أسهمها.
- انحراف أسعار الأسهم بعد الإعلان عن الأخبار الخاصة بالمنشأة، يمكن أن يكون بسبب عدم التفاعل بشكل كبير مع المعلومات المحددة التي يتم الإفصاح عنها، أو الثقة الزائدة من جانب المستثمرين بمعلومات محددة.

وقد قسمت الدراسة تعديلات المحللين على الأسهم إلى نوعين:

- الأسهم ذات التعديلات السلبية Downward التي شهدت عوائد سلبية، لتأثر سلوك المستثمرين وخوفهم وإقبالهم على التخلص منها.
- الأسهم ذات التعديلات الإيجابية Upward التي شهدت عوائد إيجابية، لتأثر سلوك المستثمرين بتداول وشراء تلك الأسهم.

ينعكس سلوك المستثمرين حيث كمية المعلومات المتوفرة، وهو ما يرتبط بشكل وثيق بافتراضات كفاءة السوق، كما أشار إليها Fama على النحو التالي:

– الكفاءة على المستوى الضعيف، ويتم من خلالها إظهار المعلومات التاريخية كأسعار الأسهم، وحجم التعامل، والقوائم المالية المنشورة التى تم القيام بها في الماضي، ولا يمكن التنبؤ من خلالها بالتغيرات وتحاول أغلب الدراسات إثباتها أولاً قبل الوصول للكفاءة على المستوى المتوسط فحركة الأسعار عشوائية ولا يوجد بينها علاقة.

– الكفاءة على المستوى المتوسط، ويتم من خلالها جمع الأسعار الحالية للأسهم وهي لا تعكس التغيرات السابقة فقط في أسعار الأسهم، بل تعكس المعلومات المتاحة للجمهور كله (يعتمد على التنبؤات والتوقعات).

– الكفاءة على المستوى القوي، ويتم من خلالها جمع المعلومات المتاحة للعامة، وغير العامة، والإفصاح عنها بالسوق، مما يؤثر على الأسعار، ولا يكون لدى أي مستثمر فرصة لاحتكار معلومة وتحقيق أرباح غير عادية.

ويرى (Fama, 1991) أن صيغة السوق القوي ضعيفة متطرفة غير موجودة في الواقع. وجدير بالذكر أنه يوجد تأثير قوي للظروف السياسية على سلوك المستثمرين، وتجاه ميولهم وقد حاولت دراسة (Kamal, 2014) معرفة التأثير السلبي للظروف السياسية، والاقتصادية على البورصة. نتج عنه اتخاذ قرار بإغلاقها بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ بعد الثورة حيث انخفض المؤشر الرئيسي EGX30 ب ١٦٪ قبل إغلاقه، وتم بيع كميات كبيرة من أسهم المستثمرين العرب والأجانب خلال ذروة الأحداث السياسية. وأشارت الدراسة إلى سمات يتسم بها السوق الكفؤ وهي: (العقلانية، والتنبؤ بالمخاطر، والاستجابة الفورية للمعلومات). وتوصلت نتائجها إلى أن السوق المصري غير ملم بتلك الصفات، وأنه يقع في نطاق الكفاءة الضعيفة.

وأبرزت دراسة (Ismail& Shehata, 2012) أهم العوامل التى تؤثر على مستوى الإفصاح في مصر باعتبارها ضمن الأسواق الناشئة. واتفقت مع دراسة (Kamal, 2014) في عنصر السياسة؛ لكنه استرشد بفترات حدثت فيها تغيرات سياسية قبل ثورة ٢٠١١. وقد أشارت الدراسة إلى أن السبب الرئيس المرتبط بضعف الإفصاح هو تضارب القوانين وتعددها؛ بين قوانين سوق رأس المال، والشركات، والاستثمار، وقطاع الأعمال العام، والإيداع والقيد المركزي. واقترح الباحثان توحيد قانون لتنظيم سوق

رأس المال وتوضيح متطلبات الإفصاح بدقة. وأخيراً ناقشت الدراسة عامل الثقافة، وتأثيرها على تصرفات الأفراد وهو ما يؤدي إلى انتهاج نمط معين من الإفصاح بالمجتمع. وهناك أبعاد تم مناقشتها في الدراسات في الفترة المنقضية الأخيرة أبرزها (الفردية مقابل الجماعية، والسلطة الكبيرة مقابل السلطة الصغيرة، والقوة مقابل الضعف في حالة عدم اليقين، والذكورة مقابل الأنوثة، والتوحيد مقابل المرونة، والمحافظة مقابل التفاؤل، السرية مقابل الشفافية).

وقد وصفت أغلب الدراسات عنصر النوع عن طريق تحديد صفات لكل نوع كما يلي:

– الذكورة: يتسم بالشجاعة، والانجاز، والحزم، والنجاح المادي.

– الأنوثة: تتسم بالعلاقات، والتواضع ورعاية الضعفاء.

وظهر توجه من الأبحاث يتعارض مع تلك التصانيف، حيث ناقشت القرارات الاستثمارية المتخذة من قبل مجالس الإدارة ووجود عنصر نسائي، فالحزم والمخاطرة أصبح ليس مقتصراً فقط على الرجال وإنما شمل العنصر النسائي أيضاً.

وأشارت دراسة (Felimban et al, 2018) التي أجريت على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي أنه سوق غير كفؤ بشكل عام، ويتبع المستثمرون فيه؛ سياسة القطيع، وفيه عدم تماثل في المعلومات نتيجة وجود تضارب في المصالح بين الإدارة، والمساهمين. وهناك أيضاً حالة من عدم التأكد بسبب تغيير سياسة توزيع الأرباح. وقد أشارت الدراسة إلى وجود ثلاثة نظريات تؤثر على سلوك المستثمرين، هي:

نظرية Irrelevant	تؤثر توزيعات الأرباح على سلوك الأسهم في ظل عدم وجود ضرائب، وتماثل المعلومات، وعدم وجود تكاليف على المعاملات.
نظرية الأشارات	توزيعات الأرباح هى وسيلة ينقل بها المديرون المعلومات من جهات داخلية إلى السوق، ومن ثم فهي توقعات عن المستقبل ولذلك تؤثر على أسعار الأسهم.
نظرية العملاء	التغير في سياسة توزيع الأرباح يؤدي إلى تغيير تفضيلات المستثمرين تتغير أحجام التداول/ سعر السهم.

وبعد استعراض الدراسات السابقة التى طرحت عوامل مؤثرة على سلوك المستثمرين بشكل عام ننتقل إلى العوامل التي تم التوصل إليها بعد دمج علم النفس، والاقتصاد والمحاسبة.

فقد ناقشت دراسة (الضب وآخرون، ٢٠١٧) الانحرافات الظاهرة في أسواق رأس المال التي فشلت النماذج المالية التقليدية في تفسيرها، ومدى تفسير النظرية المالية السلوكية في شرح وفهم ما يحدث في

أسواق رأس المال حيث تقدم هذه النظرية. وتشير لوجود تحيزات سلوكية تؤثر على سلوك المستثمرين وتدفعهم إلى اتخاذ قرارات استثمارية لا تتسم بالرشد، وتنعكس بالسلب على الأداء الاستثماري.

فبعد الأزمات المالية، والتقلبات الحادة التي شهدها العالم اتضح فشل فرضية كفاءة سوق رأس المال الآخذة في الاعتبار عقلانية المتعاملين وأنها غير قادرة على تفسير سلوك الأسواق خاصة فيما يتعلق بالحالات الشاذة Anomalies والألغاز Puzzles وأن هناك حالات عديدة تؤثر فيها العاطفة والحالة النفسية.

وبعد إجماع عدد من الباحثين عن فشل فرضية السوق الكفؤ توصلوا لمجموعة من التشوهات السعرية الملاحظة في أسواق رأس المال كما وضحها (الضب واخرون، ٢٠١٧).

	نوع الظاهرة	تأثيرات الظاهرة
التشوهات الموسمية	أثر نهاية الأسبوع The Weekend Effect	ميل عوائد الأسهم للانخفاض يوم الاثنين وقد تكون سالبة أو أقل من عوائد باقي الأسبوع حيث تميل يوم الجمعة للارتفاع.
	أثر جانفي January Effect	العوائد ترتفع في بداية السنة إلى مستويات تفوق المستويات لعوائد باقي الأشهر.
	أثر رمضان Ramadan effect	ميل العوائد إلي الانخفاض في شهر رمضان مقارنة ببقية الأشهر في الدول الإسلامية.
التشوهات المتعلقة بخصوصية المنشآت	أثر القيمة Book to Market (BM)Value	المنشآت ذات مضاعف الربحية (نسبة السعر إلى ربح السهم) منخفض هي الأكثر ارتفاعًا في العوائد مقارنة بالمنشآت ذات مضاعف الربحية المرتفع.
	أثر الحجم Size effect	المنشآت ذات رأس المال الصغير تحقق عوائد أكبر من تلك المنشآت ذات رأس المال الكبير.
تشوهات اخرى	أثر الزخم Momentum Effect	استمرار الأسهم الرابحة بالتفوق على بقية الأسهم واستمرار الأسهم الخاسرة بنفس الأداء.
	أثر الارتداد طويل الاجل Reversal and	الأسهم الأقل عوائد في ثلاث إلى خمس سنوات ماضية تميل إلى تحقيق عوائد أكبر في ثلاث إلى خمس سنوات مقبلة.
	أثر الطقس Weather Effect	الأيام التى طقسها جيد تكون فيها عوائد مرتفعة.
	لعنة الفائز Winners Curse	الفائز في المزاد غالبًا هو الخاسر الحقيقي.

كما توجد العديد من الانحرافات والظواهر الآخرى في أسواق رأس المال وسميت بالألغاز Puzzles من أهمها :

- الاستجابة المبالغة والضعيفة لأسعار الأصول المالية Over reaction.
- لغز الذعر المالي والتداول المكثف.
- لغز علاوة الملكية Equity premium وجود مستويات عالية وغير واقعية في علاوة الأصول المالية.
- لغز الرابح الخاسر يقصد به قيام المستثمرين ببيع الأصول الرابحة بسرعة والاحتفاظ بالأصول الخاسرة لفترة طويلة.

كذلك فقد أشارت الدراسة إلى وجود أنواع من المستثمرين في أسواق المال، ولعل أبرزهم والمعترف به طبقًا للنظرية السلوكية هو:

المتعامل غير العقلاني: فهم مستثمرين ليس لديهم خبرة كافية (ذوي سذاجة استثمارية) مما يجعلهم يتبعون تصرفات آخرين (سلوك القطيع) ويبنون التوقعات على أساس معلومات زائفة. وقد أُطلق عليهم اسم آخر (تجار الضوضاء) يسيرون خلف أي إشارة ويفشلون في إجراء التنويع اللازم ويحركون محافظهم بعنف، ويبيعون الأسهم الرابحة، ويحتفظون بالأسهم الخاسرة. مما ينتج عنه زيادة الالتزامات الضريبية فهم يفتقرون الخبرة ولديهم سوء توقيت ويتبعون الحالة النفسية ومن هنا ظهرت المالية السلوكية.

المالية السلوكية هي فرع من فروع الاقتصاد السلوكي Behavioral Economics الذي يُعد منهجا حديثا من مناهج التحليل الاقتصادي، الذي يدمج التبصر السيكولوجي بسلوكيات الأفراد، بهدف وصف، وتحليل السوق، وإعطاء نتائج تتفق بدرجة أكبر مع الواقع. وتستند النظرية المالية السلوكية على ثلاثة عناصر هي:

عاطفة المستثمرين Sentiment Investors: إن قرارات المستثمرين غير العقلانية تتأثر بالعوامل النفسية، والعاطفية. وينعكس ذلك على السوق، وعند اتخاذ القرارات المالية. وقد أشار الكتاب للتحيزات التالية في هذا المنطلق:

التمثيل Representativeness	هو شكل من أشكال التحيز الإدراكي ويقوم على مبدأ الأعداد الصغيرة.
تحيز الاتاحة Availability	يطلق عليه تحيز الأحداث الأخيرة، حيث يعطي المستثمرون وزن أكبر للأحداث الحديثة مثال: مستثمر قام بعمل 15 صفقة وكانت آخر 10 صفقات رابحة، ومستثمر آخر كانت آخر 5 صفقات خاسرة. سيؤثر ذلك على عقلية المستثمر وثقته.

الإفراط في الثقة Over Confidence	يعد هذا التحيز من أكثر التحيزات توثيقًا في أدبيات المالية السلوكية حيث يقصد بدرجة الثقة الاعتقاد المرتبط بصحة الحكم، أو القرار. أما تحيز الثقة المفرطة يقصد به أن الأفراد يضعون ثقة زائدة بشأن أحكامهم الخاصة، وهو ما يسمى بوهم السيطرة فمن الممكن أن يؤدي للتقليل من وزن المخاطر خاصة المساهمين الذين يعانون من تحيز الاسناد الذاتي Self attribution bias وهو ما يؤدي للثقة والزخم في اسعار الاصول أو تحيز الادراك المتأخر وشهد العالم هذا التحيز وفي فقاعة الأزمة المالية العالمية حيث كان هناك دلائل واضحة قبلها.
الترسيخ أو الارتكاز Anchoring	هو أحد أبرز المغالطات الفكرية وهو يعني الاعتماد على معلومات قليلة جدًا.
المبالغة والاقلال في ردة الفعل Over react and	هو التحيز الأكثر شيوعًا، وسط المستثمرين في أسواق راس المال، حيث يتبع المستثمرون سلوكا غير عقلاني اتجاه المعلومات الواردة إلى السوق، سواء أكانت سارة أو غير سارة.

تفضيلات المستثمرين Behavioral Preferences : يشكل العنصر الثاني حيث هناك عدة نماذج وأطر لتفسير تفضيلات سلوك الأفراد في أسواق رأس المال . وفيما يلي أهم التفضيلات السلوكية :

النفور من الخسارة Loss aversion	تحيز كره الخسارة، وشعور الأفراد بالأسف الشديد يعادل ضعفي فرحهم بما حققوه من أرباح فالأفراد يتجنبون المخاطر لحماية الثروة الموجودة، ويتحملون المخاطر من أجل تجنب الخسائر هذا السلوك غير عقلاني يؤدي لقرارات خاطئة.
تجنب الغموض Ambiguity Avesion Bias	يقصد به تفضيل البدائل ذات الاحتمالات المعروفة على البدائل ذات الاحتمالات غير المعروفة (عدم اليقين)، أو الخوف من دخول استثمارات تشغيلية لتفضيل
سلوك القطيع Herd Behavior	قيام المستثمرين باتخاذ قرارات تشابه القرارات الاستثمارية لفئة كبيرة من المستثمرين بالسوق.
المحاسبة العقلية Mental Accounting	أو المحاسبة النفسية أو المحاسبة الذهنية، ويقصد بها ميل الأفراد إلى وضع أحداث معينة في حسابات عقلية مختلفة، مثلًا: عندما يقوم المستثمرين بتجزئة أموالهم إلى حسابات منفصلة لأسباب مختلفة فبدلًا من النظر للمحفظة أو المشهد بأكمله يتم النظر للقرارات الفردية.
الخوف من ضياع الفرص الاستثمارية	حيث يندفع بعض المستثمرين نحو استغلال الفرص المتاحة أمامهم خوفًا من ضياعها، وعدم تكرارها في المستقبل. وبالتالي يؤدي هذا التحيز إلى الأسراع في إسراف الأموال، وتضييع فرص أفضل في المستقبل ومنه اتخاذ قرارات مالية سيئة.
مغالطة التكاليف الغارقة Sunk Cost	تهتم بالإصرار والمضي في القرارات الخاطئة والدافع من وراء ذلك عدم خسارة التكاليف التى وقعت بالفعل في تلك القرارات والتي لا يمكن استعادتها حيث يتم بيع السهم إذا زاد سعره عن سعر التكلفة بدلًا من إمكانية تطور السهم مستقبلًا.

محدودية المراجحة Limited Arbitrage : النظرية المالية التقليدية تنص على أن المستثمرين العقلانيين يصححون دائمًا حالات التسعير الخاطئ للأوراق المالية الناتج عن سلوك المستثمرين غير العقلانيين والتي تتسم بالعشوائية .

وبالتالي فإن آلية المراجحة تلعب دوراً مهماً في إعادة السعر إلى مستواه الحقيقي غير أن النظرية المالية السلوكية ترى أن جميع المستثمرين غير عقلانيين بسبب التحيزات، مما يؤدي إلي صعوبة إرجاع السعر لقيمته الحقيقية، وبالتالي عدم فعالية المراجحة في التسعير العادل.

إن عملية المراجحة محفوفة بالمخاطر، وبالتالي، تصبح محدودة الأثر فضلاً عن وجود تكاليف تنفيذ عالية تجعلها عملية غير مرغوب فيها.

المراجع العربية

- الضب واخرون، (٢٠١٧). الخلفية النظرية المالية السلوكية وتحليل سلوك المستثمر في سوق رأس المال. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة. المجلد الاول. العدد الثاني.

المراجع الأجنبية

- Balakrishnan, K., Billings, M. B., Kelly, B., & Ljungqvist, A. (2014). Shaping liquidity: On the causal effects of voluntary disclosure. the Journal of Finance, 69(5), 2237-2278.
- Felimban, R., Floros, C., & Nguyen, A. N. (2018). The impact of dividend announcements on share price and trading volume: Empirical evidence from the Gulf Cooperation Council (GCC) countries. Journal of Economic Studies, 45(2), 210-230.
- Hou, T. C. T., Hung, W., & Gao, S. S. (2014). Investors' reactions to analysts' forecast revisions and information uncertainty: evidence of stock price drift. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 29(3), 238-259.
- https://www.nobelprize.org/prizes/economic-sciences/2017/advanced-information/
- Ismail, T. H., & Shehata, N. F. (2011). Disclosure practices in Egypt: what are factors beyond the low level?.
- Kamal, M. (2014). Studying the validity of the Efficient Market Hypothesis (EMH) in the Egyptian exchange (EGX) after the 25th of January revolution.
- Suh, I., & Ugrin, J. (2015). Negativity Bias in Investors' Reactions to Board of Directors' Risk Oversight Disclosure. In Advances in Accounting Behavioral Research (pp. 33-68). Emerald Group Publishing Limited.
- Taylor, E., & Riley, J. (2017). Leveling the playing field for less-sophisticated non-professional investors: Does plain English matter?. Journal of Capital Markets Studies, 1(1), 36-57.

تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر: الواقع والآفاق

عبد الوهاب صخري
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار- عنابة، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي

د. سمية بن علي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار- عنابة، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي

عرف العالم تطورا وانتشارا واسعا للصيرفة الإسلامية والتي أصبحت مع مرور الوقت صناعة عالمية ليس في الدول الإسلامية فحسب وإنما أيضا في غيرها من الدول الغربية، حيث تقوم الصيرفة الإسلامية على مقاصد ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها، إذ يراهن عليها الكثير على أنها من أحد الروافد التي من شأنها منافسة المصارف التقليدية وهذا من خلال تقديم مختلف الخدمات والمنتجات المتخصصة والملائمة لاحتياجات المتعاملين.

إن الجزائر كغيرها من الدول شهدت ظهور مجال الصيرفة الإسلامية، حيث تمثلت التجربة الجزائرية بفتح أبواب أول مصرف إسلامي في التسعينيات وهو مصرف البركة الجزائري، لتُدّعم تجربة الجزائر بإنشاء مصرف السلام ليكون ثاني مصرف إسلامي، وقد برز المصرفان من خلال إمكانية تغطية الاحتياجات التمويلية وفق صيغ تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.

لكن موضوع الصيرفة الإسلامية بالجزائر يواجه العديد من العراقيل والصعوبات التي تحول دون السير الحسن لهذا المجال، إبتداءً من سوء الإطار القانوني والتنظيمي للمصارف والرقابة الصارمة التي يفرضها المصرف المركزي، مرورا بغياب الثقافة الإسلامية لدى المتعاملين وعدم توفر الطاقات البشرية الكفؤة، إضافة إلى ضعف الوسائل التكنولوجية المستعملة وعدم مواكبتها للتطورات الحديثة، كل هذه العوامل تقتضي اتخاذ جملة من الإجراءات بغية اكتشاف الصيرفة الإسلامية بالجزائر وتأطيرها لتحقيق الشمول المستدام.

تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

نتيجة تطور الصيرفة الإسلامية في مختلف دول العالم حتى الدول غير المسلمة، كان من الضروري ظهور هكذا مجال في الجزائر، لهذا سيتم التعرض إلى نشأة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وأبرز المصارف

الإسلامية المتخصصة، بالإضافة إلى مختلف العراقيل والمشاكل التي تحول دون التطبيق الأمثل لهذه الصناعة وأبرز الحلول والاقتراحات للنهوض بها.

١– ظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر: إن الجزائر على غرار العديد من الدول الإسلامية والعربية وحتى منها الغربية، عملت على فتح المجال أمام المصارف الإسلامية لمزاولة نشاطها، حيث قامت بفتح مجال الصيرفة الإسلامية لتكون جزءا من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد والقرض ٩٠–١٠ الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء المصارف ومنها المصارف الإسلامية في الجزائر، أن اعتبرت الجزائر من الدول السباقة في اعتمادها على هذا النوع من المصارف مقارنة بدول الجوار وبعض الدول العربية الأخرى، لكن ذلك لم ينعكس على حجم هذا النوع من النشاط، حيث لم يتم إعداد سوى مصرفين إسلاميين، آخرهما حصل على الاعتماد سنة ٢٠٠٨.

إن فكرة التعامل بالمصرفية الإسلامية ليست بالدخيلة على الجزائريين، بل إن انفتاحها على النظام المصرفي الإسلامي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتيحه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات، وتستند الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى عمل مصارف ومؤسسات مالية إسلامية عربية ونوافذ لمصارف محلية.

نشأ نظام الصيرفة الإسلامي ليكون أكثر استقرار ومرونة في الجزائر، وليوفر المناخ المناسب لخلق ونمو المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية، التي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، وبدأت التجربة الجزائرية ممثلة في مصرفي البركة والسلام.

تقديم مصرف البركة الجزائري: مصرف البركة الجزائري هو أول مصرف إسلامي مشترك بين القطاع العام والخاص في الجزائر مقره الرئيس هو مدينة الجزائر العاصمة، أسس بتاريخ ٢٠ ماي ١٩٩١ كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض، وشرع في نشاطه المصرفي في سبتمبر ١٩٩١، وهو يعتبر مصرف إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاءً، ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم، وإلى خلق توليفة مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية، وهو أول مؤسسة مصرفية ذات رأس مال مشترك (عام وخاص)، وهو نتاج تشارك مؤسسة مختلطة جزائرية وسعودية، حيث يمثل الجانب الجزائري مصرف الفلاحة والتنمية الريفية، بينما يمثل الجانب السعودي شركة البركة القابضة الدولية، ومازال مصرف البركة الجزائري إلى غاية الآن المصرف الإسلامي الرائد في الجزائر، حيث يقدم مجموعة متعددة من الخدمات المصرفية والمالية عبر شبكة من الفروع التي يبلغ عددها ٢٥ فرعا على مستوى القطر

الجزائري، وقد واكب مصرف البركة الجزائري تطور الاقتصاد الجزائري منذ تأسيسه، وله مساهمة فعالة في مسيرة التنمية وتمويل العديد من القطاعات الحيوية (قطاع الهاتف، الأغذية، الإنشاءات، المواصلات، الصناعات التحويلية النفطية)، كما حقق نتائج مالية متميزة عكس الدور الذي جاء من أجله المصرف، ويقوم مصرف البركة بمجموعة من الأعمال يمكن تصنيفها إلى :

- ✓ **الخدمات المصرفية** : يمارس المصرف جميع أوجه النشاط المصرفي المعروفة والتي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل قبول الودائع النقدية، فتح الحسابات الجارية، وحساب الإيداعات المختلفة وتأدية قيم الشيكات المحسوبة وتقاصها، تحصيل الأوراق التجارية، الأموال في الداخل والخارج، فتح الاعتمادات المستندية...
- ✓ **الخدمات الاجتماعية** : يقوم المصرف بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة إلى توثيق أوامر الترابط والتراحم بين مختلف الجمعيات والأفراد من خلال تقديم القرض الحسن، وإنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية.
- ✓ **التمويل والاستثمار**: يقوم المصرف بتقديم التمويل اللازم، كليا أو جزئيا في مختلف الأحوال والعمليات القابلة للتصفية والتي تشمل بعض صيغ التمويل، وكذلك توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة لدى المصرف وذلك من خلال نظام المضاربة المشتركة، ما هو ملاحظ من خلال الجدول أدناه (الجدول ١) زيادة مؤشرات مصرف البركة خلال سنوات الدراسة، حيث شهدت حقوق الملكية أرتفاعا بلغت فيه سنة ٢٠١٨ ما قيمته ٢٧٤٢٩ مليون بمعدل نمو قدر ب ١١.٧٥٪ مقارنة بالسنة الماضية، مما يدل على تحقيق نتائج إيجابية للمساهمين بعدما عرفت تطورا طفيفا خلال سنوات ٢٠١٥-٢٠١٧ مع إنخفاض ملموس سنة ٢٠١٤ بسبب تخصيص الأصول والموجودات لتخدم مجالات عمل المصرف، في حين سجلت الودائع نموا كبيرا حيث بلغت سنة ٢٠١٨ مبلغ ٢٢٣٩٩٥ مليون ما يعني تنامي ثقة المودعين نظرا للتسهيلات التي يقدمها مصرف البركة كما أنها تمثل قرابة ثلاث أضعاف ودائع مصرف السلام، أما بخصوص مجموع التمويلات فعرفت قفزة نوعية سنة ٢٠١٨ مقارنة بسنة ٢٠١٤ أي ما يفوق الضعف ويمكن إرجاعه لزيادة القروض الموجهة لاقتناء السيارات.

الجدول رقم (١): الأرقام الهامة لمصرف البركة الجزائري ٢٠١٤-٢٠١٨ الوحدة: مليون دج

البيان/السنوات	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
حقوق الملكية	٢٣٨١٣	٢٣٤٦٣	٢٤٣١٢	٢٤٥٤٦	٢٧٤٢٩
الودائع المستقبلة	١٢٥٧٦٨	١٥٤٥٦٢	١٧٠١٣٧	٢٠٧٩٤٤	٢٢٣٩٩٥
التمويلات الممنوحة	٨٠٨٨٨	٩٦٤٥٣	١١٠٧١١	١٣٩٦٧٧	١٥٦٤٦٠

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف البركة الجزائري، من الموقع: https://www.albaraka-bank.com، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٠/٠٢/٠٩.

تقديم مصرف السلام الجزائري: بعد سنوات طويلة تم تسجيل إنشاء مصرف جديد في مجال الصيرفة الإسلامية وهو مصرف السلام، والذي باشر أعماله حديثا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية، حيث يقدر رأس ماله الذي تم افتتاحه بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٠ ب ٧٢ مليار دينار جزائري (١٠٠ مليون دولار)، ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة في الجزائر، ومن أكبر المصارف في منطقة شمال إفريقيا، حيث بلغ عدد المساهمين فيه ٢٢ مساهما معظمهم من الإمارات العربية المتحدة، بينما ينتمي بقية المساهمين إلى دول مجلس التعاون الخليجي واليمن ولبنان، ويعتبر هذا المصرف أحد فروع مصرف السلام الإماراتي، الذي يقدم خدمات مصرفية إسلامية بحتة، إن مصرف السلام – الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية للجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجات السوق والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد، وتعقيبا على مؤشرات مصرف السلام (الجدول ٢) يتبين نمو حقوق المساهمين بشكل معتبر والتي لامست مبلغ ١٧٣٠٥ مليون سنة ٢٠١٨ مقارنة بسنة ٢٠١٤ حين كانت ١٤٠٠٠ مليون بمعدل نمو بلغ ٢٣.٦١٪، من جهة أخرى عرفت الودائع ارتفاعا تدريجيا في قيمتها لتصل إلى ٨٥٤٣١ مليون سنة ٢٠١٨ نتيجة زيادة ثقة المتعاملين في مصرف السلام، أما على مستوى التمويل الصافي فقد وصل حجمه سنة ٢٠١٨ إلى ٧٥٣٤٠ مليون ما عكس معدل نمو قدر ب ٦٥.٧٥٪ مقارنة بالسنة الماضية يعود ذلك بالأساس إلى رغبة المصرف في استقطاب أكبر عدد ممكن العملاء من خلال تنويع المنتجات المالية والخدمات المقدمة، الأكثر من ذلك يعكس توزيع التمويلات الممنوحة (أنظر الجدول ٣) طبيعة

المتعامل الاقتصادي من مؤسسات وأفراد، وعموما فإن تمويل الاستغلال يأخذ الحصة الأكبر من مجموع التمويلات ويرتفع من سنة لأخرى ليلامس ٤٢٢٤٤ مليون سنة ٢٠١٨ كذلك الأمر بالنسبة لتمويل الاستثمار بقيمة قدرت ب ١٠٤٨٧ مليونًا خلال نفس السنة وهذا مقارنة بباقي سنوات الدراسة إذ يلقى تسهيلات كبيرة من طرف المصرف، أما على مستوى الأفراد فقد عرف التمويل الاستهلاكي نشاطا كثيفا في عملية بيع السيارات بصيغة التقسيط بتسجيله ١١٥٨٧ مليون بسبب الاتفاقيات المبرمة من قبل المصرف مع كبرى شركات تصنيع السيارات،كذلك ارتفعت قيمة التمويل العقاري الممنوح للأفراد لإنجاز المشاريع ذات الطابع السكني الترقوي إلى ٢٢٤٦ مليون.

الجدول رقم (٢): تطور مؤشرات مصرف السلام الجزائري ٢٠١٤-٢٠١٨ الوحدة: مليون دج

البيان/السنوات	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
حقوق الملكية	١٤٠٠٠	١٤٣٠١	١٥٣٨١	١٦٥٦٣	١٧٣٠٥
الودائع المستقبلة	٣٢٥٠٠	٣٠١٢٠	٣٤٥١٢	٦٤٢٦١	٨٥٤٣١
التمويلات المباشرة الصافية	٢٢٥٤٨	٢١٢٦٨	٢٩٣٧٧	٤٥٤٥٤	٧٥٣٤٠

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف السلام، من الموقع: https: / / www.alsalamalgeria.com، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٠/٠٢/١٠.

الجدول رقم (٣): أشكال التمويل الممنوحة من قبل مصرف السلام ٢٠١٤-٢٠١٨ الوحدة: آلاف دج

البيان/السنوات	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
تمويلات الإستغلال	١٥٠٦٦٢٣٤	١٦٥٦٧٨٠٥	٢٠١٦٩٠٥٤	٢٧١٤٣٦٥٦	٤٢٢٤٤٣٠٢
تمويلات الاستثمار	٨٦٤٩٣٧٨	٦٤٣٠٤٨٥	٧٨٦٦٤٤٧	٨١٧١٣٦٨	١٠٤٨٧٦٢١
تمويل عقاري للأفراد	١٤٣٣٤٨	٩٢٠٣١	٤٩٤٧٠٠	١٣٧٦٣٧٦	٢٢٤٦٨٩٣
حسابات جارية مدينة	٨٠٥١٥	٣٩٩٥٦	٦٣٧٩٣	٢٧١٤٥	٤٧٧٦٩
تمويل إستهلاكي	غير متوفر	غير متوفر	٤٦٨٢٦	٣٦٥٣٧٦٧	١١٥٨٧٩٥٢

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف السلام، من الموقع: https: / / www.alsalamalgeria.com، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٠/٠٢/١٠.

٢- حقيقة ومعوقات الصيرفة الإسلامية وسبل النهوض بها في الجزائر:

رغم ظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر والأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع في أغلب الدول العربية وحتى الغربية، باعتباره مفتاحا للنجاح والازدهار الاقتصادي، إلا أنها تلقى العديد من الصعوبات والمشاكل التي تعترض السير الحسن لعملها، الأمر الذي يقتضي إيجاد منافذ وحلول لتفعيل هذا البديل المهم وترسيخ الصيرفة الإسلامية كعماد للاقتصاد الجزائري.

إن عدم تأطير المعاملات المالية الإسلامية في الجزائر على مستوى قانون النقد والقرض، أثار شكوكا وغموضا حول مدى توفر الإرادة الحقيقية للذهاب بعيدا في مجال الصيرفة الإسلامية، فبالرغم مما شهدته هذه الصناعة المالية من تطورات نوعية وكمية، وطفرات استثنائية في النمو على المستوى العالمي، إلا أن السبق الجزائري كان في سنة ١٩٩١ فقط كما عرفت الجزائر مؤسسات مالية إسلامية وهي مصرف البركة ومصرف السلام وشركة سلامة للتأمينات ونافذة مصرف الخليج وهي مؤسسات متواضعة تتمتع بمحدودية انتشارها جغرافيا، فالجزائر على مستوى هذا المجال صُنفت الأخيرة مغاربيا وما قبل الأخيرة عربيا والمرتبة ٣٢ من أصل ٥٣ دولة على المستوى الإفريقي، وهذا كونها لا زالت تخضع لنفس الأطر القانونية المالية التقليدية.

ولعل من أسباب المسيرة العمياء للجزائر في مجال المصرفية الإسلامية هو اتجاه سلطتها، ومن أبرز المعوقات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر نذكر:

- **افتقار المصارف الإسلامية للقوانين التشريعية والتنظيمية**: لم تعرف المصارف الإسلامية أي دعم من طرف السلطات منذ فتح الباب لإنشائها في الجزائر بموجب قانون النقد والقرض ١٠ / ٩٠، حيث سمح لعدد محدود من المصارف العمل وفي مناطق محددة وتحت ضغوط من طرف المصرف المركزي وغياب المنافسة.
- **غياب الثقافة المصرفية الإسلامية**: لاشك أن العامل الديني له أثر كبير على عقلية المجتمع الجزائري الذي يفضل التعامل مع الأدوات المالية الإسلامية لكن غياب مثل هذه الأدوات والمؤسسات المالية الإسلامية يعطل قوة ادخارية هائلة بقصد أو دون قصد.

- **عدم وجود سوق مال إسلامي**: إن توفير سوق نقدي ومالي إسلامي يساهم في تنشيط المعاملات الإسلامية وهنا نجد أنه أصبح من الضروري إعطاء فرصة للمصارف الإسلامية في العمل وفق الشريعة الإسلامية وحمايتها من قوانين المصرف المركزي المجحفة.
- **عدم مراعاة مصرف الجزائر للمصارف الإسلامية**: وذلك فيما يخص القوانين والتعاملات رغم اختلاف المبادئ بين المصارف الإسلامية والتقليدية، كما أنها تعاني مشكلة المواءمة مع المصرف المركزي، وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من الأحكام المتبناة من طرفها كونها تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية والتي لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها.
- **عدم توفر الإطارات والكوادر البشرية الكفؤة**: وهذا لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري في المصارف الإسلامية الجزائرية، حيث يلاحظ أن معظم موظفي وإطارات المصارف الإسلامية في الجزائر غير ملمة بالمعلومات الكافية حول العمل المصرفي الإسلامي، مما قد يؤدي بالمصرف إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية والانحراف عن الأهداف المسطرة.
- **ضعف البنية التكنولوجية**: إن اتساع الفجوة التكنولوجية وضعف التطوير في الصناعة المالية الإسلامية من شأنه خلق فوارق مقارنة بالصناعة المالية التقليدية.

من أجل الوصول إلى أهداف المصرفية الإسلامية في الجزائر وبلوغ النجاح في هذا المجال والتغلب على التحديات التي تواجهها، يجب توفير بعض المتطلبات الضرورية والتي يمكن عرضها كالآتي:

– **الإعداد المناسب للكوادر البشرية**: لا شك في أن توفر العنصر البشري المناسب لممارسة العمل المصرفي الإسلامي كان يمثل أحد الشواغل الرئسية للإدارة والعمال، لهذا وجب إعداد برامج تدريبية مناسبة ووضع الخطط اللازمة للنهوض بالعمل المصرفي الإسلامي.

– **تطوير النظم والسياسات الملائمة**: نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضي تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته ولضمان إنجاحه.

– **الاهتمام بجانب الإبداع والابتكار**: لابد من الصناعة الإسلامية أن تنتقل من طور المحاكاة والتقليد إلى الإبداع والتطوير، فهي تحتاج إلى الإبداع والابتكار، وذلك يتم من خلال قيام المصارف الإسلامية بالجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية، وتدعيم الابتكار المالي.

– **تأسيس الإطار التنظيمي والقانوني**: لعل من أبرز عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر هو توفير الأرضية القانونية والتنظيمية لعمل المصارف التي تراعي خصوصية عقد التمويل الخاص بها، خاصة تعديل قانون النقد والقرض بما يتناسب والعمل المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى إيجاد إجراءات وآليات تكون فعالة في تطبيق سياسات المصرف المركزي في الرقابة والإشراف.

– **تسهيل النشاط المصرفي الإسلامي**: بحيث يسمح للمصارف المصرفية بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص باستخدام أدوات تسويقية للترويج لمنتجاتها وبحرية كاملة، وترك المواطن يختار ما يشاء من منتجات بكل أريحية.

– **تسهيل اعتماد المصارف الإسلامية**: وذلك من خلال تبسيط عملية اعتماد مصارف إسلامية جديدة على أساس الشراكة بين الخواص والأجانب وبين الدولة والأجانب، وفك الحصار على ملفات المصارف الإسلامية التي طلبت الاعتماد منذ سنوات دون رد من مصرف الجزائر.

– **رفع الوعي بالصيرفة الإسلامية**: وهذا على مستوى العاملين والعملاء وعلى مستوى المجتمع الذي تعمل فيه، من خلال دور المصارف الإسلامية في مجال الإعلان والتسويق لمنتجاتها وتنظيمها للعديد من اللقاءات بين أعضاء الرقابة الشرعية والعاملين وعملائها، وتنظيمها ومشاركتها في العديد من الندوات والمؤتمرات المتعلقة بحركة الصيرفة الإسلامية وتطويرها.

– **فتح نوافذ إسلامية**: عن طريق إقدام المصارف التقليدية على افتتاح فروع إسلامية متخصصة أو تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا بغية إنجاح النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر والتقليل من حدة العداء للمصارف الإسلامية.

خاتمة: تميزت هذه الدراسة بالتطرق إلى نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في العالم عموما وظهورها في الجزائر على وجه الخصوص، حيث تبين أن الصيرفة الإسلامية ظهرت لتجاوز القصور الظاهر في المصارف التقليدية، كما انتشرت بشكل كبير لتمس حتى الدول الغربية، فهي تقوم على الشريعة العقائدية في

مختلف تعاملاتها من خلال تقديم منتجات وخدمات للمتعاملين، بالمقابل خطت الجزائر خطواتها الأولى في مجال الصيرفة الإسلامية من خلال مصرفي البركة ومصرف السلام. رغم التطورات التي يشهد العالم والمجتمع الإسلامي في مجال الصيرفة الإسلامية، إلا أن الجزائر لا تزال متأخرة عن ركب باقي الدول، فقد وجدنا أن الجزائر تواجه العديد من المعوقات من أهمها عدم وجود قوانين واضحة تنظم وتسير وتساعد على العمل المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى نقص التكوين والتدريب والدليل على ذلك أن معظم كوادر الفروع الإسلامية هم من خريجي المصرفية التقليدية، بالرغم من أن هناك جامعات قد فتحت تخصصات للصيرفة الإسلامية، بالتالي على متخذي القرار في الجزائر النظر بجدية في مسألة عدم وجود قوانين تنظم وتسير وتساعد على العمل المصرفي الإسلامي لأن الجزائر بكل بساطة بلد مسلم ونسبة المسلمين في الجزائر تفوق ٩٨٪ وليس من العدل أن يكون هناك طريق واحد لإجراء المعاملات المالية من خلال النظام المصرفي التقليدي، كما أنه يجب وضع هيئة شرعية متخصصة في مجال المصرفية الإسلامية تعمل على وضع أسس وقواعد واضحة المعالم لعمل المصارف الإسلامية وتفعيل دورها في الاقتصاد والمجتمع، هذا ما سيفتح آفاقا مستقبلية في الجزائر، بما يضمن التمويل الدائم للمشروعات الاستثمارية سواء أكانت ربحية أو تنموية.

الهوامش:

١. عبد الرزاق بوعيطة، "**واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد ٠٩ العدد ٣٠، ٢٠١٨، ص ٢٤٧.

٢. بن عيسى بن علية وقرش عبد القادر، "**الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر-مع الإشارة لمصرف البركة الجزائري**"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد ٠٨ العدد ٠٢، ص ٢٦٣.

٣. عدنان محيريق، "**التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد ١٠ العدد ٠٢، ٢٠١٧، ص ص ٥٧-٥٨.

٤. سوسن زيرق وسارة علالي، "**واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة ميدانية**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد ٠٤ العدد ٠١، ٢٠١٩، ص ٩.

٥. سليم موساوي، "**المصرفية الإسلامية في الجزائر: مبررات التحول، ومتطلبات النجاح**"، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد ٠٧ العدد ٠١، ٢٠١٨، ص ص ١٩٤-١٩٥.

٦. بكاري مختار، ٠٩ أوت ٢٠٢٠، من الموقع: https://portal.arid.my، تم الإطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٥.

٧. الموقع: https://books.google.dz، تم الإطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٠٥.

٨. سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، "**متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**"، مجلة الباحث، المجلد ٠٧ العدد ٠٧، ٢٠١٠، ص ٣٠٦.

٩. منتدى التمويل الإسلامي، خصائص المصارف الإسلامية، من الموقع: https://islamic.yoo7.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٠٥.

١٠. أحمد حسن، المصارف الإسلامية، الموسوعة العربية، من الموقع: http://arab-ency.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٠٥.

١١. سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، **مرجع سابق**، ص ٣٠٦.

١٢. سوسن زريق، سارة علالي، **مرجع سابق**، ص ١٠.

١٣. بن بوزيان محمد وخالدي خديجة، "**التمويل الإسلامي فرص وتحديات**"، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية يومي ٢٥ و ٢٨ ماي ٢٠٠٣، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف، الجزائر، ص ٢.

١٤. ميدون سيساني وسماعيل بن قانة، "**آفاق المصارف الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد ٠٥ العدد ٠٢، ٢٠١٨، ص ٧٨.

١٥. سمير هربان، "**صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة المصرف الإسلامي للتنمية**"، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف، الجزائر ٢٠١٥/٢٠١٤، ص ٥١.

١٦. زبير عياش وسميرة مناصرة، "**التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد ٠٢ العدد ٠١، ٢٠١٦، ص ١٢٦.

١٧. محمد آيت محمد، "**تسويق الصيرفة الإسلامية للحد من تداعيات الأزمات المالية العالمية–حالة الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٧**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم–الجزائر ٣، الجزائر ٢٠١٨/٢٠١٧، ص ص ٩١–٩٢.

١٨. بعزيز سعيد ومخلوفي طارق، "**تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي ٠٧/٠٦ ديسمبر ٢٠١٧، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر–الوادي، الجزائر، ص ١٠.

١٩. عبد الرزاق بوعيطة، **مرجع سابق**، ص ص ٢٤٧–٢٤٨.

٢٠. سمير عماري، "**دراسة تحليلية لواقع التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : دراسة حالة مصرف البركة الجزائري وكالة سكيكدة ٢٠١٥–٢٠١٧**"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد ٠٧ العدد ٠٢، ٢٠١٩، ص ص ١٣٦–١٣٧.

٢١. عمران عبد الحكيم، "**تقييم تجربة مصرف البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي**"، مجلة الأبحاث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد ٠٢ العدد ٠٤، ٢٠١٧، ص ١٧٤.

٢٢. سليم موساوي، **مرجع سابق**، ص ٢١٨.

٢٣. خالدي خديجة، "**خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة–حالة الجزائر–**"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات– المنعقد يومي ١٥/١٤ ديسمبر ٢٠٠٤، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، الجزائر، ص ١٦١.

٢٤. سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، **مرجع سابق**، ص ٣١٠.

٢٥. عدنان محيريق، **مرجع سابق**، ص ٦٦.

٢٦. الموقع الرسمي لمصرف السلام **www.alsalamalgeria.com**، تم الإطلاع عليه بتاريخ ١٠/٠٢/٢٠٢٢.

٢٧. حمدادوش ناصر، ٠٨ أكتوبر ٢٠١٧، الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والطموح، من الموقع: **http://hmsalgeria.net**، تم الإطلاع عليه بتاريخ ١١/٠٢/٢٠٢٠.

٢٨. ميدون سيساني وإسماعيل بن قانة، **مرجع سابق**، ص ٨٠.

٢٩. بعزيز سعيد ومخلوفي طارق، **مرجع سابق**، ص ١٣.

٣٠. لخديمي عبد الحميد وبخيت حسان، "**قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٠٦ العدد ٠١، ص ٤٦.

٣١. سعيد بن سعد المرطان، "**تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد : النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي المنعقد يومي ٣–٦ ماي ٢٠٠٤، جامعة أم القرى–مكة المكرمة، السعودية، ص ص ٢٠–٢١.

٣٢. بعزيز سعيد وخلوفي طارق، **مرجع سابق**، ص ١٤.

٣٣ .سليم موساوي، **مرجع سابق**، ص ص ٢٢٢–٢٢٣ .

٣٤ .بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، "**مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي–تقييم تجربة الجزائر**–"، مجلة البحوث في العلوم المالية والإسلامية، المجلد ٠٣، العدد ٠١، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٨٨ .

٣٥ .مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، "**تقييم ظاهرة تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة–القاهرة، مصر ٢٠٠٦، ص ص ١٢٦–١٢٨ .

احتساب هامش الربح بطريقة القيد الزمني

أوهاج بادنين عمر

ماجستير محاسبة وتمويل

تهدف هذه الدارسة للتحقق من وجود طريقة لاحتساب تكلفة التمويل من منظور حساب تكلفة التمويل لزمن مكوث قسط التمويل المسدد مع العميل.

استخدمت الدارسة المنهج التجريبي والتحليلي لملائمة الموضوع، وتوصلت الدارسة إلى أنه ليس من فارق في النتائج النهائية بين طريقة الدارسة وطريقة تكلفة التمويل بالجداول المالية، كما توصلت الدارسة إلى بناء معادلة لإيجاد مجموع هامش الأرباح خلال فترة التمويل ومن ثم إيجاد متوسط الربح للعملية التمويلية.

تتنوع طرق احتساب تكلفة التمويل، ومنها طريقة الجداول المالية المتبعة في البنوك التقليدية، وطريقة المعدل الثابت Flat rate المتبع في البنوك الإسلامية. تستخدم طريقة القيد الزمني كأداء لتشجيع نمو الودائع الاستثمارية ولتزايد طلب التمويل بسببرخص تكلفة التمويل.

وتنبع أهمية الدارسة من كونها أول دارسة تتبنى طريقة احتساب تكلفة التمويل بطريقة القيد الزمني، وتزداد أهميتها من الناحية التطبيقية في ظل التطور والنمو الملحوظ للتمويل الإسلامي في الأسواق العالمية، وهي تتميز في ظل علاقة أصحاب الودائع والمصارف الإسلامية وهي علاقة مضاربة والمصرف ليس مقيدا بعائد سوق محدد. أما مشكلة البحث فهي في ارتفاع تكلفة التمويل الإسلامي مقارنة بتكلفة التمويل التقليدي. لذلك يهدف البحث لتشجيع نمو الودائع الاستثمارية بسببرخص تكلفة التمويل بطريقة القيد الزمني.

مقترح احتساب هامش الربح بطريقة القيد الزمني

تفترض الدراسة ضرورة حساب هامش الربح من منظور زمن مكوث قسط التمويل المسدد مع العميل بغرض مراعاة حقوق العميل.

طريقة حساب جملة هامش الربح للعملية التمويلية:

أولا: جملة هامش الربح للتمويل

جملة هامش الربح للتمويل =ع X (مج ر ÷ ر) (١)

ع: تمثل هامش الأرباح السنوي

مج ر: تمثل مج المتوالية العددية لعمر التمويل

ر: تمثل عمر التمويل

ثانيا: حساب متوسط هامش الربح للتمويل = جملة هامش الربح للتمويل ÷ عمر التمويل

جدوى الدارسة الاقتصادية:

١. انحفاض تكلفة التمويل بالمقارنة بتكلفة التمويل التقليدي.

٢. تحقق الطريقتان عائد متساوي نهاية العملية التمويلية.

٣. تحقق الطريقة عوائد أكبر للسنوات التالية للسنة الأولى، مما يعنى زيادة مقابل المخاطر.

٤. تشجيع نمو الودائع.

مثال: تقدم عميل لقرض بمبلغ ١٠٠٠ جنيه لمدة عامين علما بأن المصرف يقدم التمويل بهامش ربح ٢٠٪ للتمويلات السنوية.

يحتسب هامش الربح بالطرق التالية:

١. طريقة هامش الربح على المبلغ الكلي ولمدة عامين.

٢. طريقة هامش الربح على المبلغ بالطريقة التقليدية.

٣. طريقة هامش الربح على المبلغ بالطريقة المقترحة.

الحل

أولا: طريقة هامش الربح على المبلغ الكلي ولمدة عامين:

جملة هامش الربح للتمويل = ٢٠٪ X ١٠٠٠ X ٢ = ٤٠٠ جنيه

ثانيا: طريقة هامش الربح على المبلغ بالطريقة التقليدية:

جملة هامش الربح للتمويل حسب الجدول = (٢ X (١٠٠٠ ÷ ١.٥٢٧٧)) – ١٠٠٠ = ٣٠٩

	الأصل	هامش الربح		جملة الأصل والهامش
1000	454.55	200	20%	654.55
545.45	545.46	109.09	20%	654.55
	1000.01	309.09		1309.1

ثالثا: طريقة هامش الربح على المبلغ بالطريقة المقترحة:

جملة هامش الربح للتمويل =ع X (مج ر ÷ ر) = ٢٠٪ X (٣ ÷ ٢) X ١٠٠٠ = ٣٠٠

لإثبات المعادلة :

مبلغ هامش الربح	المعدل السنوي	قسط التمويل حسب الترتيب
100	20%	500
200	40%	500
300		الجملة

وبغرض تسهيل عملية إثبات الأقساط دفتريا نوجد متوسط هامش الربح .

حساب متوسط هامش الربح التمويل = جملة هامش الربح للتمويل ÷ عمر التمويل

= ٣٠٪ ÷ ٢ = ١٥٪

مبلغ هامش الربح	متوسط المعدل السنوي	الأصل
150	15%	1000
150	15%	1000
300		الجملة

وللتحقق من الجدوى الاقتصادية نفترض إعادة تشغيل القسط الأول لطريقتي الجداول المالية والقيد الزمني :

طريقة الجداول المالية – القسط الأول = ٤٥٤.٥٥

	الأصل	هامش الربح		جملة الأصل والهامش
454.55	206.61	90.91	20%	297.52
247.94	247.932	49.588	20%	297.52
	454.542	140.498		595.04

جملة هامش الربح = هامش ربح العملية الأساسية + هامش ربح تشغيل القسط الأول لعامين

= ٣٠٩ + ١٤٠.٥ = ٤٤٩.٥٠

طريقة القيد الزمني – القسط الأول = ٥٠٠

مبلغ هامش الربح	متوسط المعدل السنوي	الأصل
75	15%	500
75	15%	500

150		الجملة

جملة هامش الربح = هامش ربح العملية الأساسية + هامش ربح تشغيل القسط الأول لعامين

= ٣٠٠ + ١٥٠ = ٤٥٠

هدية العدد: كتاب – صورٌ إيمانية من التكافل الاجتماعي في صدر الإسلام

د. عامر محمد نزار جلعوط

رابط التحميل

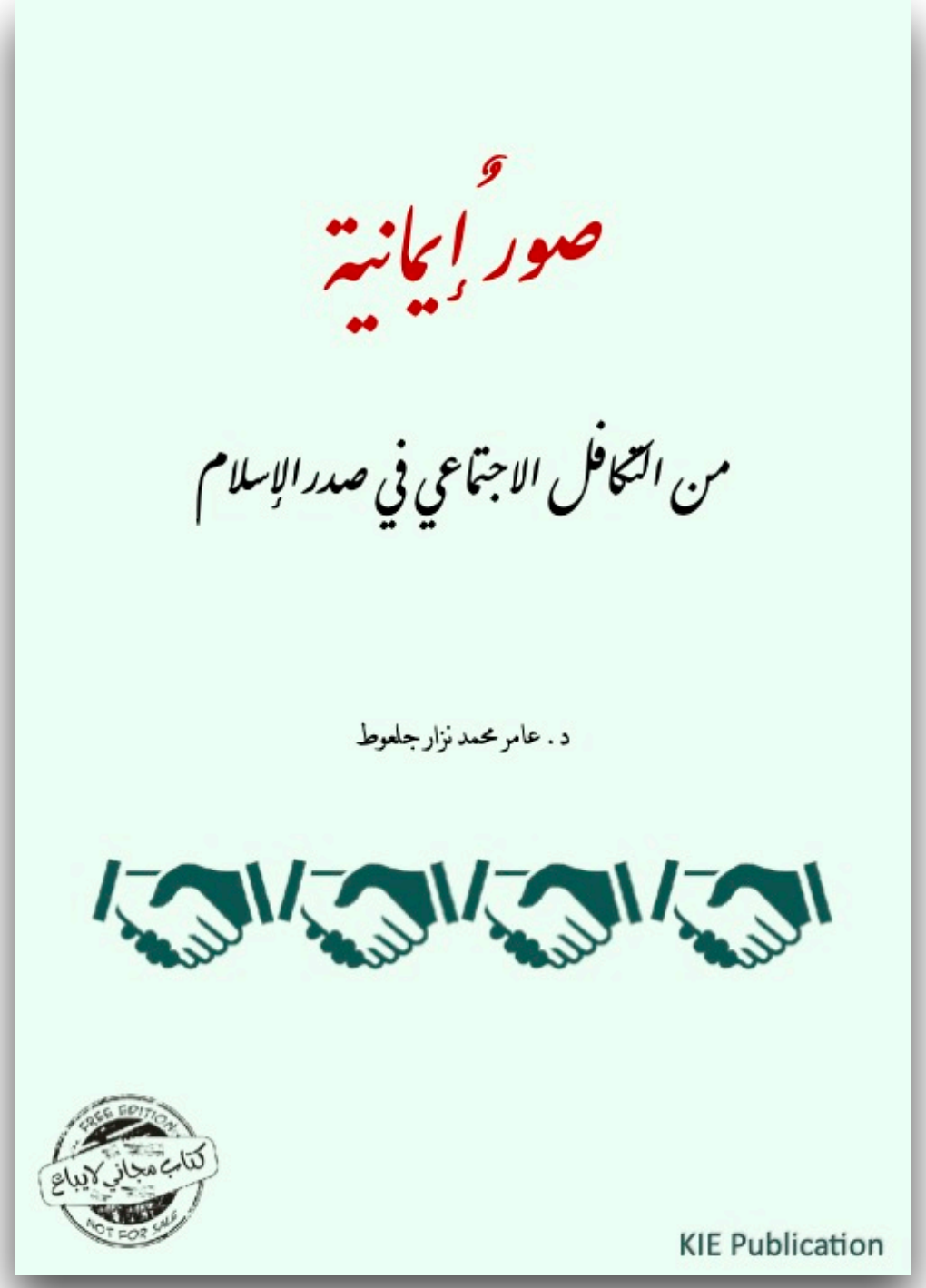

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

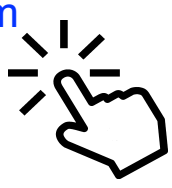

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

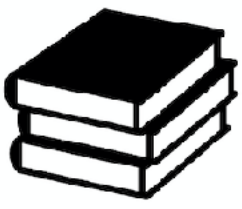

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

Global Islamic Economics Magazine

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

giem.kantakji.com